قضايا علم السياسة العام

الدكتور
محمد فايز عبد اسعيد

أستاذ العلوم السياسية والاجتماع

وجدة - المغرب

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

ص . ب ١١١٨١٣
بيروت ـ لبنان

تلفون { ٣١٤٦٥٩
٣٠٩٤٧٠

الطبعة الثانية آذار (مارس) ١٩٨٦

اهداء

إلى ... زوجتي ورفيقة دربي هناء التي سارت معي تشد عضدي في مواجهة التحديات .

إلى ... أبنتنا الحبيبة لبنى التي أعادت إلينا أبتسامة الأمل والحنان .

إلى ... ولدنا الحبيب وجدي الذي أضفى نور السعادة على قلوبنا.

المحتويات

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

مقدمة :

لم تحظ دراسة المبادىء والظواهر السياسية في أية فترة سابقة من تاريخ العالم بالاهمية التي تحظى بها الآن . فنحن نعيش في مجتمعات معقّدة تمر بتغيرات سريعة . وقد ترتب على ذلك اعادة اختبار الافكار السياسية،وصب المنظمات السياسية في قالب جديد واجراء تجارب جديدة في أنظمة الحكم والممارسات السياسية . فقد سببت الحروب العالمية والصراعات الدولية والصراعات الداخلية تغيّرات كثيرة في المبادىء السابقة التي تختص بالانظمة السياسية والتفاعلات السياسية والعلاقات السياسية محلياً ودولياً . وازاء هذا تسود جميع الدول الحديثة خلافات كبيرة في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وتحظى آراء جماهير الناس بأهمية خاصة في جميع هذه الأمور . ولا يخفى أن الرأي الصائب لا يتكوّن الّا بالحصول على المعلومات المستندة الى الحقائق والأسس السياسية والتفكير المنطقي السليم . وقد حاولت هنا التحدث في المسائل المختلف عليها بكل اعتدال ، واني ارجو ان يكون كتابي هذا عاملاً حافزاً لأذهان الجيل الجديد في الوطن العربي والعالم الاسلامي اللذين عليهما حل المشكلات السياسية الكبرى المعاصرة .

نعم ، لقد شهد العصر الحاضر وصول علم السياسة الى مرتبة علم منظم له قوانين دقيقة كغيره من العلوم ، وطرق دراسة علمية صحيحة قائمة على الملاحظة والاستنتاج واستقراء الحقائق . واستطاع العلماء المحدثون صوغ نتائجهم العلمية في صور كمية ورسوم بيانية وقوانين احصائية ووصلوا في بحوثهم ودراساتهم إلى أعجب النتائج وادقّها . ونلاحظ أن عصرنا الحاضر قد اتسم بالصفة الجمعية . فقد قوي الشعور الجمعي بين الدول بوصفها أعضاء في المجتمع الانساني ، وبين الافراد بوصفهم أعضاء في المجتمع الواحد ، واشتد التضامن بين الهيئات واعضائها حتى أصبح الواحد منا يشعر « بجمعيته » اكثر مما يشعر « بفرديّته » . فاذا كنا في التاريخ نسمي القرن السابع عشر عصر النهضة الصناعية ، فحري بنا أن نسمي القرن

العشرين « عصر الوعي » الجمعي أو عصر « يقظة الضمير الجمعي » ، نظرا لما يتسم به هذا العصر من نهضات مباركة في ميادين الاصلاح . لقد أخذ الوطن العربي الآن بأسباب نهضة شاملة وقامت فيه حركات رامية الى الاصلاح السياسي والاجتماعي . وهذه النهضة في ميدان التطبيق العملي لا بد أن تسايرها وتساندها نهضة مماثلة في النظريات وفي البحث العلمي حتى يكون الاصلاح قائماً على أسس من العلم النظري المطابق . ولذلك رأيت أن من واجبي ، وقد وقفت قسطاً كبيراً من جهودي الجامعية درساً وتدريساً على الدراسات الاجتماعية والسياسية أن اقوم بمحاولة وضع كتاب جامع في علم السياسة والسلوك السياسي . إن النهضة التي يصبو إليها كل مثقف مؤمن بدينه وبحق أمته ووطنه هي أن تكون نهضة حضارية شاملة ،لا تقتصر على ناحية من نواحي الحياة الحديثة فحسب وانما تمتد الى جميع جوانبها الفكرية والفنية والابداعية . إن ازمة الوطن العربي تتمثل في كونها « أزمة سلوك حضاري » . واذا كانت هذه الازمة قد أصبحت تشكل خطراً على مستقبل الأمة ، فإن طرح جوانبها بشكل علمي اصبح امراً ملحاً.

أملي ان يترفق النقاد ـ وما اكثرهم ! ـ في الحكم ، فان الباحث مهما بذل من الجهد والعناء ، لن يكون بمنجاة من الزلل والقصور ، والاعين اليقظة مهما بلغت من الحكمة والتبصر لا بد ان يدركها الجهد والاعياء والطاقة الانسانية لن تبلغ مراتب الكمال . وفي الختام فاني أتقدم بشكري الى امين مكتبة كلية الحقوق بوجده الاخ العلوي الذي وضع تحت تصرّفي كافة المراجع والكتب الضرورية لانجاز هذا الكتاب . كما لا أنسى ان اتقدم بالشكر لزوجتي هناء التي تحملت بما فيه الكفاية من أجل توفير المناخ الضروري لي على هذا الطريق الصعب . فلولا تشجيعها المستمر واعصابها الحديدية ، ما كان لهذا الطفل أن يرى النور . فلها مني جزيل الشكر والامتنان .

وجدة ، ٢/٤/١٩٨٢

د . محمد فايز عبد أسعيد

الفصل الاول

مفهـــوم السياســـة

لا جدال في ان السياسة اصبحت تمثل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشتغلين بالسياسة . كما أنها حيوية لكل أنسان يعيش ظروف مجتمعه . فكل فرد لديه مشاعر خاصة واتجاهات معينة نحو المسائل السياسية . لقد أصبح عالم اليوم « عالم سياسة » . والسياسة والحكم هما من أقدم مظاهر نشاط الانسان . ولقد ذهبت الجامعات الأوروبية والامريكية الى التركيز على دراسات السياسة والنشاط السياسي والصراعات وعلى دراسة انظمة الحكم وذلك بهدف اكساب الفرد صفة « المواطنة » ، خاصة وان بعض الناس في وقتنا المعاصر ينظرون الى السياسة على اعتبار أنها « لعبة قذرة » . فهي تحمل في طيّاتها خطر الصراع المستمر وبكافة اشكاله المعروفة . قال فولتير : « اذا اردت ان تتحدث معي فعليك ان تحدد مصطلحاتك » . لهذه العبارة قيمة ، خاصة اذا كنّا ازاء موضوع اختلفت فيه الآراء وتباينت الى درجة كبيرة . فقد جاء في الانسيكلوبيديا الكبيرة ان السياسة تعني اصطلاحاً « فن حكم الدولة » . ولذلك يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم حكم الدول أو دراسة المبادىء التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى »[1] . ويصف العلامة روبير السياسة بانها « فن حكم المجتمعات الانسانية »[2] . وتتراوح السياسة تبعاً لذلك بين حدّها الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري ، وكضرورة بديهية للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع ، وبين حدّها الاعلى كصورة للحضارة ، وكعنوان للمستوى التنظيمي التحضري الذي بلغه الانسان . وهي في الحالين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مستوياته . ويعبّر العلامة ابن خلدون عن هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول : « .... ان الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها ، وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن إنفكاك احدهما عن الآخر ، فالدولة دون العمران لا تتصور ، والعمران دون الدولة والملك متعذر فتتعين السياسة لذلك »[3] .

السياسة هي صناعة الخير العام . وقد رجح ابن خلدون خيرها على شرّها ، فوصف الانسان من حيث هو انسان بأنه « .... الى الخير وخلاله اقرب . والملك

والسياسة إنما كانا له من حيث هو انه أنسان لأنها خاصة للانسان لا للحيوان . فإذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك ، اذ الخير هو المناسب للسياسة »[٤] .

اننا نذكر دائماً ان السياسة هي فن المساومة والتسوية . ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت الاّ في ظل الحكمة السياسية[٥] واليوم فان السياسة تشمل كافة الانشطة السياسية والمشكلات المطروحة امام المجتمع ومن حوله ، يعرفها بعض الدارسين على انها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الانساني ، التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة ومصالح الجماعات من جهة أخرى ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لانهاء هذا الصراع او التخفيف منه أو أستمراره[٦] واحياناً يقصد بالمصطلح تلك العمليات التي تحدث داخل نطاق الدولة . وعموماً فإن معظم التعريفات الحديثة تنحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيّرة والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وهنا يمكن القول ان الصراع والقوّة والسياسة العامة هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة . ومن ثمّ اكد كثيرون اهمية القوّة « فالفعل السياسي هو ذلك الذي يتم من منظور قوّة »[٧] . بينما وضع آخرون عنصراً آخر موضع الاهتمام الاساسي . فنجد العلامة ديفيد أيستون يؤكد ان السياسة يقصد بها طبيعة السياسة العامة التي تضعها أيّة جماعة[٨] .

وهناك اتجاه آخر في تعريف السياسة على أنها «علاقات القوة بين الناس». « فالسياسة هي السيطرة »[٩] . هناك أجماع على اعتبار السياسة «ضرب من ضروب الفن » . إذ لا بد من وجود « مهارات سياسية » لدى كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم . وهذه المهارات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية . لكن الخبرة وحدها ليست كافية اذ يتعين ان تتوافر عند هؤلاء الاشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلّاق وبعد النظر والالهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب وادق الوسائل . ومعنى ذلك كلّه ان السياسة تحتاج الى نوع من الحكمة العملية . ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلّم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب ولكن يحتاج الى تطبيق الالهام والاستدلال الحدسي ، ومن ثمّ يجب على عالم السياسة ان يوجه عناية خاصة الى « فن ممارسة الحكم » ، على ان يُعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفنّي ، او الأديب حين يُعنى بمسائل مثل التوازن والانسجام والالهام والتذوق[١٠] . السياسي هو ذلك الذي يرتفع بغاية السياسة عن مستوى مجرد فضّ النزاعات الى مستوى مغاير ـ مستوى ان يبقى معه فضّ هذه الخلافات امراً لازماً بالطبع ، يلتزم على ضوء العدل وبوحي الحق ضمن اطار منهجيّة موضوعية مسؤولة واعية[١١] . وهذا يعني ان السياسي يرتفع بالسياسة من مستوى « الفن الدّجال » الى مستوى الفن الخلّاق

العبقري . فالسياسي بمفهومه الرائع هو ذلك الذي تقترب على يده السياسة اقرب ما تقترب الى العلم[١٢] . ويذهب ملحم قربان الى تعريف السياسية بانها « الفضّ السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات ـ الحل الذي يقدر ، اذا ما تحداه احد المتنازعين أو جميعهم معاً ، على فرض احترامه عليهم .... السياسة هي التسويات المسموعة للخصومات »[١٣] .

ويصفها آخرون بانها « التكالب على المكاسب » بينما قال عنها العلامة وليام ماكبرايد « بانها عمل قذر » ووصف السياسي بانه « جامع نفايات »[١٤] .

وهكذا يتميز القرن العشرون بظاهرة طغيان « السياسة » فوق كل شيء ، الى درجة ان الناس بدأوا يربطون كل عمل لا أخلاقي بما يسمونه « العاهرة » أي السياسة . فهي عندهم ذلك « المخلوق الفني » القادر على خلط المفاهيم والقادر ايضاً على صنع اشياء قد لا تخطر للشيطان ببال . من هنا يرى البعض ان الممارسة السياسية متعة في مستوى الجنس والمقامرة ، لأن جانب المغامرة والانتشاء واحد في الحالين . ولا عجب اذا تعلق السياسي بهوايته برغم كل ما يلحقه من اذى ، فكل ذلك يهون في سبيل المجد السياسي والسلطة . وقد تنبّه أصحاب افلام الاثارة والادباء الى هذه الظاهرة . فاكثروا من تأليف الروايات التي تجمع بين السياسة والجنس ونافسوا الروايات البوليسية والجاسوسية وافلام رعاة البقر التي كانت حتى عهد قريب تحتكر السيطرة على افئدة المشاهدين . ورغم هذا كله فإن لكلمات نابليون معنى عميقاً: « السياسة قدرنا » وهي قدرنا بالفعل : شئنا أم أبينا وعلينا أن نتعامل معها من هذا المنطلق .

الهوامش

(١) انظر : حسن صعب : علم السياسة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧ ـ ٢٢ . عن :
— Marcel Prelot: la science Politique , Paris, 1963, p. 8.

والمزيد حول مفهوم السياسة انظر :
ـ حسن صعب: مقدمة لدراسة علم السياسة ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٢٩ .
ـ دوفرجيه : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة د .
جمال الاتاسي ، دمشق ، ص ٧ .
وانظر كذلك:
— Robert Dahl: Modern Political Analysis, Foundation of Modern Political Science Series, New Jersy, 1963, p.13.

(٢) انظر المراجع في الرقم (١) .
(٢) انظر : عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٥٦ ، ص ٦٧٨ .

(٤) ابن خلدون : المرجع السابق . ص ٢٥٥ .

(٥) حسن صعب : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(6) See Kolb and Gould: A Dictionary of the Social Sciences ,Tavistock 1959, p. 515.

(7) Lasswell and Kaplan: Power and Society,New Haven 1950. p. 240.

(8) See: David Easton: Analyse du Système Politique, Traduction de Pierre Rocheron, Paris 1974.

See also: David Easton: The Political System, N.Y. 1953. p. 128.

وللمزيد حول آراء ايستون انظر :

— Ernest Parker: Principles of Social and Political Theory, Oxford-University Press,1951.

(9) Lasswell, H: Who Gets What, How and When, N.Y. 1953.

(10) See: Arnold Brech: Political Theory, Princeton University Press, 1959.

(١١) انظر : ملحم قربان : المنهجية والسياسة ، بيروت ص ٢٤٥ ـ وانظر :

- Froman, Lewis: People and Politics, Englewwod Cliffs 1962.

(12) See: Weldon, T.D: The Vocabulary of politics, p. 165.

(١٣) انظر : ملحم قربان : المنهجية والسياسة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٦٣ .

— Gilbert Abcarian: Contemporary Political Systems, New York 1970.

(14) William Leon Mcbride: The Nature of Political Philosophy and the Attempt to go Beyond Politics, in: Akten des XIV Internationalen Kongresses Für Philosophie, Wien 2-9. Sept. 1968, Universität Wien, 1970, p. 247.

وينصح المؤلف الرجوع الى كتاب :

— Peter Merkel: Political Continuity and Change, N.Y. 1967. PP. 6-13.

هذا وتعتبر الكتب التالية افضل ما ظهر حول مفهوم السياسة وعلم السياسة :

— Barker, Ernest: Reflections on Government , N.Y. Oxford University Press 1942.

— Bluhm William and David Easton: Theories of Political Systems:Classixs of Political Thought and Modern Political Ananlysis. Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1965.

— Curtis, Michael: Nature of Politics, N.Y.

— Robert Dahl : Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, Prentice-Hall 1963.

— Easton David: A System Analysis of Political Life, N.Y. 1965.

— Eckstein, Harry: Comperative Politics, A Reader, New York, Free Press, 1963.

الفصل الثاني

مفهوم علم السياسة

لم تحظ دراسة المبادىء الخاصة بعلم السياسة في أيّة فترة سابقة من تاريخ العالم بالأهمية التي تحظى بها الآن . فنحن نعيش في مجتمع معقد يمرّ بتغيرات سريعة . وازاء هذا تسود جميع الدول الحديثة خلافات كبيرة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتحظى آراء الجماهير البشرية بأهمية خاصة في جميع هذه الأمور . ولا يخفى أن الرأي الصائب لا يتكون الاّ بالحصول على المعلومات المستندة الى الحقائق والاسس السياسية والتفكير المنطقي السليم . وقد حاولت التحدث في المسائل المتعددة لهذا العلم ، وإني أرجو أن يكون كتابي هذا عاملاً حافزاً لأذهان الجيل الجديد الذي عليه حلّ المشكلات السياسية المعاصرة داخلية كانت أم خارجية .

هناك اختلاف واسع النطاق بين المعنيين بعلوم السياسة والاجتماع حول شخصيّة «علم السياسة» . فما من تعريف لعلم السياسة قبل به جميع الاختصاصيين[١] . وقد ازداد هذا الميل إلى الاختلاف ، الذي تشترك فيه أكثرية العلوم الاجتماعية ، بسبب غموض المفردات التي تتميّز بشمول غريب . إننا نلاحظ الى جانب التعارض القائم حول الأساس ، وجود اختلافات لفظية أدت إلى مزيد من الغموض والحيرة . وينشأ عن ذلك شك لا يُعقل أن نخفيه ؛ انه مظهر من مظاهر الضيق الذي يرد على ألسنة مختلف الاوساط التي لا تعطف كثيراً على هذا العلم . وبما أن علم السياسة لم يبلغ بعد مرحلة متطورة ، فإن الصراع حول تعريفه سيستمر إلى سنوات طويلة[٢] . لقد تمنى الانسان منذ أرسطو أن يمتلك علماً سياسياً حقيقياً يتصف باليقين . واذا اكتفى العلم السياسي بأن يكون وضعيّاً فإنه يشمل حسب تعريف بريلو «المعرفة المنهجية المنظمة للظاهرات التي تتعلق بالدولة» . وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن تعريف القانون العام والقانون الدستوري والقانون الاداري وتاريخ الأنظمة السياسية . ولكن يبدو للكثيرين ضرباً من الوهم أن نكوّن علماً دقيقاً للسياسة على غرار العلوم الطبيعية . ان ثمّة علوماً سياسية وليس ثمّة علم سياسي ، والواقع أن علماً كهذا يعني أننا نستطيع وضع قواعد صحيحة للعمل مبنيّة على تعيينات دقيقة . ولكن هذا يعني اننا نجعل من رغباتنا حقائق ثابتة . ويرى غاستون بوتول أن البشرية ما تزال بعيدة عن «السياسة» القائمة على أصول العلم . فكل ما نراه من «سياسة» ليس

سوى ضرب من ضروب الفن بما فيه من حدس ونجاح وحظ وفشل[٣] . تبدو ظاهرة «الدولة» ، لكثير من الكتاب ، كأساس طبيعي لا بديل له لهذا العلم . « ماذا يمكن أن يكون موضوع علم يلقّب نفسه بعلم السياسة ان لم يكن الدولة ؟» هذا ما يعلنه مثلاً وبكثير من الثقة جان دابين . كما أن هناك على صعيد التعليم كتباً مدرسية كثيرة تعتبر أن هذا المفهوم صحيح . وهكذا يحدد روجيه سالتو ، كما يفعل غيره كثيرون ، علم السياسة بأنه «دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف ، والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء ، والعلاقات القائمة بينها وبين بقيّة الدول ، وما اعتقده الناس وكتبوه وقالوه عن هذه المواضيع». أن هذه النظرة التي تجعل من الدولة الموضوع الرئيسي أو الاساسي للتفسير السياسي تنتسب إلى تقليد تاريخي طويل وتستند إلى بعض مؤلفات الفكر الانساني الكبرى . ومع ذلك فهي عرضة اليوم لانحطاط قوي جدّاً ويبدو أن الاحتفاظ بها وحدها لا يكفي[٤] . يرى العلامة ف . بوريكو وهو يحدد السياسة « كمجموعة من العمليات المتطورة يحقق المجتمع بواسطتها أو لا يحقق وحدته » ، أن لا مبرر لقصر ميدان السياسة على دراسة المؤسسات الحكومية أو الدولة . وأيده في ذلك العلامة ديفيد أيستون حيث يرى أن علم السياسة إنما «يحلل المقررات الاستبدادية »[٥] . العلامة هارولد لازويل يرى في علم السياسة «علماً للسلطة» . فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفيّة ممارستها وما هي أهدافها ونتائجها»[٦] . وبرز في هذا الاتجاه الى جانب لازويل العلامة جورج كاتلين ، الذي يرى أن موضوع علم السياسة هو دراسة فعل الارادة الذي ينشد بواسطته الانسان تحقيق رغباته ، والصراع الذي ينشأ عن ذلك ويحاول اثناءه كل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفة كاللجوء إلى العنف أو الى الاقناع والاستنجاد بالتقاليد أو القاعدة القانونية . أنه ميدان واسع جداً يندمج ويتحد في النهاية مع عملية تحليل الكائن الانساني من حيث انه ينشد فرض ارادته . ولكن كاتلين يرى في ذلك منفعة وفائدة هي امكانية اداء تعميمات ذات قيمة ، والأمر لا يتم على هذا الوجه اذا كان حقل الملاحظة التابع للعلم مقتصراً على بعض عشرات من الدول.ويذهب كاتلين حتى الى المناداة بدراسة المجتمعات الحيوانية(إذ أن دراسة النمل جديرة بان تزودنا بمعلومات عن مذهب الكليّة)[٧] . ويبدو أن آراء كاتلين لم يكن لها التأثير القوي : ربما أنها سبقت عصرها ، في حين أن آراء هارولد لازويل قد أثرت بلا شك على تطور علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الامريكية . ولا بد أن نشير مرة أخرى إلى أن أهم اتجاهات لازويل كانت وما زالت تحليل بواعث ودوافع أولئك الذين يصارعون في سبيل السلطة والتأثير والفوز بالقيم (الامور المرغوبة : كالأمان والدخل والاحترام) يحتل مكاناً مرموقاً في أبحاث لازويل . فقد درس هذا الكاتب الاساليب التي تسعى النخبة السياسية بواسطتها لاقامة وتدعيم وضعها الممتاز . ولكن قصده لم يقف عند هذا الحدّ بل اتسع بشكل مستمر حتى بلغ محاولة استقصاء منظم لجميع أشكال السلطة وجذورها النفسيّة المشتركة المرتبطة بلا شك بتوزيع القيم في المجتمع .

وبهذا يكون علم السياسة هو علم السلطة[٨] . ويركز العلامة يونغ أوران في تعريفه لعلم السياسة على الظواهر السياسية والجماعات السياسية مثل الأسرة والنقابة والاحزاب وغيرها[٩] . اما ماكس فيبر فيرى ضرورة إضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما أو رابطة ما ، طالما يتم تنفيذ نظامها على نحو مستمر في اقليم معين بتطبيق أو التهديد بتطبيق قوة مادية من الجهاز الاداري[١٠] ويرى ريمون آرون أن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات[١١] . ويرى المؤلفان الشيوعيان شاف وأرلنج الاستاذ بجامعة وارسو ان علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون ، وانه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات ، وعلم السياسة يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هي العلاقات القائمة بين الطبقات ، فالدولة وسيلة لتسلط طبقة على سائر الطبقات ، والقانون تعبير عن ارادة الطبقة الحاكمة[١٢] . وهما بهذا يستندان إلى لينين الذي قال « ان السياسة هي العلاقة بين الطبقات وهي الاشتراك في شؤون الدولة وتوجيه الدولة وتحديد اشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة »[١٣] . وعليه فلا بد أن تصبح السياسة ، كما قال لينين ، قضيّة الطبقة العاملة ، وقضيّة الشعب بأسره[١٤] . حاولت النظرية الماركسية ـ اللينينية من خلال ابراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد أن تصل الى تعريف محدد للسياسة فسياسة كل طبقة تحددها في المقام الأول مصالحها الاقتصادية . فيم تقوم مصلحة الرأسمالي الرئيسية ؟ بما انه يحوز الملكية والثروة فان له مصلحة في صيانة النظام الذي يؤمن له هذه الثروة ، في توطيد العلاقات التي يستطيع بواسطتها أن يزيد رساميله . وهذه المصلحة الاقتصادية هي التي تحدد في المقام الأول سياسة طبقة الرأسماليين والدول الرأسمالية ، أي سياسة حماية وتوطيد دعائم الرأسمالية ، سياسة النضال ضد الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني . وهذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تفصح عنها بدقة أطروحة العلم الماركسي التالية : « السياسة هي التعبير المكثّف عن الاقتصاد ...»[١٥] . من المؤكد أن السياسة تتسم كذلك باستقلال نسبي حيال الاقتصاد ، بالقدرة على التأثير فيه بصورة فعّالة . واذا شئنا أن نفسّر سياسة الدولة ، فانه يتعين علينا أن نأخذ بالحسبان المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة في البلد المعني وكذلك تقاليد هذا البلد وتطوره . وبما أن السياسة تعبير مكثّف عن الاقتصاد فانها تخدمه بدعمها وصيانتها للنظام القائم . ان كل دولة تملك جهازاً للقهر والارادة وجلّ اهتمامها باستمرار هو الحفاظ على المكاسب التي وفرها النظام[١٦] .

اما الكاتب الهندي آبادوراي فيرى أن السياسة هي دراسة تنظيم الجماعة ، وان الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الاسرة والقبيلة والنقابة العمالية أو المهنية ، وهو يرى أن الجماعة كبرت أو صغرت لا بد لها من سلطة كي تنظم ، فالسياسة اذن هي ممارسة السلطة[١٧] . ويجمع العلماء الآن على أن علم السياسة يدرس الدولة ومؤسساتها وكذلك الجماعات السياسية والظواهر السياسية

وفن السلوك السياسي[18] . البعد الأول للسياسة انها ضرب من الفن و«الحكم» في هذه الحالة هو عملية صعبة تعتمد أساساً على الحدس والذكاء . ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عناية خاصة إلى فن ممارسة الحكم ، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفنيّ ، أو الاديب حين يُعنى بمسائل مثل التوازن ، والانسجام والالهام والتذوق . وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبيّة ، فإن الفن يحتاج الى العبقرية ، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ والذين تحدثوا بوحي من العبقرية السياسية ، مصدراً غنياً للمعرفة السياسية ، وأفكاراً مبدعة حول فنّ الحكم[19] . الاّ أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسة ، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطاً بين الانسانيات والعلوم الطبيعية . ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتعين عليها أن تتجه اتجاهاً مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة باستخدام الاجراءات العلمية الدقيقة ، وإنما عليها أن تمنح قدراً من اهتمامها للطبيعة الانسانية وللحكمة والخيال السياسي ، وأن تستخدم التعاطف الانساني كأداة رئيسية من أدواتها ، حتى وان كانت تتحرك الآن نحو تأكيد الموضوعية العلمية[20] .

تبرز حقيقة السياسة كعلم في أن حكم الناس يتم أيضاً عن طريق المعرفة العلمية ، بدلاً من الاعتماد على الصدفة والتخمين ، ودون اللجوء دائماً إلى الحدس والمهارات الشخصية . وبما أن علم السياسة هو ايضاً بناء منظم من المعارف المحققة القائمة على الملاحظة والتجربة ، فان هذا العلم له مكانته الواضحة في العلوم الاجتماعية[21] .

وثمة مجالات أخرى يدرسها هذا العلم مثل «العلاقات الدولية» . ويوجد حالياً جدال على صعيد الجامعات حول هذا الموضوع . فهل العلاقات الدولية علم مستقل عن علم السياسة ام انها جزء لا يتجزأ منه ؟ أما مشكلة دراسة السياسة الخارجية لكل دولة ـ هذه السياسة التي يستحيل في الواقع فصلها عن دراسة سير عمل الجهاز الحكومي بكليّته ـ فيبدو أنها لم تُطرح على بساط البحث ، ولكنها أثيرت مع ذلك فيما يتعلق بعلاقات الدول داخل المجموعة الدولية . هل بين المجتمعات السياسية الوطنية والمجتمع الدولي فرق في الجوهر أم في الدرجة ؟ لقد بذلت في الواقع جهود كثيرة كي يكون هذا التمييز في الدرجة فقط ، ولكن عجز النتائج التي حصلوا عليها (في ميدان السلطة القضائية مثلاً) حمل بعضهم على الاعتقاد أن الاختلاف هو دائماً وابداً اختلاف في الجوهر . وفي اعتقادي أن العلاقات الدولية تشكل جزءاً هاماً من علم السياسة حيث تتم دراسة المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي . وجدير بالذكر أن نطاق الظواهر السياسية ذات الطابع العالمي واسع جداً ، بحيث اقتضت الضرورة تقسيمه إلى اقسام فرعية اخرى هي : القانون الدولي ، الذي ينصبّ على دراسة القواعد القانونية ، وممارسة العلاقات الدولية والسياسات الدولية ، وهي

دراسة للفروق في القوّة والتأثير بين الدول ، والتنظيم الدولي وفحص النظام الدولي . ويسعى علم السياسة في هذا الميدان الى تحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم ، وتقييم عوامل الصراع وأسباب التعاون بينها[22] . ويذهب علماء آخرون إلى أن علم السياسة يهتم « بلغة السياسة » والنظرية السياسية وارتباط ذلك بالنظام السياسي[23] .

ان الاختلافات في مفاهيم علم السياسة تدل بوضوح على أن هذا الميدان ما يزال بحاجة إلى توضيح . ومفهوم السياسة كعلم ما زال مفهوماً حديثاً ، وهو يعني قيام علاقة وثيقة وغير قابلة للانكفاء بين العلم والسلطات العامة ، وهكذا قامت مؤسسات علمية لدراسة السياسة وظهرت عشرات المؤلفات التي تنادي بعلمنة السياسة . يبقى كتاب وليم روبسن بعنوان «العلوم الاجتماعية في التعليم العالي ـ سلسلة علم السياسة» (باريس ١٩٥٥) المرجع الاساسي بالنسبة لمركز علم السياسة في التراكيب الجامعية وبالنسبة للمواضيع التي يطرحها تعليم هذا العلم . ويبقى العمل الذي قام به ديفيد ايستون في كتابه «النظام السياسي» أهم ما ظهر عن وضع العلوم السياسية في الجامعات . وأشير هنا إلى ما نشرته منظمة اليونسكو حول علم السياسة المعاصر والذي جاء كاسهام في البحث والطريقة والتعليم . ولا ننسَ مؤلفات العلماء من أمثال الفريد دي غراسيا وأوسيب فلشتهايم وريتشارد سنايدر وجبرائيل الموند وكارل دويتش وكارل كرستول وغيرهم من العلماء الذين قطعوا شوطاً بعيداً في ميدان البحث السياسي[24] . وسوف تمضي سنوات أخرى طويلة قبل أن يحدد هذا العلم هويّته بدقة . فاذا ما اعتبرنا علم السياسة «التفكير بالظواهر السياسية التي يثيرها تجمع الكائنات البشرية في المدينة ، فان علم السياسة قديم قدم الفكر الانساني ، وتدين له ببعض الروائع الخالدة التي انتجتها الروح الانسانية»[25] . وكانت نشأته الأولى في مواطن الحضارات الأولى التي عرفها الانسان ، وفي الحواضر التي ازدهرت في « .... أوائل الحضارات المدائنية التي ترعرعت في وادي النيل وعلى ضفاف دجلة والفرات ، وعلى شواطىء الأندوس . فقد خلّفت لنا هذه الحضارات أقدم التشريعات القانونية التي تدل على وجود عقول مفكرة عنيت بوضع نظريات حول ما كانوا يقومون به»[26] . وكانت نشأته المبكرة أسطورية ، ثم تقدم مع تقدم الانسان من المعرفة الاسطورية الى المعرفة العلمية[27] . ومن حيث الغاية فان علم السياسة يسعى إلى «خلق» المواطن الصالح الواعي عن طريق العلم والمعرفة[28] . فغاية هذا العلم اذن هي أن ندرس الحالة الراهنة بغية اكتشاف وسائل تتمكن بواسطتها من التوفيق بين الارادات المتنازعة والمتنافرة مع الحرص على استخدام اقل ما يمكن من الضغط . وحتى تكتسب تصرفاتنا «صفة سياسية» ، يجب أن تتصف بسمتين : الاولى صراع ملموس بين غايات الفرقاء المعنيين ومصالحهم ، الثانية : استخدام الفعل الملزم ، اكراهياً كان ام غير اكراهي[29] . فكتابي هذا ينحصر اذن في دراسة علم السياسة نفسه وبالذات

التحليل السياسي والحياة السياسية بجوانبها المعروفة . وبالتالي فان القطاع السياسي في اطاره العام هو محور علم السياسة الحديث . واني اتفق مع رايموند كارفيلد كيتيل حينما يقول أن علم السياسة ليس علماً بالمعنى الدقيق ما دامت قوانينه والنتائج المستخلصة منه لا يمكن التعبير عنها بمصطلحات دقيقة مضبوطة وما دام غير قادر على التنبؤ بالاحداث السياسية بصورة دقيقة . يضاف الى ذلك ان العلاقات الاجتماعية والسياسية في تغيّر مستمر ، وما يعد منها صحيحاً الآن قد لا يعد كذلك في المستقبل(٣٠) . ومع ذلك فإنه اذا امكن يوماً ما تعريف العلم بانه مجموعة من المعلومات التي تتصل بموضوع معيّن والتي يمكن الحصول عليها عن طريق المشاهدة المنظمة والتجربة والدراسة ، والتي يمكن تحليلها وتصنيفها في كل موحد ، فاننا نستطيع بحق أن نزعم أن علم السياسة «علم » . اذ يمكن استنتاج قوانينه العامة من الدراسة المنظمة لمادته أو موضوعه ، ويمكن تطبيق النتائج المستخلصة من دراسة المبادىء السياسية لحل مشاكله العملية . ولكن الصعوبة تبدو في الغالب عند تطبيق هذه الأسس العلمية في الحياة العملية ، فقد يضطر رجال السياسة الى المساومة وقبول الحلول الجزئية والاهتمام بالمصالح الخاصة الصغيرة بدلاً من ابداء وجهة نظر علمية شاملة بصدد الحكومة ، وذلك بسبب ضغط ظروف الماضي أو بسبب الوضع الراهن ، أو لسبب الجهل العام أو الانانية(٣١) . ويمكن تمييز العلوم السياسية التي تسعى إلى تحري الدقة في وصف النظم السياسية وتصنيفها والى تقدير صحيح للقوى التي تخلقها وتسيطر عليها وتميّزها عن فن السياسة وعن فلسفة السياسة . اذ يرمي فن السياسة الى تحديد مبادىء السلوك أو قواعده التي لا بد من توافرها اذا ما اريد للنظم السياسية ان تسير على خير وجه . اما فلسفة السياسة (النظرية السياسية) فانها تعالج أموراً عامة اكثر من عنايتها بالامور الخاصة(٣٢) . ومهما يكن من أمر فإن علم السياسة قد فتح المجال للخوض في مجالات ، كانت حتى وقت قريب محرّمة على الانسان العادي . فلم تعد وظيفة صنع «الاحداث السياسية » مقصورة على أصحاب «المواهب» لأن الاحداث السياسية لا تتشكل بمعرفة كل فرد منا على انفصال ، وانما تتشكل بمعرفة العنصر الاجتماعي الكامن فينا . فاذا قلت ان لدي رؤيا شخصية لمسألة سياسية ، كان كلامي خاطئاً من الناحية العلمية . واذا قلت انني استطعت أن استبعد من تفكيري السياسي مصلحتي الشخصية وأحكامي التقويمية كان رأيي موضع شك وحذر . واذا اعتقدت أنني سأهتدي إلى نظرية كاملة مغلقة من المعرفة فسيقابل هذا الرأي بالرفض من كل الاطراف : أي من الذين يمارسون السياسة ممارسة عملية ومن المفكرين الذين يعرفون الطبيعة المميّزة لانواع المعرفة السياسية ، فالنظرة السياسية في حالة صيرورة دائمة ، ولن يستطاع فصلها عن المصدر الذي انبعثت منه . يستطيع علم السياسة أن يتبع طريقاً وسطاً بين الفكر المجرد الخالص والفكر التاريخي المشخّص ، بأن يحاول فهم الحدث السياسي بالرجوع إلى الجماعة التي صدر منها : أي معرفة خلفيّته السياسية . وكل ما يتمناه رجل السياسة من علم

السياسة هو أن يزوده بصورة واضحة بقدر الامكان لطريقة تشابك الاحداث وتعاقبها وملابساتها ، واذا اراد السياسي التقليل من اخطائه التي قد تقوده إلى الاخطار ، فعليه أن يركن الى معارف علمية صحيحة تُجسّم فيها الاحداث بصورة واقعية بقدر المستطاع . ان الارتجال أو حُسن النوايا يؤدي في نهاية المطاف الى كارثة ..

الهوامش

(1) See: H.G. James: The Meaning and Scope of Political Science, in «Southwestern Political Science Review, June 1920.

وقد عرف هنا جيمس علم السياسة بانه علم الدولة وعلم العلاقات بين الافراد والحكومة وكذلك علم الفكر السياسي .

(2) See : Dillon, Leiden and Stewart: Introduction to Political Science, N.Y. 1958. p. 35.

(٣) انظر غاستون بوتول : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة خليل الجر ، المنشورات العربية ، بيروت ص ١٠ - ١١ .

(٤) انظر جان مينو : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جورج يونس ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٨٣ .

(٥) انظر جان مينو : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٦) انظر جان مينو : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٧) انظر جان مينو : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٨) انظر جان مينو : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(9) Young, Oran. R: Systems of Political Science, Prentice Hall INC, Englewood Cliffs, New Jersy, 1968, p 1-4.

(١٠) عن : محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٨ .

(١١) محمود خيري عيسى : المرجع السابق ، ص ٨ .

(١٢) محمود خيري عيسى : المرجع السابق ص ٨ .

(١٣) انظر : أسس المعارف السياسية ، صادر عن دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ ، ص ٥ - ٦ (لينين : المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣) .

(١٤) انظر : أسس المعارف السياسية (المرجع السابق ص ٤) .

(١٥) اسس المعارف السياسية ، المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٤ .

(١٦) أسس المعارف السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٧) محمود خيري عيسى : المرجع السابق ، ص ٩ .

(18) See: -Schneider, Heinrich: Aufgabe und Selbstverständnis der Politischen Wissenschaft, Darmstadt 1967.

— Handlexikon zur politikwissenchaft, Hrsg. von Axel Görlitz , München 1972, p. 358 - 360.

لا بد هنا من القاء الضوء على مصطلح السلوك السياسي أو ما يعرف في أوروبا وامريكا بـ «Political Behaviour» . يُستخدم هذا المصطلح بمعنيين أولهما هو المعنى الضيق القديم للمصطلح والذي يشير الى سلوك الناخبين ويتضح ذلك في كتاب :

H.L. Tingsren: Political Behaviour, Studies in Election, London 1977.

أما المعنى الثاني للمصطلح وهو المعنى الشائع بين علماء السياسة ، فهو متضمن في عنوان المقالات التي جمعها لازويل .

Lasswell, Harold: The Analysis of Political Behaviour, London 1948.

هنا نلاحظ أن دراسة السلوك السياسي تمثل اتجاهاً متداخلاً في البحث يسعى الى فهم الحكومة كعملية تتألف من سلوك الافراد وتفاعل الجماعات بعضها مع البعض الآخر . ويلاحظ أن دراسة السلوك السياسي بهذا المعنى تشمل طائفة معينة من الظواهر السياسية ، وترتكزهذه الدراسة على البحث الامبيريقي الذي يعتمد على الافراد والجماعات أكثر من اعتماده على مكونات البناء الحكومي الشكلي . ويؤكد معظم علماء السياسة أن مصطلح السلوك السياسي جدير بأن يحقق مزيداً من الثراء لدراسات علم السياسة ، فهو يساعد على تنظيم وترتيب المبادىء والتعميمات الامبيريقية وصوغها في مصطلحات سلوكية بدلاً من المصطلحات المعيارية الشائعة . ثم ان التأكيد على البحث الامبيريقي سوف يُضفي طابعاً علمياً وموضوعياً على الدراسات السياسية :

See: A. Leiscrson: Problems of Methodology in Political Research , in : «Political Science Quarterly , Vol, LXV III, 1953, p.567.

(19) La Science Politique, Par Prelot, Paris 1961.

وانظر كذلك : محمد علي محمد : السياسة بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية ١٩٧٦ ، ص ١٥ .

(٢٠) محمد علي محمد : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢١) انظر كتاب ارنولد برشت حول النظرية السياسية :

— Arnold Brecht: Political Theory, Princeton University Press 1959.

— Stephan Baily: Research Frontiers in Politics and Government, Brookings 1956.

(22) See: - Hans Morgenthau:Politics,Among Nations , N.Y. 1960.

— Organski , A.F. : World Politics Knopf 1958.

— Harold and Margaret Sprout: Foundations of International Politics Van Nestrand 1962.

(23) - D. Easton: Political System, N.Y. 1953.

— T.D. Weldon: Political Principles, in: Laslett (edt.) Philosophy, Politics,and Society, Oxford 1956, p. 23.

وانظر كذلك :

— T.D. Weldon: The Vocabulary of Politics, Penguin 1953.

(24) See: Handlexikon zur Politikwessenschaft , Hrsg. v. Axel Görlitz,Müchen 1972, p. 358-360.

(25) Marcel Prelot: Histoire des Idées Politiques, p. 17.

(26) Harold Lasswell: the Future of Political Science, The American Political Science Association Series, New York, Atherton Press, 1963, p. 10.

مأخوذ عن حسن صعب : علم السياسة ، بيروت ١٩٧٩ ص ٤٠ .

(27) Howard Becker and Harry Elmer Barnes, Social Thought From Lore to Science, Second Edition, Washington, Hassen press, D.C. 1952.

(٢٨) انظر حسن صعب :علم السياسة ، بيروت ،١٩٧٩، وكذلك ملحم قربان : المنهجية والسياسة . بيروت ١٩٧٧ .

(29) See: Harold Sprout: Geopolitical Hypotheses in Technological Perspective, in: World Politics, Vol 15. No. 2. p. 187.

(30) See: Ellis, E.D: Political Science at the Crossroads,in: Science Review, November 1927.

(٣١) انظر : اريموند كارفيلد كيتل : العلوم السياسية ، الجزء الأول ، ترجمة د. فاضل زكي محمد ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٦ .

(٣٢) انظر المرجع رقم (٣١) وحول هذا الموضع طالع في :

- Gisela Kress and Dieter Senghas : Politikwissenschaft, Frankfurt 1972. p. 245 etc..

- Brecht,Arnold: Politische Theorie, Tübingen, West Germany, 1961.

- Peter, Merkl: Ibid.

وللمزيد حول مفاهيم علم السياسة انظر :

— Sorauf, Francis: Political Science: An Informal Review, Englewood Cliffs, N. J. 1965.

— Young , Roland: Approaches to the Study of Politics, Evanston, Northwestern University Press,1958.

الفصل الثالث

علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى

يرتبط علم السياسة بطائفة لا حصر لها من البحوث والدراسات العلمية التي تمده وتغذيه بمعلومات زاخرة تخدم أغراضه في الوصول الى القوانين السياسية والاجتماعية . ولما كانت دراسة القطاع السياسي والنظم السياسية والسلوك السياسي والعلاقات السياسية من أهم مجالات علم السياسة ، كان من الضروري ان يرتبط هذا العلم بالعلوم الإنسانية الأخرى ، مثل التاريخ وعلم الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والدين وغيرها . وسنذكر هنا عرضاً موجزاً عن صلة علم السياسة بمختلف العلوم :

١ ـ علم السياسة وعلم الاجتماع : عندما يتعرض علم السياسة لدراسة الجماعات الاجتماعية فإنه يتعدى بذلك على ميدان من ميادين التحليل العلمي الاجتماعي . فمن السخف إذن ان يتجاهل أتباع علم السياسة الأعمال التي تمت على أيدي علماء الاجتماع ، فيعودون من جديد الى القيام بها دون ان يعيروا التجربة المكتسبة أي اهتمام . ان دراسة الجماعات ـ وخاصة دراسة حركيتها ـ تشهد اليوم تقدماً مطرداً . ان هذه الأعمال ، في كثير من مظاهرها ، تقدم معلومات يعتبرها بعضهم مفيدة لعلم السياسة (كعوامل تماسك القيادة وقيامها) . وكرّس علماء الاجتماع من جهة أخرى الكثير من نشاطهم لدراسة الصفات المشتركة التي تجعل المواقف مصففة على خط واحد حتى في حال غياب بنية منظمة (الطبقات الاجتماعية ، التجمعات العنصرية ...) . ونشير أيضاً ، دون ان نكثر الأمثلة على ذلك ، الى الأهمية التي تمثلها ، بالنسبة لعلم السياسة ، معرفة الرأي العام ، من جهة أخرى فاننا نجد ان النظم السياسية وأشكالها وما يتفرع عنها من نظم إدارية وتشريعية والوظائف التي تؤديها لا تقوم الا في وسط جمعي ولا تنتظم الا بعد ان يقطع المجتمع شوطاً ملموساً في التطور والاستقرار . هذا ولا تدوم النظم السياسية الا بدوام المجتمع ولا تتغيّر الا بتأثير قوى ودوافع اجتماعية ، لأنها وليدة المجتمع ومظهر من مظاهر سيادته على نفسه ، وتدل على مبلغ نظامه واستجابته لقوانين النمو السياسي . ورجل السياسة الذي يدرس هذه القوانين لا يمكنه الوقوف على طبيعتها وعلى الحقائق التي تؤدي اليها الاّ اذا قدّم لذلك بدراسة الاجتماع السياسي دراسة عامة شاملة ووقف على الدعائم التي تقوم عليها الحياة السياسية وكان عالماً بكثير من الحقائق الاجتماعية التي

تساعده على كشف القوانين السياسية المرغوب فيها . فمثلاً الوقوف على مبلغ انقياد شعب من الشعوب لزعمائه السياسيين ومدى ارتقاء الرأي العام في مجتمع ما ، ومدى خضوع الجماهير والقوى المؤثرة في نفسيتها والدوافع المهيئة لقيام الثورات ، وتطور الوعي القومي ودرجة الحساسية السياسية ، كل هذه الأمور وما اليها من الموضوعات الهامة التي تستأثر بعناية رجل السياسة ورجل الاجتماع على السواء . ولهذا السبب اعتبر علم السياسة أو « علم الاجتماع السياسي » فرعاً هاماً من فروع علم الاجتماع العام وشعبة منه [١] .

٢ ـ علم السياسة والتاريخ : يرتبط علم السياسة بالتاريخ لأن عالم السياسة لا بد من رجوعه الى الماضي للوقوف على طبيعة الحقائق السياسية وتطورها ومعرفة الوظائف التي كانت تؤديها النظم السياسية والاجتماعية . فالتاريخ هو علم يعنى بتسجيل أحداث البشر ويستقصي مسبباتها ، ويعلل نتائجها ، وهو ذو صلة وثيقة بعلم السياسة ، لأن الحوادث التاريخية تعتبر مادة أولية لا بد منها للباحث السياسي . فبعض الحوادث التاريخية كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية ، كذلك فإن التحليل السياسي قد يصعب على الباحث لنقص المعلومات المتاحة له ، أو لأنه طرف فيها فهو متأثر بها ، لذلك فانه يجد في الماضي حقلاً له يستغلّه في تحقيقاته ودراساته . فحقائق السياسة ترسب في خضم التاريخ كما ترسب الأصداف الثمينة في قاع البحار . وعلى الباحث السياسي ان يستخلصها وينقيها من شوائبها ، ويختار من الحقائق التاريخية ما يخدم أغراضه التي تكون في كثير من الأحوال متممة او مصحّحة لعمل المؤرخ . ويهتم رجل السياسة خاصة بالرجوع الى التاريخ الحربي والقومي وما ينطويان عليه من تاريخ الحروب والثورات والانقلابات ، وتاريخ الملوك والزعماء والقادة ، لأن الباحث المدقق يستطيع ان يقرأ في هذا التاريخ الأسباب الكامنة في طبيعة الحوادث السياسية ، ويستطيع ان يكشف عن القوى المحركة لقيام الحروب والثورات والتطورات الاجتماعية . هذه الصلات الوثيقة التي تربط علم السياسة بالتاريخ تجعلنا نقرر ان علم السياسة بدون رجوعه الى حقائق التاريخ يكون علماً ضحلاً خفيف الوزن . هذا وتجدر الإشارة الى ان التاريخ لكي يرسي حقائقه على أسس علمية ، يجب على المؤرخين ان يستفيدوا من النظريات السياسية ويصححوا « حقائقهم » في ضوء ما تقرره القوانين التي تسير وفقاً لها ظواهر السياسة والمجتمع ، ويخضعوا مادة التاريخ للمنهج النقدي التحليلي . وبدون التزام هذه الأسس الوضعية يظل التاريخ نوعاً من الأدب الرخيص والقصص الشعبي الدارج [٢] .

٣ ـ علم السياسة و الاقتصاد : علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد علاقة وثيقة ، حتى ان علم الاقتصاد كان يسمى « الاقتصاد السياسي » للدلالة على امتزاجه بالسياسة .كان يفسر الاقتصاد في الماضي.او كما كان يسمى بالاقتصاد السياسي ،بأنه قسم من علم الدولة العام ، فقد كان يُعنى أولاً وقبل كل شيء بالطرائق التي تستطيع

بها الدولة ان تكون قوية وغنية وذات دخل وفير . أما اليوم ، فقد اتسع أفق علم الاقتصاد بحيث يشمل جميع الأفراد والفعاليات الاجتماعية التي لها صلة بالانتاج والتوزيع والاستهلاك والرخاء . وقد لا يعنى علم السياسة ببعض هذه المسائل الا عناية عرضية ضعيفة ، بينما نجد ان الاتصال وثيق بينه وبين الاقتصاد في بعضها الآخر . فتكرس قوانين الدولة كثيراً من اهتمامها للمشكلات المتعلقة بالملكية والعقود والشركات وتعتبر التجارة وتدبير الأموال عوامل هامة في علاقات الدول الخارجية . يبحث جزء مهم من الاقتصاد في فعاليات الدولة الخاصة بالثروة ، فموضوعات الضرائب والنقود والمشاريع الصناعية الحكومية ، تكوّن بحوثاً عامة مشتركة لكل من هذين العلمين ، اذ ينظر اليها علم الاقتصاد على انها جزء من مجموع فعاليات الانسان المتصلة بالثروة ، بينما تفسرها علوم السياسة على انها وظائف خاصة بأعمال الدولة الإدارية ، واضافة الى ذلك فإن الأحوال الاقتصادية تؤثر مادياً في تنظيم الدولة وتطورها وفعالياتها : وان الدولة بدورها ، غالباً ما تعدل من الأحوال الاقتصادية بما تصدره من قوانين ، وان قيام الاقطاع على أسس هي بالأصل اقتصادية ، خير مثال على ما تقدم . بل ان نظرة عرضية على الظروف الراهنة تكشف لنا عن الصلة الوثيقة بين المسائل المالية وبين الأمور السياسية . والطريقة التي يمكن للدولة التأثير بها على الأحوال الاقتصادية ، تتضح في التشريعات الخاصة بالنقابات والشركات وقوانين التعرفة الجمركية ، ونظم تحديد العمل ، فجميع الفعاليات الاقتصادية في داخل الدولة تسير وفقاً لقوانين وظروف وضعت من قبلها ، وان النظريات السائدة بشأن وظائف الحكومة تؤكد جميعها مدى تأثير ذلك على الحياة الاقتصادية في قطر من الأقطار . فنظرية الدولة الاشتراكية هي نظرية تجمع بين المبادىء السياسية والاقتصادية ، وان أعقد المشاكل التي تواجهها الحكومة اليوم تبحث في الأحوال الاقتصادية وفي المدى الذي يجب السيطرة فيه على هذه الأحوال الاقتصادية من قبل الدولة . كما ان النقابات الاشتراكية والشيوعية مهتمة أساساً بالمشاكل الاقتصادية ، بجانب تفضيلها اجراء تغييرات كبيرة في التنظيمات والفعاليات السياسية . فمنذ الثورة الصناعية أصبحت علاقة السياسة بالاقتصاد قوية . وتحتل النظريات التجارية الخاصة بسيطرة الدولة والنظريات الفردية الخاصة بالنظام الحر ، والنظريات الحكومية الحديثة المبنية على التنظيم الحكومي او سيطرة الدولة او الخطة الاقتصادية الموضوعة من قبل الدولة ، تمثل هذه دورات للتطور في التاريخ الحديث . وما ظهور تأميم الصناعات في بريطانيا وتأسيس دولة شيوعية في روسيا الا أمثلة واضحة للعلاقة الوثقى بين السياسة الحديثة والاقتصاد [٣] .

٤ ـ علم السياسة والأخلاق : علم الأخلاق ، العلم الذي يبحث في تقدير ما هو خطأ وما هو صحيح من الأعمال، يلتقي مع العلوم السياسية في عدّة نقاط . فنشأة الأفكار الخلقية تتصل اتصالاً وثيقاً بأصل الدولة ، ذلك لأن كليهما نشأ في حياة

الجماعات الأولى حين كانت العادات هي القانون ، وعندما لم يكن هناك فارق بين الأخلاق والأفكار السياسية . وبتقدم الحضارة وظهور النزاع بين مصالح الأفراد والجماعات ، فسحت العادات المجال لظهور القيم الفردية الخلقية من جهة ، ولظهور القانون والقيم السياسية من جهة اخرى . وحينئذٍ أصبح التفريق واضحاً بين الصحيح والخطأ المقترن بالجزاء الاجتماعي ، وبين الحقوق والواجبات المقترنة بجزاء سياسي ، ومع ذلك فقد بقيت العلاقة بين الأخلاق والقانون وثيقة ، لأنه حينما انتشرت الأفكار الخلقية وزادت قوتها تبلورت فأصبحت قانوناً . ومن الناحية الأخرى قد تستطيع القوانين تغيير المقاييس الخلقية ، الا ان ذلك يكون مصيره الفشل اذا حصل بقوة وقبل أوانه . ومن المعلوم ان المقاييس الخلقية تضع للانسان المثل الأعلى الذي يسعى الى تحقيقه ، ومعلوم أيضاً انه لا يمكن تبرير وجود الدولة الا من وجهة نظر خلقية . ولهذا فان الشكل الملائم للدولة ووظائفها الصحيحة يجب ان يتحدد بحيث يوفق بين توفير أعظم قدر من سعادة الأفراد وأكبر قدر من الرخاء العام [٤] .

٥ ـ علم السياسة وعلم الجغرافيا : علم السياسة وثيق الصلة بعلم الجغرافيا ، لأن هذا العلم يدرّس البيئة وتضاريسها وظروفها المناخية وما تزخر به من مواد تؤثر في نشاط وسلوك الأفراد وفي توجيههم السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وغني عن البيان ان للظروف الطبيعية والمناخية تأثيراً ملحوظاً على العادات والتقاليد والمواقف والأمزجة ومبلغ الحيوية السياسية والاجتماعية والنشاط العام . وقد غالى كثير من الباحثين أمثال ابن خلدون ومنتسكيو وراتزل وميشليه في تقدير قيمة العوامل الجغرافية ومبلغ تأثيرها في شئون الحياة الاجتماعية . غير ان هذا الاسراف ينطوي على خطأ بالغ ، لأن الفرد ليس كما يقول الجغرافيون مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها . اذ انه بجانب تكيّفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فانه الكائن الوحيد الذي استطاع ان يخلق البيئة التي تلائمه . ومن ناحية اخرى فقد جاء في كتاب محمود خيري عيسى حول هذا الموضوع ما يلي : « دراسة الجغرافيا ، سواء كانت بشرية أم اقتصادية ام سياسية ، ضرورية للعلوم السياسية ، لأن الموقع الجغرافي للدولة ومناخها ومواردها الطبيعية متغيرات تؤثر في شكل الدولة ، وفي النظام السياسي القائم بها ، وفي الطابع القومي لشعبها ، وفي قوة الدولة وعلاقاتها بغيرها من الدول . وليس أدلّ على الصلة بين العلمين من ظهور علم الجيوبوليتكس « Geopolitik » الذي يتناول تأثير المتغيّر الجغرافي بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية » [٥] .

٦ ـ علم السياسة والقانون : القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية ، التي يجبر الناس على اتباعها ، والمدرسة الفرنسية ومن اتبعها ، ما زالت تربط بين دراسة السياسة والقانون . أما المدرسة الماركسية والمدرسة الامريكية الحديثة فكل منهما يعمل على الفصل التام بين علم القانون وعلم السياسة رغم العلاقة القوية بين القانون الدستوري وعلم السياسة من ناحية ، ومن ناحية اخرى رغم ان

القانون الدولي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية ، وهذه تعتبر بدورها جزءاً لا يتجزأ من علم السياسة [٦] . والفارق الحقيقي بين علم السياسة وعلم القانون هو ان القانون لا يوضح الا جانب من جوانب السلطة ، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل في نطاق دراسته ، ولكنها تدخل في نطاق علم السياسة الذي يعتبر بذلك أوسع نطاقاً من علم القانون [٧] .

٦ ـ علم السياسة وعلم النفس : يظهر الكتّاب المعاصرون في علوم السياسة ميلاً ملحوظاً الى تفسير القواعد السياسية في ضوء القوانين النفسية . فكما أن الدول الديمقراطية تتأثر بالرأي العام ، فان الرأي العام نفسه يتأثر بوسائل الدعاية المختلفة التي أصبحت تستلفت الانتباه اليوم ، والاهتمام الذي يؤكده علم النفس الحديث يدور حول الغرائز والعواطف اكثر منه حول التعليل ، وكذلك دراسة نفسية المجموعات والمنظمات ، كل هذا أثر على علوم السياسة بصورة ملحوظة ، ان الشعور القومي يتأثر الى درجة كبيرة بالعواطف والأحاسيس ، وبالاعتقادات الدينية وبالتقاليد التاريخية ، كما ان كلاً من المنظمات ذات المصلحة المشتركة والأحزاب السياسية تستند بدرجة كبيرة الى عوامل نفسية . وان تقاليد الناس ومثلهم هي قوى مؤثرة في الحياة السياسية ، ولكي تعمل الحكومات بنجاح ، عليها ان تأخذ بنظر الاعتبار عقلية الشعوب التي تحكمها هذه الحكومات ومعنوياتها . اذ من المعلوم ان الناس يختلفون في قابلياتهم السياسية ، وفي نوع الحكومة التي توافقهم ، وفي درجة الحرية التي يحصلون عليها ، فالذي يصلح لهؤلاء قد يكون ضاراً بأولئك . ولهذا فالحكومات الحديثة تستخدم طرق علم النفس لأسباب عدة ، وبصورة خاصة في الجيش وجهاز المخابرات ، وفي امتحانات الخدمة المدنية وفي المحاكم [٨] ، ولقد قال العلامة جيمس برايس في دراسته للديمقراطية الحديثة ، ان السياسة تستمد جذورها من علم النفس الذي يشمل دراسة عادات الانسان وأفكاره واتجاهاته [٩] .

٧ ـ علم السياسة وعلم الانثروبولوجيا : من العلوم ذات الصلة بعلم الاجتماع علم الانثروبولوجيا ، وهو علم الأجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها ، وقد ساعدت هذه الدراسات ـ لا سيما حين تناولت الجماعات البدائية ـ على فهم كثير من القواعد السياسية ، وعلى وضع بعض النظريات ، وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الانثروبولوجية على معرفة أصل الدولة ، وتطور المؤسسات السياسية المختلفة [١٠] ، فدراسة علم الانثروبولوجيا لتقسيمات الأجناس وعلاقة كل منها بالمحيط الخاص بها تعتبر المصل المضاد لنظريات التفوق العنصري التي تحتل مكاناً مهماً في النظريات السياسية الحديثة . وهي كعلم الاجتماع تؤكد التشعبات المختلفة في حياة الانسان والتأثيرات المختلفة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في الشئون السياسية [١١] .

٨ ـ علم السياسة والعلوم الأخرى : هناك اجماع على وجود علاقة بين السياسة والدين ، والسياسة والتربية وغيرها من العلوم المتعددة .

الهوامش

(١) انظر : جان مينو : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جورج يونس ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

وانظر كذلك : مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني « مدخل الى علم الاجتماع » ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤١ ـ ٤٢ . وانظر كذلك : محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٩ .

وللمزيد حول هذا الموضوع انظر كتاب : رايموند كارفيلد كيتل : العلوم السياسية ، الجزء الأول ، ترجمة فاضل زكي محمد ، بغداد ١٩٥٧ ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢) انظر : جان مينو : المرجع السابق .

مصطفى الخشاب : المرجع السابق ص ٣٨ .

محمود خيري عيسى : المرجع السابق ص ١٠ .

وانظر كذلك : رايموند كارفيلد كيتل : المرجع السابق ص ١٦ .

وللمزيد حول هذا الموضوع طالع في الكتب التالية :

— Willoughby, W. W.: The Nature of the State, N. Y. 1955, P.5.

— Seely, J. R.: Introduction to Political Science, N. Y. P.4.

(٣) انظر : محمود خيري عيسى : المرجع السابق ، ص ٩ ـ ١٠ .

— Hadley, A.T:Relation Between Economics and Politics, in: Publications of the American Economic Association, 1899.

— Small, A.W: Relation Between Political Science and other Sciences, in: American Journal of Sociology, July 1906.

— Williams, H.G: Politics and Economics, London, 1926.

— Peter, Merkel: Ibid, Page 7-8.

(4) See: Catlin, G. E. G.: «Is Political Science a Branch of Ethics? in: Monist, July 1927.

— Garner, J. W.: The Relation of Political Science to Ethics, in: International Journal of Ethics, Jan. 1907.

(٥) انظر : محمود خيري عيسى : المرجع السابق ص ١١ .

(٦) انظر : جان مينو : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

وانظر كذلك : محمود خيري عيسى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٧) محمود خيري عيسى : المرجع السابق ، ص ١٠ (ملاحظات) .

(٨) انظر : رايموند كارفيلد كيتل : المرجع السابق ، ص ١٨ ـ ١٩ .

(٩) انظر كتاب العلاّمة جيمس برايس بعنوان :

— Bryce. James: Modern Democracies, Vol. I, P. 15.

(10) See: Kapur, A.C: Principles of Political Science, Premier Publishing Co., New Delhi 1965, PP. 20-1.

(١١) انظر : رايموند كارفيلد كيتل : المرجع السابق . ص ١٥ ـ ١٦ .

الفصل الرابع

مناهج البحث في علم السياسة

١ ـ اسس البحث العلمي :

علم السياسة علم نظري ، غايته دراسة القطاع السياسي في الحياة الاجتماعية وما ينبعث عنه من ظواهر دراسة علمية وصفية تحليلية .

ولكي يحقق العلم هذه الغاية لا بد له من مناهج بحث يستطيع بفضلها الوصول الى قوانينه وقضاياه العامة . وقد أولى علماء السياسة هذا الموضوع المزيد من العناية . ولمّا كان هذا العلم حديث النشأة ، فقد لجأ علماؤه الى العلوم السابقة واستعاروا منها بعض المناهج التي استخدمت فيها بنجاح وأضافوا اليها قدراً من اجتهادهم وما زالوا يجتهدون في استنباط طرق بحث جديدة كلّما تشعبت الدراسات السياسية والاجتماعية وتنوعت غايات البحث . ولذلك نجد في علم السياسة مناهج كثيرة بعضها عام يشترك فيه مع غيره من العلوم ، وبعضها خاص قد ينفرد به لأنه يتفق وطبيعة الظواهر الاجتماعية والسياسية ، والبعض الآخر أخص يتعلق بالمناهج الخاصة التي يلجأ اليها كل عالم في ميدان تخصصه ويرى انها أفضل الوسائل التي تؤدي الى تحقيق اغراضه في الدراسة والبحث[1] . والمراد بمناهج البحث (بأوسع المعاني) الطرق التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول الى القضايا الكليّة العامة التي يطلق عليها أحياناً اسم القوانين[2] . وهي كذلك الطرق التي بفضلها تبني العلوم قواعدها وتصل الى حقائقها . وفي ضوء هذا التعريف تختلف مناهج البحث العلمية عن الطرق غير العلمية التي نكتسب بها المعلومات والمعارف غير اليقينية واشهرها :

١ ـ اتخاذ الامثال الشائعة والعادات اساساً للعلم ومعرفة الاشياء .

٢ ـ التأثر بالشهرة والدعاية والاعلان والانزلاق في الخطأ نتيجة لذلك .

٣ ـ احترام بعض مصادر المعرفة والتسليم بصدق ما تقول به (كالمصدر الديني واللاهوتي مثلاً) .

٤ ـ الاعتقاد في ان بعض القضايا والمبادىء بديهية لا تحتمل الشك ، مع أنها لا

ترقى الى ذلك[٣] .

لهذه الاسباب وما اليها أهتم العلماء بوضع طائفة من الاحتياطات الضرورية التي يمكن أن نسمّيها أسساً للدراسة لتكون ركائز للباحثين يسيرون على هديها في دراستهم حتى يكونوا بمنأى عن الزلل والانحراف في الدراسة والبحث . وبذلك تجيء نتائجهم أدنى الى الصواب وأقرب الى حقائق الامور . وينبغي بالطبع دراسة الظواهر السياسية بوصفها « أشياء » بمعنى انها تدرس بنفس الطرق التي تدرس بها ظواهر العلوم الطبيعية والوضعية اي انها تصلح لتكون مادة للملاحظة والتجربة . ويجب ان ينظر اليها الباحث نظرته الى اشياء سياسية واجتماعية خارجية منفصلة عن شعوره الداخلي وعن العوامل السيكلوجيّة[٤] . بالاضافة الى ما سبق ذكره ، فإن الضرورة تقتضي عدم التسليم بصدق قضية ما لم ندرك في وضوح تام انها صادقة . ويترتب على ذلك أننا يجب ان نشكّ في صدق كل حكم يصل إلينا أيّاً كان مصدره لا حبّاً في الشك فيه بل لكي يحملنا الشك على أو التوقف عن البحث في الطرق المؤدية الى تأييده اورفضه . ويلزم من ذلك أيضاً إنه يجب علينا عند بحث أي موضوع أن نثق تمام الوثوق من صحة القضايا التي نتخذها ركائز للبحث . وتطبيقاً لهذه القاعدة يجب على الباحث أن يتحرر من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظواهر السياسية والاجتماعية حتى لا يقع أسيراً لافكاره الشخصية .

ويجب عليه أيضاً أن يتحرر من الآراء الساذجة التي يحفظها العامة ويتوارثها الافراد عن القوى المؤثرة في ظواهر الحياة السياسية . لأن مثل هذه الافكار الساذجة الفطرة نشأت تحت تأثير مطالب الحياة العملية وتكونت دون منهج معين وليست لها في واقع الامر اية دلالة علمية . وشأنها كشأن أفكار العامة عن خواص المواد الكيمائية وخواص الحرارة والضوء والصوت والكهرباء وخواص مواد التطيّب والاعشاب والعقاقير وما الى ذلك من الامور التي لا ترقى الى ادراكها أفهام عامة الناس . المطلوب من الباحث اذن الاّ يتأثر بمشاعره الخاصة أو بتجاربه الشخصية عند دراسة موضوع سياسي . فلا يقيم وزناً لظروفه الذاتية في بحث شئون الحياة . فاذا كان الفرد يسارياً في نزعته السياسية فلا يسرف في الهجوم على النظم السياسية الاخرى وعلى العقائد والافكار والمذاهب المضادة له بدون دراستها وتحليل مقوماتها . واذا كان الباحث صاحب اتجاه خاص أو منضماً لحزب معين، فلا يتحزب في دراسته ويتجه وجهات تخدم أغراضه الحزبية . لأن هذا التحيز والتحزب لا يستقيم مع النزعة العلمية التي تتطلب من الباحث ان يجرد نفسه من كافة النزعات والافكار الخاصة . هذا فضلاً عن أنها تؤدي الى التعثر في الدراسة والتردي في أخطاء كثيرة وخطيرة .

وعندما يشرع الباحث في البحث ، فلا بد ان يضع في ذهنه فكرتي « التحليل والتركيب » ، بمعنى ان يقسم كل نقطة من نقط البحث الى اكبر عدد ممكن من الاقسام ثم يخطو في البحث خطوات منظمة .بحيث تكون كل نقطةبالنسبة الى التي تليها بمثابة

بمثابة المقدمة من النتيجة ، مبتدئاً بالبسيط صاعداً منه الى المركب. ويجب أن تكون أمثلته مستوفاة وملاحظاته شاملة بحيث لا يفوته من موضوع البحث شيء يعتد به . وتطبيقاً لهذه القاعدة يجب على الباحث تحديد الظاهرة (موضوع الدراسة) وتحليلها الى أبسط عناصرها وأدق تفاصيلها ، أي يجب عليه أن يرد المركب الى البسيط والمعقد الى السهل الواضح[٦] . وهذه العمليات لها أهميتها لأنها تعين الباحث على التمييز بين الاسباب والمسببات وبين النتائج والمقدمات . فكثيراً ما يختلط عليه الأمر فلا يفرّق بين ما هو علّة وما هو معلول وبين ما هو مقدمة وما هو نتيجة نظراً لتفاعل الظواهر السياسية وتداخلها . فقد يبدو للباحث أن انخفاض مستوى الاجور مثلاً سبب في اشتداد النقمة عند الطبقات الدنيا وقد يبدو له العكس . والقاعدة المشار اليها تؤدي بالباحث كذلك الى ضرورة تتبع نمو الظاهرة والوقوف على مبلغ تفرعها وانشعابها ومدى الصلات التي تربطها بما عداها . فمثلاً تفسير ظاهرة الرشوة يتطلب من الباحث الوقوف على طبيعة الوضع الاداري والنظام السياسي والوضع الاجتماعي والعلاقات السياسية بمختلف أشكالها ، وكذلك دور الدولة في تشجيع أو مقاومة هذه الظاهرة مع التركيز على وسائل الوقاية والعلاج المتبعة . يجب ان تكون الغاية من البحث واضحة جليّة . لأن غاية البحث اذا كانت غامضة وغير محددة تربك الباحث وتضيع وقته ومجهوده سدى . هذا الى ان دراية الباحث بالمسائل المتصلة بموضوعه واهدافه تعينه على تحديد ما يتطلبه الحل وتلقي أضواء على النواحي المجهولة وتقرب له إصابة الهدف[٧] . من الضروري ايضاً ان تتماسك اجزاء البحث بحيث يشرح بعضها البعض ويفسر بعضها البعض الآخر فلا تتناقض مع بعضها أو تصل الى نتائج جزئية متضاربة . وهذا يدلنا على أن عامل التخطيط والتنسيق المنهجي ضروري جداً في الدراسة العلمية . وغنيّ عن التأكيد ان البحث في نطاقه العام يجب ألاّ ينطوي على تفريعات لا تمت بصلة وثيقة الى طبيعة الموضوع المدروس . وينبغي ان يخلو من الحشو واللغط والتوافه التي لا ترتبط بجوهر الموضوع بأدنى سبب . وهذا ما يعبّر عنه رجال المنطق بأنه يجب الاّ يدخل في البحث ما ليس فيه . قد تكون هذه القاعدة صعبة التحقيق من الناحية العملية ولكن الباحث لا بد أن يضع هذه القاعدة امام عينيه .

ويجب على الباحث ان يقف بصفة مستمرة على الاحكام والقضايا العامة والقوانين العلمية التي تصل اليها جميع فروع العلوم الانسانية[٨] .

٢ ـ الصعوبات المنهجية :

يصادف الباحث في شئون السياسة والمجتمع صعوبات كثيرة تضعف من أمله في الوصول الى قوانين سياسية صحيحة . وقد تصرفه هذه الصعوبات عن متابعة البحث والدرس ظناً منه أن اخضاع ظواهر السياسة لقواعد المنهج واصول البحث المنطقي شيء عزيز المنال لا يمكن تحقيقه . وليست هذه الصعوبات سوى شبهات

أثارها المعارضون لعلم السياسة للتقليل من شأن العلم والابتعاد به عن الطريق العلمي القويم[٩] .

واهم الصعوبات ما يأتي :

– لا تخضع التفاعلات السياسية لنظام آلي رتيب ولا تسير وفقاً لمبدأ الاطراد في وقوع الحوادث ولا نجد في تتابعها نظاماً يبشر بالوصول بسهولة الى القوانين التي تحكمها . والواقع ان هذه شبهة قوية صدّت الباحثين عن دراسة الظواهر السياسية في ضوء المناهج العلمية . وهي تنطوي على مغالطة لا تخفى لأن الجماعات الانسانية وفي مقدمتها الجماعات السياسية لا تسير في معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة ارتجاليّاً ، ولا تتخبط فيما تلجأ إليه من نظم واوضاع لتحقيق الغاية من الاجتماع السياسي ولا تتناقض في معاييرها واتجاهاتها بشكل مثير . فهي حريصة على أدنى معدل من « التعايش » . من الممكن التغلب على هذه المعضلة من خلال تحليل المؤثرات السياسية وتبسيط المشاكل المعقدّة وردّها الى أجزائها وفروعها ثم التعمق والتوسع في دراسة الحقائق التي تنطوي عليها هذه المؤثرات . ومتى وضحت المشاكل السياسية وفهمت جيداً ، زال الغموض الذي يكتنفها والتعقيد الذي ينسب إليها[١٥] .

– اذا كان من السهل الى حد ما الوصول الى قوانين تاريخية بصدد الحقائق السياسية والاجتماعية تفسر ما قد كان وما هو كائن ، فانه من الصعب الوصول الى قوانين تصوّر لنا ما سيكون . وهي القوانين التي تعرف باسم قوانين التنبؤ السياسي أو الاجتماعي[١١] . وقد أثار هذه الصعوبة بعض الباحثين الذين ما زالوا يعتقدون ان السلوك السياسي خاضع في مختلف مظاهره للارادة والرغبات الخاصة ، وأن الانسان مطلق التصرف في المسائل المتعلقة بنظم الاحزاب والادارة والفكر والاتجاهات السياسية وما إليها . ولكن هذا الرأي غير صحيح لأن مظاهر السلوك السياسي والعلاقات التي تربط الافراد إنما تخضع لنظم وقوالب يصب فيها الافراد أعمالهم وافكارهم ولا يملك الافراد الخروج عمّا ترسمه لهم من حدود وما تفرضه عليهم من التزامات . ومن يحاول الخروج يقابل في هذا السبيل بقوة وعنف . وهذا الالتزام المتبادل بين الافراد والمجتمع في شخص الدولة يدل على ان هناك قواعد قانونية تمثل إرثاً سوسيو – سياسي ينتقل عبر الاجيال وستخضع له الاجيال المقبلة كما تخضع له الاجيال الحاضرة وكما خضعت له الاجيال الماضية . ولكي تكون هذه القواعد القانونية منبئة بمستقبل العلاقات السياسية ومفسّرة لما ستؤول اليه ينبغي أن نوسع من معرفتنا المحدودة بطبيعة هذه العلاقات والقوى المؤثرة فيها ، وينبغي ان نسجّل ملاحظتنا بصدد ما يصيب الأنماط السياسية وما يطرأ عليها من عوامل الزيادة أو النقصان أو التحول حتى نكون على بيّنة من أمرها[١٢] .

– لا يحتفظ علم السياسة لنفسه بوحدة معينة يستخدمها في قياس الظواهر والعلاقات السياسية شأن غيره من العلوم الوضعية الدقيقة التي تستعمل وحدات

ومقاييس كميّة لوصف ظواهرها والتعبير عنها مثل الرياضيات والهندسة والطبيعيات والكيمياء وما إليها . فالملاحظ ان الظواهر السياسية في معظمها لا تقاس بالأرقام والابعاد . بمعنى انه اذا جاز لنا أن نحصي القتلى أو رؤوس الاموال فلا يمكننا أن نقيس كمياً درجات الثقافة السياسية وقوّة الفكر والالتزام به وتأصل العادات والتقاليد والحب والكراهية وما اليها من صور العلاقات السياسية التي تنشأ بين الافراد في الدولة . وكل ما يستطيع الباحث بصددها هو أن يصفها كيفياً ويعبر عنها بالالفاظ . وعدم وجود وحدة كمية لقياس الظواهر السياسية وعدم دقّة مقاييسها لا يمنع على الاقل النظر الى العلاقات السببية والوظيفية في البحث السياسي . ومفهوم ان العلاقات السببيّة أو العليّة هي العلاقات التي تربط المقدمات بالنتائج والعلل بمعلولاتها وتتصل دائماً بطبائع الاشياء . أما العلاقات الوظيفيّة فتعبر عن كل ترابط بين ظاهرتين توجدان في آن واحد وتتغيران تغيراً نسبياً بحيث تعد كل منهما شرطاً للاخرى بدون أن تكون إحداهما مقدمة والاخرى نتيجة . وعلى سبيل المثال توجد علاقة سببيّة بين التخلف والكبت السياسي بينما توجد علاقة وظيفيّة بين التغيّر التكنولوجي وتطور النظام الديمقراطي . والواقع أنه من الصعوبة بمكان الوصول الى قوانين وظيفيّة في علم مثل علم السياسة وذلك لعدم دقّة وسائل القياس السياسي . لان تحديد هذه العلاقات مرتبط الى حد كبير بدرجة خضوعها للقياس (Sociometry) فمن الصعب قياس تأثير العوامل الدينيّة والاخلاقية ومظاهر العرف والتقاليد في الظواهر السياسية الاخرى كما انه من الصعب قياس درجات الحب والكراهية والجذب والتباعد السياسي . وعندما تدقّ أجهزة القياس الاجتماعي والتقديرات الاحصائية يمكننا الوصول الى قوانين وظيفيّة اكثر دقّة[١٣] .

– ضرورة التمييز بين الظواهر السويّة وغير السويّة . وتعتبر الظاهرة سويّة بالنسبة الى نموذج سياسي معين وفي مرحله معينة من مراحل تطوره ، اذا تحقق وجودها في أغلب المجتمعات المتحدة معه في النوع وفي المرحلة التطورية نفسها التي ندرسها . وينبغي أن تكون مرتبطة كذلك بالشروط الاساسية للحياة السياسية في البيئة موضوع الدراسة وخروج الظاهرة عن هذه الاعتبارات يصيبها بالشذوذ ويجعلها حالة مرضيّة[١٤] يؤدي الى اضطراب القواعد المنهجية وفساد القوانين التي ينتهي اليها الباحث . غير أن هذه الصعوبة ليست ذات خطر لأن كل العلوم التي وصلت الى القوانين الكميّة مرت في نشأتها الاولى بالدور الكيفي أي أن قوانينها السابقة كانت عبارة عن صيغ لفظية . وهذا ما حدث بالفعل لعلم السياسة ، فقد وفق الباحثون في الوصول الى طائفة غير يسيرة من القوانين الكمية التي تمتاز بدقّتها عن القوانين الكيفيّة القديمة . ومن المحتمل جداً أن تتقدم طرق البحث العلمي في ميدان الدراسات السياسية حتى يستطيع العلم أن ينتقل بصفة عامة الى الدور الكميّ . هذا ، ولا يضير الباحث السياسي أنه لا يستطيع الوصول في كثير من نواحي البحث إلى القوانين

الكميّة ، لأن المسألة متعلقة بطبيعة العلاقات السياسية ومبلغ خضوعها للقياس بالارقام أو الأبعاد ، ومدى استطاعة الباحث التعبير عنها بالصيغ الرياضيّة والرسوم البيانيّة[١٥] .

- صعوبة المزج بين الدراستين الاستاتيكيّة والديناميكيّة والتأليف بينهما في الموضوع السياسي . ومفهوم ان الدراسة الاستاتيكية هي دراسة تشريحية وظيفيّة تتعلق بالناحية الاستقرارية للاوضاع والنظم السياسية ، والدراسة الديناميكية هي دراسة هذه الاوضاع في حالة حركتها وتفاعلها وترابطها وتطورها . وقد وقع علماء كبار في أخطاء لا تغتفر بسبب الفصل في الدراسة بين هاتين الناحيتين (كما حدث للعلامة أوغست كونت) ولذلك ينبغي على الباحث ان يجمع في منهجه بين الدراستين لا سيما اذا كان بصدد دراسة نظم وظواهر لها قوتها السياسية والاجتماعية[١٦] .

- عدم استجابة البيئة السياسية موضوع الدراسة للغايات التي يقصدها الباحث وعدم أستساغة الافراد للأفكار والاتجاهات المنشودة . ولذلك يصادف الباحث في حقل التجارب أو في ميدان العمل (Field Work) صعوبات جمّة ويوضع موضع الشك والريبة ويساء به الظّن . وهذا الموقف يؤدي به الى الحصول على بيانات زائفة لا تعبّر عن حقيقة الظواهر السياسية . فتضطرب نتائجه وتتعثر دراساته ويصل الى قوانين فاسدة كل الفساد لا تعبّر عن طبيعة الامور . ولذلك يجب الحصول على تأييد البيئة موضوع الدراسة والبحث واقناع المسئولين والزعماء والمشاركين السياسيين أو ذوي الشأن بالغايات العلمية والعملية التي يرمي اليها الباحث السياسي[١٧] .

٣ ـ خطوات البحث العلمي :

تتلخص هذه الطريقة في الخطوات الاساسية الآتية التي تعتبر ركائز الاستقراء العلمي وهي : الملاحظة ، التجربة ، وضع الفروض ، ثم تحقيقها . لأن الباحث اذا اراد الكشف عن القانون الذي تخضع له طائفة معينة من الظواهر ، بدأ اولاً بملاحظة هذه الطائفة ملاحظة علمية مضبوطة أو اجرى عليها تجاربه متى كانت طبيعتها تسمح بذلك . ومن ثم ينتهي عادة الى تكوين فكرة عامة عن المبادىء العامة والنظام الذي تخضع له الظواهر موضوع الدراسة في طبيعتها وتطورها والعلاقات التي تربطها بما عداها والوظائف التي تؤديها . وتسمى هذه الفكرة العامة « بالفرض العلمي » . فاذا اراد الباحث ان يتحقق من صدق فروضه وامتحانها اضطر الى استخدام الملاحظة والتجربة ووسائل اخرى تعينه على ذلك . وعلى هذا الاعتبار فان الخطوات المشار اليها متصل بعضها ببعض ويفسر بعضها بعضاً . فكما أن الملاحظة والتجربةتؤديان الى مرحلة الفرض ، فان هذا الأخير يعتبر بدوره همزة وصل بين ملاحظات وتجارب سابقة واخرى لاحقة . والأهمية العلمية لهذه الاخيرة تفوق كثيراً الأهمية العلمية للملاحظات والتجارب الأولى . لأن هذه التجارب بمثابة إشارات أو دلالات علمية بينما الأخيرة

بمثابة ادلة وبراهين تصل بالفرض الى مرحلة القانون أو النظرية العلمية[١٨] .

الملاحظة : المعنى العام للملاحظة هو المشاهدة الدقيقة للظاهرة موضوع الدراسة مع الاستعانة بأساليب البحث الاخرى التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة . ولا تنحصر الملاحظة ـ كما يتبادر الى الذهن ـ في توجيه الحواس ، ولكنها تنطوي على عمليات عقلية وتدخل إيجابي من جانب العقل . وقد يصل إسهام العقل في الملاحظة الى درجة الابتكار والاختراع ويبدو ذلك واضحاً عند وضع الفروض والسعي الدائب الى تحقيقها علمياً . ولذلك ينبغي التمييز بين نوعين من الملاحظة : الملاحظة العابرة وهي التي يقوم بها الفرد العادي ولا تنطوي مثل هذه الملاحظات على ارتباطات علمية ، والملاحظة العلمية وهي التي تسير وفق منهج معين ويقوم بها الباحثون لغرض علمي يستهدف الكشف عن طبيعة الظاهرة وعناصرها والعلاقات الخفيّة التي تربط هذه العناصر والوظيفة التي تؤديها . ومثل هذه الملاحظة ليست مجرد تسجيل لمعلومات سطحية أو مؤثرات خارجية ولكنها مجموعة من العمليات العقلية تتتالى وفق مخطط منهجي مرسوم . وتستخدم في ملاحظة الظواهر السياسية وسائل كثيرة تختلف باختلاف طبيعة الظواهر نفسها . ولعل نظام ارتباط الظواهر السياسية يساعد كثيراً على الملاحظة السياسية لأن ارتباط الظواهر في فترة سابقة يعلمنا كيف نلاحظ الظواهر المماثلة لها في فترة لاحقة بها . بمعنى أن الملاحظة السياسية تفترض وجود « دلالات واشارات » (Indications) يستطيع الباحث في ضوئها أن يصل الى معلومات صحيحة ، فلا يسبح في عالم من الظواهر يستحيل عليه ادراكه . لأن الظاهرة السياسية من طبيعتها الّا تكون لها أيّة دلالة علمية الّا اذا أرتبطت مباشرة بظاهرة أو مجموعة من الظواهر من جنسها . أما بقاؤها منعزلة فيجعلها عقيمة ولا يستقيم مع طبيعتها السياسية والاجتماعية . وقد يبدو لأول وهلة ان الظواهر السياسية سهلة الملاحظة ، والواقع أنه من الصعوبة ملاحظتها جيداً والوصول بفضل هذه الملاحظة الى نتائج يقينيّة[١٩] . وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها :

- الظواهر السياسية ظواهر عامة ومنتشرة ومتداخلة في حياة الافراد والهيئات والجماعات ، والباحث السياسي نفسه يشارك فيها ان قليلاً أو كثيراً لأنها هي التي تكيّف حياته الخاصة وتجعل منه عضواً في المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به . وهذه الاعتبارات تزيد مهمة الباحث مشقة وعُسراً . ولذلك ينبغي عليه لكي ينجح في ملاحظاته أن يعتبر نفسه خارجاً عمّا يلاحظه وبعيداً عنه . وهذا ما نعنيه عندما نقول ينبغي النظر الى الحقائق السياسية والاجتماعية بوصفها موضوعات منعزلة عن شعورنا الفردي ومنفصلة عن تجسداتها الخاصة[٢٠] .

- الظواهر السياسية سريعة التغيّر والتفاعل وشديدة التشابك ويرتبط بعضها البعض بصلات عميقة الجذور . وهذه الخاصة تجعل الملاحظة السياسية شاقة وعسيرة على الباحث ، فقد لا تتوفر لديه فرصة اليقظة التامة والاشراف الدقيق على ما

يحيط بالظاهرة من شئون . وقد تعوزه الامكانيات لتحقيق هذه السيطرة بشكل يتيح له الاطمئنان العلمي بصدد ملاحظاته[٢١] .

ـ ومما يزيد في صعوبة الملاحظة السياسية ان الحالات او الافراد الذين يوضعون تحت الملاحظة قد يشعرون بذلك فلا يمارسون نشاطهم حسب المعتاد بل يذهبون الى حد التضليل وتغيير مواقفهم واتجاهاتهم وسلوكهم ، مما يجعل مهمة الباحث شاقة وعسيرة ويضيع عليه الكثير من الجهد والوقت[٢٢] .

ـ ومما يشككنا في تقييم الملاحظة من الناحية العلمية ، أن الباحث قد يخطىء في تأويل ما يلاحظه او في ادراك ما يشاهده . وقد تختلف مواقف الباحثين من الشيء الملاحظ وبذلك تضطرب نتائجهم . وذلك لاختلافهم في المقدرة على الملاحظة الدقيقة تبعاً لاختلاف طبيعة عقولهم من جهة والى التفاوت في التمرين والخبرة من جهة اخرى « فلا الخبرة وحدها تخلق الرجل العبقري ، ولا الرجل العبقري غير المتمرن يحصل على أفضل النتائج من ملاحظاته العلمية » . وفي ضوء هذه الاعتبارات نرى أنه من الاسراف الاعتماد على الملاحظة وحدها بصدد الكشف العلمي[٢٣] .

التجربة : العلم بالحقائق الجزئية اما أن يكون بمشاهدتها (الملاحظة) أو باخضاع هذه الظواهر أمامنا للتجربة . ففي الملاحظة البحتة نجد أمثلتنا في الطبيعة على ما هي عليه كما يقول ميل (Mill) وفي التجربة نعمل أمثلتنا بأيدينا بأن ندير الظروف ونرتب المناسبات ونخضعها لسلطات البحث وأجهزته . والباحث دائماً يلجأ الى التجربة كلّما أنس في نفسه القدرة على أجرائها ووجد في ذلك فائدة علمية محققة . ولكن اذا لم يتيسر له ذلك لسبب من الأسباب اكتفى بالملاحظة البحتة على ما فيها من قصور في كشف الحقائق . هذه هي التجربة العلمية كما يفهمها العلماء المحدثون والتي تستخدم عادة في كشف قوانين الظواهر الطبيعية والكيميائية والبيولوجية وما إليها . وهذا المعنى مرادف للمصطلح «Experimentation» ويقصد بذلك التجارب المعملية التي يمكن اجراؤها في معامل أو أماكن تتمثل فيها الظاهرة وما يحيط بها من ظروف وملابسات . غير ان مثل هذا المعنى لا يستقيم مع طبيعة الظواهر السياسية التي لا يمكن ان يجري عليها تجارب معملية شأن ظواهر الطبيعة والكيمياء ، ولنا اذن ان نتساءل : ما هي التجربة ؟

ان الباحث المبتدىء في علم السياسة يبدو له لأول وهلة ان طبيعة هذا العلم تتنافى وقبول فكرة التجربة . ولكنه اذا تعمق في الدراسة يتحقق ان هذا العلم لا يخلو بطبيعته من مثل هذا المصدر الهام لكشف الحقائق والصعوبة الاولى التي تصادفنا في محاولتنا تطبيق المنهج التجريبي للتأكد من صحة قوانين الظواهر السياسية والاجتماعية هي أننا لسنا بصدد ظواهر نستطيع ان نجري عليها تجارب صناعية[٢٤] . وحتى اذا استطعنا ان نخترع تجارب ونحاول تطبيقهافانما نقوم بذلك

ونحن غير واثقين من ناحيتين : الأولى ، عدم امكان تدوين ملاحظاتنا عن نتائج كل حالة والتحقق من صحتها . والثانية ، فان هذه الظواهر لما كانت في تغيّر مستمر دائم قبل أن يمضي وقت كاف لتحقيق نتائج التجربة ، فلا شك أن بعض الآثار المادية أو العناصر قد يبطل أثرها وتتخذ اتجاهاً آخر مغايراً لعملها الأول »[٢٥] . ويميّز اوغست كونت بين نوعين من التجارب : تجارب مباشرة واخرى غير مباشرة : والتجربة المباشرة بالمعنى الصحيح إنما تقوم في مقارنة ظاهرتين متشابهتين في كل الظروف ومختلفتين في حالة واحدة محدودة ، واختلافهما انما يرجع الى هذه الحالة فقط . فوجود مثل هذه الحالة في المجتمع إنما هو بمثابة تجربة مباشرة، لأننا نستطيع في ضوء ذلك أن نستنتج بسهولة اثر هذا العامل الذي كان سبباً في الظاهرتين ومدى تأثيره في غيرهما من الظواهر الاخرى . ولكن ليس عندنا من الوسائل ما نستطيع بها ان نحدد وجود حالتين من هذا القبيل في علم مثل علم السياسة . واذا كانت الطبيعة قد قصّرت في أنها تمدنا بتجارب مباشرة بالمعنى المتقدم ذكره،فإنها قد أمدتنا بتجارب غير مباشرة تتمثل في الانحرافات والامراض الاجتماعية والسياسية والاتجاهات غير السوّية . لأن جسم المجتمع شأنه شأن جسم الكائن الحي عرضة لأمراض وتقلبات واضطرابات. وكما ان جسم الكائن الحي تنتابه مثل هذه التقلبات لعوارض طارئة وتقلبات لها أسبابها العميقة في أجهزته الحيوية ، فكذلك الانحرافات والفتن والظواهر غير السوية التي تعتور جسم المجتمع ترجع عادة الى تأثير القوانين الستاتيكية او الديناميكية في المجتمع بعوامل طارئة أو تيارات وقتية[٢٦] . وكما أن دراسة الحالات الباثولوجية (المرضية) في البيولوجيا قد أدت الى نتائج باهرة في ميدان الطب والصحة العامة ، فكذلك دراسة (الحالات المرضية الاجتماعية ـ السياسية) تؤدي بنا الى كشف كثير من الحقائق السوسيو ـ سياسية التي يستحيل علينا اجراء تجارب صناعية عليها . وفي ضوء هذه الاعتبارات لا تحقق « التجربة » الغرض المقصود منها الاّ اذا اكتمل علم السياسة ووضع الكثير من قوانينه السياسية والاجتماعية ومبادئه الفلسفية الأساسية ، حتى يستطيع الباحث السياسي أن يزود نفسه بالافكار والتصورات التي تعينه على الملاحظة الصحيحة أو التي تساعده على دراسة حالة باثولوجية طارئة . هذا وقد خطت دراسة الحالات المرضية ـ الاجتماعية خطوات واسعة في طريق التقدم وأمدت علم السياسة بملاحظات وفروض وتصورات لها اعتبارها في اصلاح المعتّل من شئون المجتمعات . وما المصلحون الاجتماعيون والسياسيون الاّ اطباءيستطيعون في ضوء دراساتهم للحالات الباثولوجية والشاذة أن يكشفوا عن مواطن العلل السياسية والاجتماعية ويرسموا أفضل الطرق للقضاء عليها والتخفيف من آثارها[٢٧] .

الفروض : (Hypotheses) اذا انتهى الباحث من دور الملاحظة سواء كانت ملاحظته بحتة أو مصاحبة للتجارب وتوفرت لديه الامثلة والبيانات الكافية دخل في مرحلة « الفرضيات » ، لأن العقل بعد ملاحظته الظواهر وما ينبثق عنها من علاقات

يحاول بطبيعته وضع تفسير لها[٢٨] . وذلك لأن الارتباطات والعلاقات لا تدرك بمجرد الحس والادراك المباشر . ومن هنا يرى الباحث نفسه مضطراً الى وضع افتراضات يعلل بها ما يلاحظه . فإن نجح في تفسيره أخذ به واطمأن اليه واصبح الفرض « قاعدة أو قانون أو نظرية » وان لم ينجح افترض تفسيراً آخر حتى يصل الى التفسير الصحيح الذي يبرر به الحقائق المشاهدة . وغنّي عن البيان أن الباحث بعد سلسلة طويلة من الملاحظات وجمع البيانات واجراء التجارب يشعر بهوة سحيقة بين الحقائق والامثلة الجزئية والمادة الأولية التي أمامه وبين ما يريد أن ينتهي اليه من قضايا كلية ومبادىء عامة أو قوانين ـ وعليه الاّ يجزع من عبور هذه الهوة اذ بفضل « الفروض » يمكنه تحقيق غايته العلمية لأن مهمته في الواقع لا تقف عند حد تسجيل الملاحظات واجراء التجارب كيفما اتفق او الاقتناع بمجرد جمع البيانات ولكن طبيعة المنهج العلمي تفرض عليه الانتقال من مرحلة الكشف الى مرحلة التعميم عن طريق استخدام الفروض وامتحانها . فالفرض هو القنطرة التي عن طريقها يعبر الباحث من مرحلة الكشف الى مرحلة البرهان ، ومن الجزئيات التي لا يجمعها نظام الى الكليات التي تنتظمها ، ومن المقدمات الى النتائج والقضايا والقوانين[٢٩] . ويمكننا أن نقول ان الفرض بالمعنى العام هو الرأي الذي يضعه الباحث على سبيل التخمين لتفسير ملاحظاته وتجاربه ، ومن الطبيعي أن يلجأ الباحث وهو بصدد وضع فروضه الى الخيال . وليس المقصود هنا الخيال المطلق ، ولكنه الخيال العلمي المرتكز على الابتكار أو الحدس الذي يبدأ من الملاحظة والتجربة ثم يرتد إليهما . وفي هذا المجال يؤدي الخيال وظيفة ضرورية لكشف المعارف . ومن الطبيعي أن يختلف الباحثون في استخدام « الخيال » وفي مقدرتهم على عدم الاسراف في التخيّل لأن هذا يرتبط من جهة بسعة معارضهم ومعلوماتهم ، ومن جهة اخرى بقدرتهم على الابتكار المثمر . ومن ثمّ يختلفون كذلك في مقدرتهم على وضع الفروض وصياغتها ، فمنهم العبقري الذي يمتاز بخصوبة العقل وعمق التفكير وصدق الفراسة وقوة الاستنباط ، ومنهم من هم دون ذلك . ولذلك نجد أن بعض الفروض العلمية تصل الى مستوى النظريات وهو ما يمكن التدليل على قوته وثباته وصحته ، ومن الفروض ما يظل على حالته الافتراضية[٣٠] . ولذلك ينبغي ان يضع الباحث فروضاً علمية معقولة ومقبولة تتوافر فيها الشروط الآتية :

ـ يجب أن تعتمد الفروض على الملاحظة والتجربة .

ـ يجب الاّ تتعارض مع الحقائق العلمية المسلّم بصحتها .

ـ يجب الاّ تكون متناقضة في ذاتها حتى يكفي صاحبها مؤونة تحقيقها .

ـ يجب ان تكون ممكنة التطبيق على جميع الحقائق الملاحظة[٣١] .

يلجأ الباحثون الى طرق عديدة لتحقيق الفروض التي يضعونها . ويكون ذلك إما بطريقة مباشرة وهي التي تعتمد على الملاحظة والتجربة ، وإما بطريقة قياسية

يستخدم فيها المنطق ، ولا بد ايضاً من الرجوع الى الملاحظة والتجربة للتأكد من صحة الاستدلال أو الاستنباط المنطقي . وقد سبق أن ذكرنا ان الفرض هو نقطة اتصال بين ملاحظات وتجارب سابقة واخرى لاحقة[٣٢] . ويتفق علماء المنهجية (Methodologie) على اتباع خمس طرق مباشرة في تحقيق الفروض . وهي الطرق المعروفة بطرق الاستقراء العلمي :

ـ طريقة الاتفاق او التلازم في الوقوع : وتستند هذه الطريقة الى فكرة ان العلّة والمعلول متلازمان في الوقوع بحيث اذا وجدت العلة وجد المعلول . وللبحث عن علّة اي ظاهرة تُدرس حالتان أو اكثر من الحالات التي تقع فيها الظاهرة . وتحلل ظروف كل حالة على حدة . فإن وجد أنها تتفق في أمر واحد فقط ، استنتج انه من المرجح ان يكون ذلك الأمر المشترك الذي تتفق فيه جميع الحالات علة في حدوث الظاهرة المذكورة[٣٣] .

ـ طريقة الاختلاف أو التلازم في التخلف : وهي عكس الطريقة السابقة لانها تستند الى فكرة ان العلة اذا غابت غاب معلولها . وللبحث عن العلّة هنا تدرس حالتان تقع الظاهرة في إحداهما ولا تقع في الاخرى وتحلل جميع ظروفهما . فإن وجد أنهما متفقتان في كل شيء عدا امر واحد وكان هذا الأمر موجوداً في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة وغير موجود في الاخرى استنتج انه من المرجح ان يكون ذلك الأمر علة في وجود الظاهرة المذكورة[٣٤] .

ـ طريقة الجمع بين الاتفاق والاختلاف : وهي تجمع بين الطريقتين السابقتين وتستند الى فكرة أن العلة اذا حضرت حضر المسبب واذا غابت غاب معلولها[٣٥] .

ـ طريقة التغيّر النسبي : وهي طريقة تشرح أو تكشف الصلة بين العلة والمعلول . وهي مبنيّة على فكرة أن بين أية حادثتين أو ظاهرتين إحداهما علّة والاخرى معلول تلازماً بحيث ان اي تغيّر في العلّة يستلزم تغيّراً موازياً له في المعلول[٣٦] .

ـ طريقة البواقي (Residues) : وهي مبنيّة على فكرة ان علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر مختلف عنه . فإن كان لعلتين معلولان مختلفان ، وعلمنا ان احدى العلتين علة لأحد المعلولين أستنتجنا أنه من المرجح ان تكون العلة الثانية علة للمعلول الثاني .

ويذهب العلماء الى ان أفضل الطرق للبرهنة على وجود قانون أو علاقة سببيّة بين ظاهرتين سياسيتين هي طريقة التغيّر النسبي حيث تتيح هذه الطريقة استخدام المقارنة على نطاق واسع[٣٧] . ويرى العلماء انه من العسير استخدام كل من طريقتي الاتفاق والاختلاف لأنهما تعتمدان على الفرض الآتي : وهو أن جميع الحالات التي تقارن بينها تختلف أو تتفق في جميع الظروف ما عدا ظرف واحد ، وهذا شرط من الصعب تحقيقه في علم ناشىء مثل علم السياسة[٣٨] . وبفضل الطريقة المشار اليها يكفي ان يقارن الباحث بين التغيرات التي تطرأ على ظاهرتين بصورة مطردة لكي يحكم بوجود علاقة بينهما ، وهي ترشدنا الى وجود الصلات الوثيقة بين ظاهرتين لأن تطور

كل منهما راجع الى طبيعة صفاتهما الذاتية . بيد أن استغلال الطرق المشار إليها وايثار إحداها إنما يرجع اولاً وبالذات الى تقدير الباحث وطبيعة الموضوع الذي يدرسه(٣٩) .

٤ ـ مناهج البحث المختلفة :

تتراوح طرق البحث السياسي منذ العهد الاغريقي حتى يومنا هذا بين المنهج القياسي الذي اعتمده أفلاطون، والمنهج الاستقرائي الذي أصطنعه ارسطو . ويعود تطبيق افلاطون للمنهج القياسي في البحث السياسي الى اساس ثقافته الرياضي ، الذي جعله ينطلق في تفكيره من مبادىء أو أفكار أولى،«...... ويضع الاصول ويستخرج نتائجها دون التجاء الى التجربة ، كأن بني الانسان آحاد مجردة أو أشكال هندسية ، وكأن طبائع الاجتماع تطيع المشرع كما يطيع الصلصال يد الخزاف .... »(٤٠) . أما ارسطو فقد رفض هذا المنهج الرياضي القياسي . واقترح اعتماد الحس والملاحظة والاستقراء ، حيث تبدأ معرفتنا الحسية بما هو جزئي وخاص وتنتقل منهما الى ما هو كلي وعام . وقد طبق ارسطو الاستقراء في دراسة الدولة والنظم السياسية(٤١) . أما المفكرون المسلمون فقد انتقدوا ارسطو . وقد الف المفكر العربي ابن تيمية كتاباً حول المنهجية سماه « نقض المنطق » وهاجم فيه منطق أرسطو هجوماً عنيفاً ، ونفى ان يكون طريقاً علمياً للحقيقة وقال : « بل الذي وجدناه ان الاستقراء ان الخالصين في العلوم من أهل هذه الصناعة اكثر الناس شكّاً واضطراباً ، وأقلّهم علماً وتحقيقاً ، وابعدهم عن تحقيق علم موزون ، وان كان فيهم من قد يحقق شيئاً من العلم ، فذلك لصحة المادة والادلة التي ينظر فيها ، وصحة ذهنه/وادراكه ، لا لأجل المنطق ، بل ادخال المنطق في العلوم الصحيحة يطول العبارة ويبعد الاشارة ، ويجعل القريب من العلم بعيداً ، واليسير منه عسيراً ..... »(٤٢) . وكأن ابن تيمية يستشف بهذه الانتقادات الثورة المنهجية التي سيشنها العصر الحديث ، ابتداء من روجيه بيكون وفرنسيس بيكون ، على المنطق القياسي والاستقرائي(٤٣) . أما ابن خلدون فقد اعتمد المنهج الاستقرائي حيث كان التاريخ مختبره الاكبر لملاحظة قوانين النمو الاجتماعي والسياسي ، وتسجيلها كسنن لها منطقها الطبيعي الذاتي(٤٤) . ويبدو تفضيل ابن خلدون لطرق الحس والمشاهدة والملاحظة في نقده للفلاسفة الذين يقتدون بارسطو في منهجه القياسي ، فيقول : « وأما البراهين التي يزعمونها على مدعياتهم في الموجودات ، ويعرضونها على معيار المنطق وقانونه ، فهي قاصرة وغير وافية بالغرض ، أما ما كان منها في الموجودات الجسمانية ، ويسمونه العلم الطبيعي ، فوجه قصوره الى المطابقة بين تلك النتائج التي تستخرج بالحدود والاقيسة كما في زعمهم ، وبين ما في الخارج غير يقيني ، لأن تلك أحكام ذهنية كلية عامة ، والموجودات الخارجية متشخصة بموادها . ولعل في المواد ما يمنع من مطابقة الذهني الكلّي للخارجي الشخصي ، اللهم الاّ ما يشهد له الحس من ذلك ، فدليله شهوده لا تلك البراهين »(٤٥) . ويقابل هذا

الحرص لدى ابن خلدون على معرفة الموجودات الطبيعية بحقائقها المحسوسة لا بمعانيها في الذهن حرصه على ادراك الوقائع التاريخية على حقيقتها ، وتحريرها من أوهام المؤرخين ومغالط « ..... أئمة النقل في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّاً أو سميناً .... » ولانهم لم يلاحظوا قواعد « ..... السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الامم والبقاع والاعصار في السير والاخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال ... وأصول الدول والملل ومبادىء ظهورها واسباب حدوثها ودواعي كونها واحوال القائمين بها واخيارهم حتى يكون مستوعباً لاسباب كل حادث واقفاً على أصول كل خبر ، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عندها من القواعد والاصول فان وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً والا كان زائفاً واستغنى عنه »(٤٦) . إننا نستطيع ان نعتبر مقدمة ابن خلدون كتاباً في علم أصول التاريخ ، أو دراسة في المنهج التاريخي . وهي تنقل بذلك البحث عن الحقيقة من عالمي التجريد الديني أو الفلسفي الى عالم الملاحظة الحسيّة . ويقدر ابن خلدون ان منهجه هذا يتجاوز نطاقه التاريخي الصرف ، ويؤمن لمتبعه « .... مآخذ متعددة ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما الى الحق .... »(٤٧) . ودراسته لقوانين تطور المجتمعات والدول هي نتيجة لتطبيقه لمنهجه التاريخي الجديد . وليست فائدة هذا التطبيق نظرية فحسب ، ولكنها نظرية وعملية أيضاً . وذلك لأن « ..... فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية اذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والانبياء في سيرهم ، والملوك في دولهم وسياستهم ، حتى تعم فائدة الاقتداء بذلك لمن يرومه»(٤٨) . ولكن الثورة المنهجية التي قام بها فرنسيس بيكون ورينيه ديكارت في مطلع العصر الحديث على «الأقيسة الارسطوية» جاءت بداية للثورة العلمية الحديثة في مجالات الطبيعيات والرياضيات والاجتماع والسياسة(٤٩) . لكن قوة الاندفاع الفكري الجديد جاوزت الاثنين وادت الى نشوء مناهج تجريبية جديدة للعلوم الطبيعية والاجتماعية . وهكذا نما في العصر الحديث المنهج السياسي التاريخي مع هيجل وتوينبي والمنهج السياسي الاقتصادي مع ماركس والمنهج السياسي النفسي مع لازويل والمنهج السياسي الرياضي مع بنتام ومن قبله بقرون توماس هوبز والمنهج السياسي الانتروبولوجي مع مكيفر(٥٠) . وسنتعرض هنا بايجاز لأهم مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والسياسية وهي : المنهج التاريخي ، والمنهج التجريبي ، والقياس والاستقراء الاحصائي .

اولاً : المنهج التاريخي :

يقوم المنهج التاريخي على قواعد منهجية اهمها :

١ ـ تحليل الظاهرة موضوع الدراسة والوقوف على عناصرها لأن الظاهرة شيء معقد ولا يمكن ادراك طبيعتها الاّ بتحليلها الى أبسط العناصر .

٢ ـ الوقوف على نشأة الظاهرة والرجوع في هذا الصدد الى اصولها في

المجتمعات القديمة التي تعتبر ممثلة لاقدم مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية .

٣ ـ تتبع نمو الظاهرة وتطورها ، وتقسيم التطور الى مراحل أو سلاسل اجتماعية (Series Sociales) للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة .

٤ ـ قد يبدو للباحث أن ظاهرة ما حديثه النشأة أو وليدة الزمن المعاصر فينبغي أن يبحث في التقاليد والمفاهيم القديمة عن بقايا ورواسب أو آثار تدل على تاريخ طويل للظاهرة ، ومن ثم يتلمس هذه الخيوط للوصول الى أشكالها الاولى .

٥ ـ دراسة العلاقات القائمة بين الظاهرة موضوع الدراسة وما يتصل بها من ظواهر . والوقوف على الآثار المتبادلة التي تنتج من تفاعل هذه العلاقات . ويستطيع الباحث في هذه الدراسات ان يعتمد على الملاحظة التي تتمثل في دراسة المفاهيم القديمة والعادات والتقاليد والآثار والسجلات والمواقف والوثائق ودراسة النظم السياسية والتشريعية والاقتصادية والدينية وتحليل ومقارنة المعتقدات والثقافة والبيئة .

٦ ـ على العالم الباحث ان يوسع دائرة مقارناته واستقراءاته ، وذلك بالمقارنة بين نظم سائدة في مجتمعات متشابهة او متمايزة . وهذه المقارنة ستقوده حتماً الى قوانين تطورية . لكن صعوبة هذا النوع من القوانين ناتجة عن الدراسات الواسعة التي لا بد منها في هذا الميدان(٥١) .

ثانياً : المنهج التجريبي :

يرى علماء الاجتماع والسياسة ان تاريخ النظم السياسية وتاريخ التشريع والتطور السياسي والاجتماعي وتاريخ الحروب والثورات حافلة بتجارب سياسية واجتماعية وهي بمثابة حقل كبير لمثل هذه التجارب . ويلجأ الباحثون في الميدان السياسي والاجتماعي (حقل التجارب) الى القيام بتجارب محلية محدودة النطاق تختار لها « عيّنات » تتمثل في مجموعة من الاحياء والقرى والطبقات ، فاذا نجحت هذه التجارب المحدودة طبقت على نطاق واسع وصدرت التشريعات المنظمة لها والتي تلزم الافراد بما تنطوي عليه(٥٢) .

ثالثاً : القياس : (Sociometry)

السوسيومتري اتجاه جديد لقياس العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الافراد والوحدات السياسية والاجتماعية . واللفظ مكون من مقطعين : (Socio- metrum) وهما يدلان على الغاية من استخدام هذه الطريقة . وصاحب هذا الاتجاه هو الطبيب « يعقوب مورينو » وذلك في كتابه المعروف Who Shall Survive? . وتطبق هذه الطريقة في قياس العلاقات السياسية والاجتماعية ومحاولة التعبير تعبيراً كمياً ورياضياً عن الوحدات المقيسة . فتطبيق هذه الطريقة على العلاقات السياسية والاجتماعية ليست الاّ وسيلة عميقة لتفهمّها والتعبير عنها تعبيراً واضحاً . ومثل هذه العلاقات هي صلب

الحياة السياسية والاجتماعية . فالافراد والهيئات والجماعات قد تحب وتكره ، وقد تتعاون وتتنافس وقد تعيش في سلام أو صراع ، وقد تتلاقى وتتفاهم أو تنعزل وتتخاصم . والسوسيومتري هي محاولات منهجية نظرية وعملية معاً غايتها الكشف عن هذه العلاقات وقياس مداها والعمل على تنظيمها والاتجاه بها وجهة سوية تدعم البنيان الاجتماعي والسياسي . فليس موضوع السوسيومتري هو الانسان من حيث هو فرد ، وليس هو المجتمع من حيث هو إطار كلي مجرد ، ولكن موضوع هذا القياس هو الفرد السياسي والاجتماعي في نسيج علاقاته بالآخرين . أي هو مجموعة العلاقات التي تتشابك بين الافراد والهيئات والجماعات . وحيث ان هذه العلاقات بين مد وجزر ، وأخذ وعطاء ، وتجاذب وتنافر ، وحب وكراهية ، وتقارب وتباعد ، وتوحد وتفكك ، وتكامل وتداعي ، أصبح من الزم الامور للباحث السياسي أن يقيس هذه المسافات السوسيو ـ سياسية ويعبّر عنها تعبيراً رياضياً وكمياً بفضل قواعد جديدة لملاحظتها واجراء التجارب عليها تختلف كل الاختلاف عن القواعد التقليدية القديمة القائمة على مجرد الملاحظة الخارجية والاحصاء(٥٣) . ويتخذ القياس في ابسط مظاهره اجراء الاختبارات وهي انواع منها :

ـ الاختبارات التلقائية : وتجري على جماعات محصورة النطاق مثل الجماعات الدينية والمتطرفة والجامعات والاندية والجماعات الضاغطة والسرّية والاحزاب . والغرض منها الكشف عن القوى النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة في طبيعة هذه الجماعات وما يفتعل في علاقات أفرادها وتصرفاتهم بصفة تلقائية ، ومبلغ ما يسودهم من تجاذب وتنافر ومن تعاون وصراع وأثر ذلك في نتائج أعمالهم والغايات التي يسعون الى تحقيقها .

ـ اختبارات قائمة على أساس الاختيار والتفضيل . وهي اختبارات يتدخل فيها عنصر الادارة والتوجيه لقياس العلاقات بين الوحدات السياسية والاجتماعية .

ـ اختبارات قائمة على اساس الفن السيكودرامي ، ومؤداه إتاحة الفرصة للافراد للقيام بأدوار يمثلون فيها حوادث حياتهم على سليقتهم وبصفة تلقائية ، متحررين من الالفاظ الثقافية التي تغلّهم والضغوط السياسية والاجتماعية التي تحد تصرفاتهم وأفكارهم ، والقيود التي تحدد لهم هيكل العلاقات السياسية والاجتماعية . فالافراد كمشاركين خاضعون هم ايضاً لمجموعة من التصورات السياسية والاجتماعية والافكار والمبادىء والمثل والاوهام التي تحدد بدورها اطارات التصرفات ومظاهر السلوك والتصورات الثقافية والسياسية . ويزداد خضوع الافراد لهذه النماذج يوماً بعد يوم لدرجة ان الفرد أصبح عبداً لها واسيراً لمقتضياتها ، مما يضعف قدرته على الابداع . فينبغي اذن ان نطلق هذه التلقائية من القيود التي تأسرها ونتيح الفرص للابداع والابتكار والانطلاق من أسر الضغوط الاجتماعية والسياسية القائمة لان هذه الحرية مسألة حياة أو موت بالنسبة للانسان الحديث .

وسيبقى الانسان في صراع بين القيود المفروضة وبين التطلع الى الحرية(٥٤) .

رابعاً : المنهج الاحصائي :

الاحصاء هو الاداة العملية والعلمية التي يعتمد عليها الباحثون في الامور الكبرى . وترجع اهمية الاحصاء الى الامور الآتية :

١ ـ يستطيع الباحث بفضله الحكم على الظواهر والمشروعات حكماً موضوعياً مجرداً من العواطف .

٢ ـ ينطوي الاحصاء على تقرير الحقائق ولا يترك مجالاً للتأويل وسوء الادراك والفهم أو سوء النية والقصد .

٣ ـ يكشف الاحصاء عن العلاقات الضرورية بين الظواهر . وهذا الكشف يكسب الباحث مقدرة على معالجة المشكلات الناجمة عنها دفعة واحدة .

٤ ـ بفضل الاحصاء يستطيع المسئولون تقييم وتقويم المشروعات وبرامج الاصلاح(٥٥) .

ومن اهم الاحصاءات الوقوف على وسائل الاعلام واتجاهات الرأي العام والاحصاءات الدولية وقياس التيارات السياسية والفكرية . ولكن هناك صعوبات تتجلى في ضعف الوعي الاحصائي حيث ان معظم افراد الشعب يجهلون قيمة الاحصاء ويتندرون على الذين يقومون بجمع البيانات الاحصائية لأي غرض من الاغراض . ولذلك قلّما يخلصون في اعطاء بيانات صحيحة غافلين عمّا يترتب على ذلك من أخطار ، اضافة الى الجهل والخوف من الحكومة .

ينطوي المنهج الاحصائي على عمليات كثيرة أهمها جمع البيانات ونقدها ثم تبويبها واخيراً تحليلها وتقرير القضايا الكلية والاحكام العامة التي يصل اليها الباحث السياسي(٥٦) .

الهوامش

(١) انظر جان مينو : المرجع السابق. ويقدم العلامة الامريكي كارل دويتش عرضاً هاماً حول اسس البحث العلمي في مقاله العلمي بعنوان :

—Karl Deutsch: Recent Trends in Research Methods in Political Science, in: A Design For Political Science, Monograph No. 6 of the American Academy of Politic al and Social Sciences, Philadelphia 1966, P. 149- 178.

وانظر كذلك : رايموند كارفيل كيتل : العلوم السياسية ، الجزء الأول ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٥ ـ ٦ .

والى القارىء مجموعة من الكتب الهامة :

— Catlin, G. E: The Science and Method of Politics, N. Y.

— Lewis, G. C: Treatise on the Methods ofObservation and Reasoning in Politics, Vol. I, Chapters I- III, London 1958.

— Merriam, C. E: The Progress of Political Research, in: American Science Review, Feb. 1926.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في كتاب ملحم قربان : المرجع السابق وكذلك في :

— Hans Albert: Theorie und Prognose in den Sozialwissenschaften in: Ernst Topitsch (Hrsg.) Logik der Sozialwissenschaften, köln 1968.

وانظر كذلك :

— Handwörterbuch der Sozialwissenschaften, Frankfurt 1958.

(٣) انظر :ـ جان جاك سلمون : العلم والسياسة ، ترجمة هشام دياب ، دمشق ١٩٧٧

راجع كذلك الكتاب المفصل حول البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

ـ توفيق فرح : مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ١٩٧٧ .

(٤) انظر توفيق فرح : مقدمة في طرق البحث ، المرجع السابق ، ص ١٣ ـ ٢٥ .

وانظر كذلك في كتاب : عبد الباسط حسن : اصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ١٩٧١

— Burghardt: Einführung in die allgemeine Soziologie, München 1974.

— Gisela Kress, Dieter Senghaas: Politikwissenschaft, Frankfurt1972, P.13-37.

— Paul Feyerabend: Uber Konservative Züge in den Wissenschaften, München 1963, P. 271- 279.

— Price, Don: The Scientific Estate, N. Y.. 1965.

(٥) انظر : توفيق فرح : مقدمة في طرق البحث ، المرجع السابق ، ص ١٣ ـ ٢٥ .

— Gisela Kress: Ibid.

— Anatol Rapoport: Verschiedene Bendentungen von Theorie, in: Robet Schmidt: Methoden der Politologie, Damstadt 1967, P. 303-329.

— Lazarsfeld, Paul: Wissenschaftslogik und empirische Sozialforschung, in: Ernst Topitsch: Logik der Sozialwissenschaften, Berlin 1965, P 37- 49.

(٦) انظر المزيد في :

— Jürgen Fijalkowski: Methodologische Grundorientierungen Soziologischer Forschung in: Manfred Thiel(Hrsg.) Methoden der Sozialwissenschaften, München 1967, P. 131- 162.

— Ernest Nagel: The Structure of Science, New York 1961, P. 264.

(٧) انظر عرضاً تفصيلياً في :

— Jürgen Habermas: Erkenntnis und Interesse, Frankfurt 1968, P. 36 ff.

— Barney Glaser: The Discovery of Grounded Theory, Strategies for Qualitative Research, Chicago 1967.

— Claire Selltiz: Research Methods in Social Relations, New York 1959.

(١) انظر : توفيق فرح : المرجع السابق .

— Jürgen Habermad: Ibid.

— John Wild: The Return to Reason, Essays in Realistic Philosophy, Chicago 1953.

— Merton, R. And Kaplan, A: Macropolitics, Essays on the Philosophy and Science of Politics, Chicago 1969.

— Raymond Garfield Gettel: Political Science, Boston 1964.

(٥١) للمزيد حول اهمية المنهج التاريخي انظر :

— Waldemar Besson: Methode der Geschichte, Frankfurt 1961, P. 73 ff.

— Steiner Jürg: Die Bedeutung der Geschichte für die Theoriebildung in der Politischen Wissenschaft, in: Wirtschaft und Recht, Heft 3, Zürich 1969, P. 131 ff.

— Popper, Karl: Das Elend des Historizismus, Tübingen 1965.

وانظر كذلك : اسد رستم : مصطلح التاريخ ، صيدا ١٩٥٥ . ص ١ ـ ٣ .

وانظر كذلك : عبد البرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٨٠ ـ ١٩٠ .

(٥٢) انظر :

— Miller Delbert : Handbook of Research Design and Social Measurement, N. Y. 1964.

وانظر كذلك : عبد الرحمن بدوي ، المرجع السابق.

— Duverger, M: Methodes de la Science Politique. a. a. o. Ibid.

— George Lundberg: Social Research, N.Y . 1942.

(٥٣) انظر:

— Nachimas David: Research Methods in the Social Sciences, N. Y. 1970.

وانظر كذلك عبد الرحمن بدوي : المرجع السابق .

(٥٤) طالع المزيد في الكتب التالية :

— Blalock Hubert: Methodology in Social Research, N. Y. 1968.

— Jean Meynaud Introduction à la Science Politique.

(٥٥) راجع : محمد خيري : الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٥٧ .

— V. O. Key: A Primer of Statistics for Political Scientists, N. Y. 1969.

— E. Terrence Jones: Conducting Political Research, N. Y. 1971.

(٥٦) راجع : محمد خيري ، المرجع السابق .

— Dennis Palumbo: Statistics in Political and Behavioral Science, N. Y. 1969.

— Norman Nie: Statistical Package for the Social Sciences, McGraw Hill Book Company 1970.

— Blalock, Hubert: Social Statistics, New York 1960.

راجع ايضاً في :

ـ أحمد محمد عمر : المدخل في الاحصاء ورياضياته ، الكويت ١٩٧٢ .

ـ عبد اللطيف عبد الفتاح : المدخل في الاحصاء ، الكويت ١٩٧٣ .

ـ محمد عارف : المنهج في علم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٥ .

ـ محمد مظلوم محمدي : طرق الاحصاء ، القاهرة ١٩٦٥ .

الفصل الخامس

النظـــام السياســـي

لكل مجتمع منظم سياسة ينتظم بها أمره . وقد نمت هذه السياسة وتطورت تبعاً لنمو الوحدة الاجتماعية من العشيرة الى القبيلة ومن القبيلة إلى المدينة ثم الى الدولة . وبالتالي فان الدولة هي أكمل المركبات السياسية وأوضحها قصداً[١] . حركة السياسة الدائمة تتمثل في السلطة والحكومة ونظم الحكومات والوانها المختلفة وادارة الدولة والصراع على الحكم والحريات والديمقراطية والدكتاتورية ووسائل تطبيقها واختلاف وجهات النظر ودورانها المستمر في فلك حياة التطور للامم والشعوب وتصرفات زعماء الفكر والقادة والحكام . وسياسة الحكم دائمة الحركة والتعديل تبعاً لسير ركب الحضارة ويعاونها بالطبع الفكر السياسي[٢] . وقد تتابعت على مر العصور في كتابات المفكرين منذ جمهورية أفلاطون إلى آراء توما الاكويني إلى مكيافيلي وتوماس هوبز مروراً بالفارابي وابن خلدون ودانتي وسانت سيمون وماركس وبيرتراند راسل وسارتر وغيرهم[٣] . وتشتمل كذلك على خطب ورسائل ومذكرات العديد من رجال القلم والصحافة والجامعات والمتخصصين في الدراسات السياسية والاجتماعية بما في ذلك من باشروا الزعامة والقيادة والحكم ومن قادوا الجيوش وخاضوا معارك السلام والحرب . ونذكر من الكتاب تولستوي وغوته وبرناردشو في نقدهم اللاذع ومن رجال الصحافة الفونس كار وستيفان لوزان وليبمان ومن الوزراء والخطباء في شعوبهم وفي المحافل الدولية دزرائيلي وكليمانصو وتشرشل ومن القادة العسكريين والدكتاتوريين نابليون الاول وبسمارك وموسوليني وهتلر[٤] . كما يشمل النشاط السياسي مجال التطبيق لرجال الحكم والقادة والقواد المحاربين . فمن سياسة دكتاتورية إلى سياسة انقلابية الى ديمقراطية والى برلمانية الخ . ويلعب الفكر السياسي دوراً مهماً في تبرير الانظمة السياسية والانشطة الممارسة وخاصة في دول المعسكر الشرقي .

١ ـ نشأة الدولة :

نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية فيها : ظهرت عدة اجتهادات عند الفقهاء حول تاريخ نشأة الدولة ، فالبعض يرى أن الدولة قد نشأت منذ لحظة إنقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين ، اي أن ظهور الدولة مرتبط بظهور الجماعة

السياسية[٥] . بينما يرى البعض الآخر أن ظهور الدولة أحدث من ظهور الجماعة السياسية ، فالدولة لا توجد الا حيث تكون الجماعة السياسية قد وصلت الى درجة من التنظيم يجعل لها وجوداً مستقلاً عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها الأمر الذي لا يحقق الا بعد الوصول الى درجة معينة من المدنيّة[٦] . ومن ثم يكون من المستحيل تحديد تاريخ معين لظهور الدولة كمؤسسة . فظهور الدولة تمّ اذن تدريجياً . وقد ظهرت عدة نظريات حول نشوء الدولة أهمها نظرية القوّة والتي ترى أن أساس الخضوع لسلطة الدولة هو القوّة[٧] . وهناك أيضاً نظرية الثيوقراطية والتي تدّعي بأن السلطة مصدرها الله ، وان المصدر الالهي للسلطة هو أساس الخضوع لها[٨] . وذهب دعاة آخرون الى القول بأن المجتمع السياسي هو وليد التطور العائلي حيث نتج عن تجمع مجموعة من الأسر ظهور العشيرة ، ومن تجمع مجموعة من العشائر ظهرت القبيلة واتحدت القبائل فيما بينها وخضعت لرئيس واحد فظهرت بذلك المدينة . ثم اتحدت مجموعة من المدن في مجتمع سياسي واحد هو الدولة[٩] . أما نظرية العقد الاجتماعي فهي تقيم السلطة على أساس تعاقدي ، حيث ينوب الفرد عن المجموع في ممارسة السلطة وبرز في هذه النظرية العلامة توماس هوبز . فقد انتهى هوبز عن طريق العقد الاجتماعي الى اقامة نظام حكم مطلق ، يتمتع فيه الحكام بسلطة مطلقة كأساس لا غنى عنه لاقامة السلام الاجتماعي[١٠] . بينما استخدم لوك وروسو فكرة العقدة الاجتماعي لاقامة حكم ديمقراطي ، يعتبر فيه الحاكم مجرد «وكيل» ينوب عن الشعب في ممارسة ظاهرة السيادة[١١] . أما في العصر الحديث فقد برزت نظرية كارل ماركس حول صراع الطبقات . وطبقاً لماركس فان الدولة هي في الأصل أداة الصراع الطبقي . ومن ثم فان سيطرة طبقة ما على جهاز الدولة تعني حسم هذا الصراع لمصلحة هذه الطبقة ، واتخاذها جهاز الدولة كأداة لتأكيد سيطرتها على سائر الطبقات الاخرى في المجتمع . ويؤكد كارل ماركس وفردريك انجلز في البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨ أن تاريخ كل مجتمع ليس الا تاريخ الصراع بين الطبقات . وان هذا الصراع بين المُستغِلين والمُستغَلين قد أدى الى حرب مستمرة بينهما ، حرب تنتهي دائماً إما باحداث تغيير ثوري في المجتمع واما بالقضاء على كلتا الطبقتين المتصارعتين (البرجوازية والفقيرة) . وأمام التناقض الدائم بين البورجوازية والبروليتاريا تنادي الماركسية بضرورة القضاء على النظام السياسي ويتم ذلك بالطبع عن طريق ثورة دموية شاملة تؤدي إلى انهاء استغلال الانسان للانسان[١٢] .

٢ ـ معنى الدولة

ان كلمة دولة اخذت في اللغة ثلاثة معانٍ يستحسن التمييز بينها :

اولاً : الدولة عبارة عن مجموعة منظمة ، لها على وجه العموم ركيزة اجتماعية ، هي الأمة ، فيقال في هذا المعنى ، مثلاً ، إن ايطاليا واسبانيا واليابان هي دول .

ثانياً : الدولة تدلّ في هذا المجتمع السياسي على السلطات العامة وعلى الحكام بالنسبة للمحكومين .

ثالثاً : كلمة دولة تدل داخل السلطات العامة على العنصر المركزي الذي يقابل المجموعات العمومية الاقليمية كالمحافظات والبلديات والمنشآت العامة . فيقال مثلاً ، بهذا المعنى ، «لكي تستطيع المحافظة اجراء قرض بمثل هذه الأهمية ، يجب عليها أن تحصل على اذن من الدولة » . الدولة هي الموضوع الرئيسي الذي يتناوله علم السياسة بالدراسة والتحليل[١٣] . ومن وجهة نظر سوسيولوجية فإن الدولة هي مجموعة بشرية ، مستقرة على أرض معينة ، وتتبع نظاماً اجتماعياً وسياسياً وقانونيّاً معينا يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الاكراه . ويستنتج من هذا التعريف أننا نكون تجاه دولة عندما تجتمع العناصر الخمسة التالية :

١ ـ مجموعة بشرية . ٢ ـ ارض تسكنها هذه المجموعة . ٣ ـ سلطة توجه المجموعة . ٤ ـ نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وحقوقي تسعى السلطة الى تحقيقه . ٥ ـ الاعتراف الدولي بكيانها[١٤] .

ـ التجمع البشري (الامة) : نفهم عموماً بكلمة أمّة التجمع البشري الذي في اطاره يستقر الافراد بارتباطهم ، بعضهم مع بعض ، بروابط مادية وروحية في آن واحد ، ويعتبرون أنفسهم مختلفين عن الافراد الذين يكونون المجموعات القومية الاخرى . ونظراً لتعقيد العناصر التي بتأثيرها تتكون الامم ، برزت الى الوجود عدّة مفاهيم ، خلال القرن التاسع عشر ، تعنى بالأهمية النسبيّة المعطاة لهذه العناصر . من بين هذه المفاهيم المختلفة يوجد مفهومان رئيسيان : الماني وفرنسي .

ـ يرتكز المفهوم الالماني على العناصر السلالية فقط : العرق ، اللغة ، الدين ، مع التركيز على العنصر العرقي .

ـ يعتبر المفهوم الفرنسي أن تكوين الامم هو اكثر تعقيداً وانه إلى جانب العناصر السلالية ، يجب ادخال الاحداث التاريخيّة ، المصالح المشتركة وخصوصاً الروابط الروحية[١٥] .

في الوقت الحاضر لم يعد المفهوم الالماني معمولاً به في جمهورية المانيا الغربية بشكل معلن ، الا أن قوانين المانيا الغربية ضد الاجانب ما زالت صارمة وخاصة ما يتعلق منها بالجنسيّة . أما جمهورية المانيا الديمقراطية الشرقية فهي ترفض الفكر النازي جملة وتفصيلاً وتعامل كافة الناس على قدم المساواة . مفهوم الامة الالماني هذا كان له مركز عظيم في الايديولوجية الالمانية حتى عام ١٩٤٥ . فمنذ غليوم الثاني الى الرايخ الثالث تبلور وتسامىٰ حتى أصبح « اسطورة » فاعلة ومؤدية إلى حدّ كبير بحيث يجب عرضه هنا بايجاز[١٦] .

المفهوم الالماني للامة ـ العرق : قال الالمان النازيون أنه يُوجد تسلسل بين

مختلف الاعراق البشرية . وعلى رأس هذه السلسلة يوجد العرق الآري الخالص ، وفي أسفلها توجد الاعراق الملونة وبينهما تتفاوت مراتب الاعراق البيضاء غير الآرية والاعراق المختلطة ، الخ . فالعرق الآري الخالص الذي احتفظ منذ ما قبل التاريخ بنقائه هو العرق الالماني اي الامة الالمانية . هذا المفهوم للامة ـ العرق لم يخترعه هتلر . ولكن جعله أحد قواعد الوطنية الاشتراكية بتحمسه للشعب ـ الامة ولروح الشعب (Volkstum) . فالفولك (الشعب/الامة) يبدو في الايديولوجية النازية كطائفة قبلية ، ترتكز على الدم واللغة والارض ، وتتسع لاستيعاب أمة حديثة أو بصورة أدق لتضم المجموع البشري ، الذي ، دونما اعتبار للحدود ينتمي الى هذه الطائفة، برابطة قربى اللغة أو الدم . وهكذا يضم «الفولك» الالماني ، وجوباً ، كل المجموعة الجرمانية . يضاف الى ذلك ان «الفولك» يحتوي على الفكرة القائلة بالشعب المختار . ويهيمن على هذه الطائفة القبلية ، الممجّدة ، الواسعة الابعاد بحجم الامبراطورية روح «الفولكستوم» المنبع الحي للاصالة الالمانية ، النابعة من الالتقاء السعيد للعرق والارض والتاريخ . ووحده رئيس الطائفة الحقيقي ، الفوهرر ، يمكن أن يستهوي ويؤول ويقيّم «الفولكستوم» . نعرف جميعاً الى ماذا أوصلت أسطورة العرق والدم هذه ، الرايخ الثالث . فالبرغم من أن نظرية الأمة ـ العرق لا تمت إلى أي اساس من الصحة ، حتى بالنسبة الى المانيا ، لأن كل المجموعات القومية هي نتيجة اختلاط وامتزاج الشعوب ، فقد ظلّت مقبولة حتى جاءت هزيمة عام ١٩٤٥ لتوجه الفكر الرسمي الالماني نحو مفهوم اكثر اعتدالاً عن تكوين الامم[١٧] .

المفهوم الفرنسي « لارادة العيش الجماعي » : تتلخص النظرية الفرنسية بان الأمم تتكون تحت تأثير عوامل مختلفة . لا شك انه يجب أن تؤخذ العوامل العرقية بعين الاعتبار : القرابة العرقية ، اللغة ، الدين . انما هناك مجال ايضاً لادخال العناصر الروحية في عداد الاحداث التاريخيّة . اولاً : كالحروب والنوازل ، وبعكسها الازدهار والانتصارات الوطنية . ان الروح الوطنية هي من صنع الذكريات المشتركة ، المآسي والافراح ، وثانياً وحدة المصالح وبصورة رئيسية ذات الطابع الاقتصادي ، وحدة تتولد في معظمها عن التعايش على أرض واحدة . واخيراً الاحساس بالقرابة الروحية ، وواقعة التصرف الموحد تجاه نفس الاحداث بالرغم من عدم وحدة المعتقدات وعدم تماثل القدرة الذهنية . ويجدر أن نضيف أن عامل القرابة الروحية هذا ، والذي يلعب دوره داخل الامة ، يعطي للمواطنين الاحساس بانهم داخل مجموعة مغلقة ، مجموعة تختلف عن التكوينات أو الاشكال القومية الاخرى . ان الوحدة القومية في كل بلد تتكون بوجه الامم الاخرى ومن أجل نفسها في آن واحد . وهذه النزعة الغريزية في الناس للتجمع في مجتمعات مغلقة ، أوضحها بيرغسون في « مَوْردي الاخلاق والدين » . ودعوة الا جتمع المغلق مسموعة بصورة خاصة في الجماعة القومية[١٨] .

ديالكتيك الامة ـ الدولة : حتى العقود الاخيرة ، كانت الامة تعتبر كنتيجة

تفاعل تاريخي ينمو ويتكامل قبل ولادة الدولة . وكانت هذه تبدو في المرحلة النهائية ، كمركز سياسي وقانوني للامة . انه لمن الثابت ، في اغلب البلدان الاوروبية ، ان تكوين الامة قد سبق تكون الدولة : فالامة العربية والامة الالمانية أو الايطالية كانت حقائق اجتماعية قبل أن تصبح هذه دولاً . فمن ناحية اسبقية الامة على الدولة ، حيث تبدو المجموعة البشرية مزودة بشخصية متفردة ذاتية قبل أن تتحول الى دولة ، تطرح مسألة معرفة ما اذا كانت الامة تستطيع ويجب أن تشكل دولة . والقضية هنا تتعلق بمسألة لا تخطر ببال الفرنسي تلقائياً ، وذلك لتطابق الامة والدولة في فرنسا . ولكن هذا الامر لا يحدث في كل مكان : فهناك أمم كانت وما تزال تقسم الى عدة دول . كما وجدت في الماضي وتوجد في الحاضر أمم مختلفةمجموعةتحت سلطةدولةواحدة.واذن فمسألة توافق الدولة مع الامة ترتدي بالتالي مظهراً مزدوجاً . فهل يحق لكل أمة أن تصبح دولة ؟ على هذا السؤال هناك جواب ايجابي يعطيه مبدأ القوميات . وفي حالة تعايش عدة أمم في قلب دولة واحدة بقدرة قادر ، هل للاقليات الوطنية حقوق ؟ على هذا السؤال هناك جواب إيجابي يقدمه نظام الاقليات الدول المقرر عقب عام ١٩١٩ ، الاّ ان هذا الجواب ليس له إلاّ صفة مؤقتة[١٩] .

مبدأ القوميات : يرتكز هذا المبدأ على التأكيد على أن للامة الحق في أن تصبح دولة . وقد نشرته الثورة الفرنسية . والتأكيد على حقوق الامة ، هو في أساس الايديولوجية الثورية . وعلى صعيد القانون الداخلي ، تؤدي هذه الايديولوجية الى القول بأن أصل السلطة كامن في الامة : تلك هي عقيدة السيادة الوطنية . وعلى الصعيد الدُولي ، تؤدي إلى التأكيد بأن أول حق من قوق الامة هو أن تحقق ذاتها سياسياً وقانونياً وبشكل كامل ، مما يعني ان لكل أمة الحق في أن تشكل دولة . واول تطبيق لهذا المبدأ كان تحرير ايطاليا على يد بونابرت . وكذلك فعل نابليون الأول ، في معاهدة تلسيت ، حين أقام جزئياً بولونيا المستقلة باسم دوقية فرسوفيا الكبرى . وفي معاهدة فيينا عُلّق مبدأ القوميات ، بعد أن هوجم بشدة من قبل الحلف المقدس ، وظل كذلك طيلة النصف الاول من القرن التاسع عشر . وعاد الى الحياة عقب ثورة ١٨٤٨ ليجد محركاً له نابليون الثالث ، الذي كان يشجع قيام الوحدة الرومانية وقيام الوحدة الايطالية وافسح في المجال للوحدة الالمانية كي تتكون . وجد مبدأ القوميات في النهاية تطبيقاً واسعاً في معاهدات عام ١٩١٩ : اعادة تكوين بولونيا، تجزئة النمسا واعادة النظر في خارطة اوروبا الشرقية[٢٠] .

حماية الاقليات : لقد تم تنظيم نوع من الحماية للاقليات في معاهدة باريس بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٨٥٦ ، التي وضعت حدّاً لحرب القرم . وعلى كل لم يعمم المبدأ الاّ في معاهدة الصلح عام ١٩١٩ حين اكدت بأن لاقليات المولد والقومية واللغة والعرق الحق في :

ـــ ممارسة المعتقد والدين والايمان بحرية في السر وفي العلن.

— حرية استعمال اللغة القومية والتعلّم بها .

— المساواة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

ان هذه الاحكام التي أدخلت في المعاهدات الموقعة من قبل الدول المغلوبة (النمسا ، بلغاريا ، هنغاريا ، تركيا ، الخ .....) ومع الدول الجديدة (بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) لم تستفد الاّ من الضمانات الدُولية ، نظراً لأن أغلب الدول قد رفضت أن تدخل هذه الضمانات في صلب قانونها الداخلي . ولذا تهاوى هذا النهج لعدة أسباب :

— فقد شكل نظاماً استثنائياً من جراء عدم خضوع اي دولة كبرى له .

— انه ساعد على استمرار الاضطراب في اوروبا الوسطى ، وذلك بدفعه بعض الدول على دعم مطالب الاقليات العرقية الموجودة في دولة مجاورة . وهو من هذه الناحية وبصورة غير مباشرة أصل الحرب العالمية الثانية .

— واخيراً وبحكم ارتباطه بجمعية الامم ضعف بضعفها وتلاشىٰ بتلاشي مؤسسة جنيف .

لهذه الاسباب جميعاً لم تتكرر عمليته في نهاية الحرب العالمية الثانية .فاكتفت معاهدات السلام ، في عام ١٩٤٧ ، بأن تفرض على الدولة المغلوبة (بلغاريا ، فنلندا، هنغاريا ، ايطاليا ، رومانيا) موجب تأمين التمتع بحقوق الانسان وبالحريات الاساسية لرعاياها . ولكن رفض الاتحاد السوفياتي للرقابة الدولية ، جعل من هذا النهج وهماً . ثم أن منهاج حماية الاقليات اصبح اليوم قليل الاهمية ، في اوروبا ، بالنسبة لعام ١٩١٩ ، وذلك بسبب تطور اسلوب تنقلات السكان ، بشكل منظم ، الأمر الذي أدى في النهاية الى قيام تجمعات عرقية مهمة . مثلاً ، وتطبيقاً لقرار بوتسدام في ١٩٤٥/٨/٢ نقلت الى المانيا شعوب جرمانية كانت تسكن في بولونياوتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا (حوالي ثلاثة ملايين نسمة)[٢١]

الدولة سابقة على الامة : يدل مثال الولايات المتحدة الامريكية على ان تفاعل الامة ـ الدولة ، يمكن في بعض الاحيان أن يُعكس . فقد تأسست الدولة الامريكية بموجب دستور ١٧٨٧ ، في حين أن الامة الامريكية لم تكن تكون بصورة نهائية الاّ عندما أوقف الكونغرس موجة الهجرة القوية التي كانت تغيّر دائماً في قالب المجموعة الوطنية ، اي عقب حرب سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . صحيح أنه فيما يخص الولايات المتحدة الامريكية ، ان الشعب الانجلوسكسوني للولايات الثلاث عشرة قد شكل نواة وطنية قوية ، تفرض على القادمين الجدد نمط الحياة والرغبة في الانصهار في المجموع الامريكي ، بحيث يمكن القول أن الرغبة في العيش المشترك قد سبقت ، الى حدّ ما ، وبفضل النواة القومية ، تكوين الامة . الاّ أن أسبقية الدولة بالنسبة الى الامة في احوال اخرى كانت ظاهرة . ففيما يتعلق بالعديد من الدول التي ولدت بفعل الظاهرة

العالمية المتمثلة بانحسار الاستعمار فإنه من غير المشكوك فيه أن ارادة العيش المشترك لم تكن قد توفرت بعد ، على الاقل على الصعيد الوطني . فهذه الارادة قد أُعيقت إما بالعوامل الجغرافية وإما بغياب التقارب العرقي أو اللغوي ، وإما باهتراء المجتمع وبلائه . والعوائق الجغرافية محسوسة بصورة خاصة في دولة كأندونيسيا . ان مركز الجمهورية الاندونيسية هو جزيرة جاوا والعاصمة جاكارتا . ولكن أندونيسيا تتضمن ايضاً سومطرة وتيمور وبورنيو والسلاييب والمليك وآلاف الجزر الموزعة في مساحة تعادل خمس المحيط الباسيفيكي . والعائق الجغرافي هو أيضاً شديد الوطأة على باكستان. فقد سقطت داكا عاصمة باكستان الشرقية التي تشكل قوام دولة باكستان في ١٤ ـ ١٢ ـ ١٩٧١أمام الجيش الهندي . فباكستان الشرقية قبل انفصالها ، كانت تبعد في اقرب نقطة لها عن باكستان الغربية الفي كيلومتر . وكانت الاراضي الهندية تكوّن فاصلاً بينهما . وهذه الظاهرة موجودة ايضاً في الفليبين . وغياب التقارب العرقي واللغوي محسوس جداً في باكستان والهند وبورما ، الخ . فالهند وهي شبة قارة تشكو كثيراً من انعدام الوحدة العرقية واللغوية . فالدرافيون من الجنوب ، من أصل أسود ، يشعرون انهم مختلفون تماماً عن الآريين في الشمال . وعدا عنهما هناك العديد من الاقليات العرقية : كالتاميل والمالاياني والمهاري والبنغالي ، الخ . وكذلك فيما يتعلق باللغة ، فالهندي ملزم على تحمل وجود ما يقارب من مئة لهجة على أرضه . وبعض هذه اللهجات مثل البنغالي ، تتكلمه عدة عشرات من الملايين من السكان بحيث أن لغة التفاهم الرئيسية تظل الانجليزية . ان تفتت البنيات الاجتماعية ملحوظ في بلدان عديدة . ففي أفريقيا السوداء ، مثلاً ، الشكل البديهي للحكم محلي خالص ، قبلي وقروي . والرئيس أو الزعيم التقليدي يتمتع بسلطة سياسية ، وبآن واحد اجتماعية ودينيّة لا تساعد على تكوين مجتمعات أوسع . ونتائج ذلك في الوقت الحاضر ، ان الخصومات القبلية تعارض في الغالب توحيد بلدان مثل تشاد والسنغال ، وان افريقيا السوداء ، ايضاً بعد أن تتخلص من النظام القبلي ، لا تعرف اذا كانت تجد اطارها القومي الصحيح في المقاطعات التي فرضتها عليها الدولة المستعمرة والتي تحولت الى دول لدى حصولها على الاستقلال ، ام في تجمعات اخرى مختلفة . ومهما يكن من امر ، وفي اغلب هذه البلدات الفتيّة التي توصلت الى الاستقلال مجدداً ، يمكن القول ان القومية الوطنية ، وعلى الاقل كمعارضة رسمية وشكلية للدولة المستعمرة ، قد سبقت تكوين الامة . فالقومية الوطنية هي التي ساعدت على الاستقلال السياسي وعلى ولادة الدولة . ولكنها لم تعد تشكل في بعض الحالات ، الرابط القويّ بما فيه الكفاية ، خصوصاً بعد نيل الاستقلال ، من اجل توحيد مختلف العناصر الشعبية لتجعل منها امة حقة ، وفي هذا المجال ، كما في المجالات الاخرى الكثيرة ، يبقى الزمن عنصراً ضرورياً[٢٢] .

٣ ـ الاقليم (ارض الدولة) :

يعتبر الاقليم ركناً أساسياً من أركان الدولة بحيث يمكن القول بأنه لا توجد دولة بدون أقليم ، لانه المجال أو النطاق الذي تمارس فيه الدولة سلطتها ، فهو اذن شرط لاستقلال السلطة السياسية ومجال لممارسة سلطان الدولة . فالاقليم هو الـذي يمكّن الدولة من أمرين :

ــ الامر الاول تأكيد سلطتها ، وذلك بتحديد نطاق اختصاصها ، حيث تفرض سلطتها على كل من بالاقليم من وطنيين واجانب .

ــ الامر الثاني تأكيد استقلالها ، وذلك ببيان حدودها ، الامر الذي يمكنها من الدفاع ضد المعتدين .

والأصل ان تمارس الدولة سيادتها على كل اجزاء أقليمها وعلى كل من فيه ، سواء في ذلك الاقليم الارضي أو الاقليم الجوي أو البحر الاقليمي . وعلى ذلك يشتمل اقليم الدولة على اليابسة أي الارض ، كما يشمل البحر الاقليمي ، وذلك فضلاً عن الطبقات الجوية التي تعلو اليابسة والبحر الاقليمي . ونعني بالاقليم الأرضي اليابسة او الارض ويتحدد بحدود طبيعية مثل الجبال أو الأنهار او البحار ، وقد يتحدد بحدود صناعية مثل وضع علامات يُستدل بهاعلى الحدود بين دولتين . وكذلك قد يكون بخطوط الطول أو خطوط العرض لبيان الحد الفاصل بين دولة واخرى . واذا كان من الافضل أن يكون اقليم الدولة متصلاً ، الّا أنه لا يشترط في الاقليم أن يكون متصلاً بل يمكن أن يكون متقطعاً مثل اقليم دولة باكستان حيث كانت الهند تفصل بين الاقليمين الشرقي والغربي لباكستان . ومثل الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) حيث كان البحر الأبيض المتوسط يفصل بين الاقليم الجنوبي (مصر) والاقليم الشمالي (سوريا) . ويلاحظ أن الدولة التي لا يكون اقليمها متصلاً غالباً ما ينتهي الأمر فيها الى الانفصال ، وذلك لصعوبة مقاومة الانقلابات العسكرية أو الحركات الانفصالية ، نظراً لبعد المسافة بين الاقليمين وعدم القدرة على التغلب على تلك الحركات في الوقت المناسب (كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة والباكستان) . ويمثل الاقليم الارضي عاملاً هاماً في حياة الدولة ، اذ يتحدد موقف الدولة وثقلها في المجتمع الدولي بمقدار ما يوجد في أقليمها من معادن وثروات وما يتضمنه من مناخ وتضاريس تساعد على نمو شعب الدولة وتقدمه . أما البحر الاقليمي فيشمل الجزء من البحر أو المحيط الملاصق لاقليم الدولة الارضي . وغني عن البيان ان البحر الاقليمي لا يتوافر الّا للدول التي يكون اقليمها الارضي ملاصقاً للبحر والمحيطات ، أما تلك الدولة التي تعتبر من الدول الداخلية أي التي لا يوجد لها منافذ على البحار أو المحيطات ، فلا يكون لها بحر أقليمي . وقد ثار خلاف بين الدول حول تحديد نطاق البحر الاقليمي حيث كان يحدد في بداية الأمر على أساس انه المسافة الملاصقة لشواطىء الدولة والممتد نحو البحر العام بالقدر الذي تستطيع الدولة أن

تسيطر عليه أو بأقصى مسافة تبلغها قذائف المدافع من الشاطىء . وفي مرحلة تالية رؤي تحديد البحر الاقليمي بمسافة قدرها ثلاثة أميال بحرية فقط ، وفي مرحلة تالية حددت هذه المسافة بستة أميال بحرية ، ثم تسعة أميال بحرية . وأخيراً تحدد الكثير من الدول بحرها الاقليمي الآن باثني عشر ميلاً بحرياً ، وان كانت توجد بعض الدول التي تحدد بحرها الاقليمي بأكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً ، مثال ذلك دول السوق الاوروبية المشتركة التي حددت بحرها الاقليمي فيما يتعلق بحقوق الصيد بمائتي ميل بحري . والحقيقة أنه لا توجد قاعدة دولية ثابتة في هذا الشأن ، فكل دولة تحاول تحديد بحرها الاقليمي طبقاً لمصالحها القومية ، الأمر الذي أدى الى التضارب والاختلاف بين الدول المختلفة عند تحديد بحرها الاقليمي[٢٣] .

وبصدد الاقليم الجوي ، فانه يشمل الفضاء الذي يعلو كلاً من الاقليم الارضي والبحر الاقليمي . وتمارس الدولة سلطات السيادة كاملة على الاقليم الجوي ، وبالتالي لا يجوز لطيران الدول الاخرى استخدام هذا الاقليم دون الحصول على موافقة الدولة والّا اعتبر ذلك عدواناً على الدولة ومساساً بسيادتها . واذا كانت قواعد القانون الدستوري وقواعد القانون الدولي العام تقرران حق الدولة في أن تمارس سلطات كاملة على اقليمها الجوي دون التقيّد بارتفاع معيّن ، الّا أن هذا الأمر يصحّ أن يكون محل التساؤل الآن ، وذلك بعد ظهور الاقمار الصناعية واعلان الدول الكبرى صراحة عن اقمارها الصناعية التي تجوب اجواء كل الكرة الارضية ، خصوصاً وان الكثير من هذه الاقمار الصناعية يستخدم في التصوير وجمع المعلومات عن كل الدول بدون أي تفرقة[٢٤] . ومن ناحية أخرى ، اختلف العلماء حول تكييف طبيعة حق الدولة على اقليمها ، وذلك كما يلي :

اولاً ـ حق سيادة : ذهب فريق من العلماء الى تكييف حق الدولة على أقليمها بانه حق سيادة . وقد ذهب البعض إلى انتقاد هذا الرأي وذلك على أساس أن السيادة انما تمارس على الاشخاص لا على الاشياء ، وعلى ذلك فان القول بهذا الرأي معناه ان الدولة ستمارس سلطتها على الافراد الذين يعيشون على الاقليم ، دون أن تمارس سيادتها على الاقليم ذاته[٢٥] .

ثانياً ـ حق ملكية : ذهب رأي ثان الى القول بأن حق الدولة على أقليمها يعتبر حق ملكيّة ، وقد انتقد هذا الرأي على أساس انه يؤدي الى منع الملكية الفردية للعقارات . الّا أن أنصار هذا الرأي يردون على هذا النقد بمقولة ان ملكية الدولة للاقليم ملكية من نوع خاص خاضعة للقانون الدولي العام ، اي ان هذه الملكية لا تمنع من قيام الملكيات الفردية للعقارات لأنها تسمو فوقها[٢٦] .

ثالثاً ـ مجال سلطان الدولة : يذهب الرأي الحديث في فقه القانون الدولي العام الى تكييف حق الدولة على أقليمها على أساس أن الاقليم هو المنطقة الجغرافية التي تستعمل الدولة داخلها ـ دون غيرها ـ سلطتها على الافراد ، أي أن الاقليم هو المجال

الذي يتحدد فيه سلطان الدولة . وكان الاقليم يلعب دوراً أساسيّاً في الدولة الاسلامية ، حيث قسّم الفقهاء المسلمين المعمورة الى دارين : دار الاسلام ، ودار الحرب أو دار المخالفين . وكان يقصد بدار الاسلام اقليم الدولة الاسلامية الذي يعتبر حيازة أو ملكية عامة للأمة[٢٧] .

٤ ـ السلطة السياسية :

تمثل السلطة السياسية الركن الهام من اركان الدولة، اذ بدون وجود سلطة عليا يخضع لها جميع الافراد المكونين للجماعة لا يمكن أن تقوم الدولة . ولذلك تعتبر السلطة السياسية هي المعيار المميّز للدولة ، فالسلطة السياسية هي التي تميّز الدولة عن الامة وهي التي تميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية التي لم تصل الى مستوى الدولة كالقبيلة والعشيرة والمدينة[٢٨] . والدولة يمكن أن تتكون من أمة واحدة (كفرنسا) أو من أكثر من أمة (كتركيا قبل الحرب العالمية الاولى والاتحاد السوفياتي الآن) كما أن الامة الواحدة يمكن أن تكون اكثر من دولة (كالدول العربية أو الاسلامية الآن) . ويجب أن نفرق بين السلطة السياسية والقائمين على ممارسة هذه السلطة ، فالسلطة السياسية ركن من أركان الدولة ولا تقوم الدولة الاّ بتوفر هذا الركن ، وذلك بغضّ النظر عن الاشخاص أو الهيئات التي تمارس هذه السلطة . ولكن يُلاحظ أن الخضوع للسلطة السياسية انما يكون على أساس الرضا ، فرضا الافراد الحر يجب أن يكون دائماً أساس الخضوع لهذه السلطة ، لأنه بدون هذا الرضا لن يستطيع القائمون على ممارسة السلطة السياسية الاستمرار أو البقاء لفترة طويلة . الاّ أن قيام السلطة السياسية على أساس الرضا ، لا يعني عدم استناد السلطة السياسية للقوة، فالرضا هو أساس السلطة السياسية ، بينما تعتبر القوّة وسيلة هذه السلطة لفرض اراداتها على كل الجماعات والافراد داخل اقليم الدولة . فسلطة الدولة يجب أن تستند الى القوّة ، لأن تخلف هذه القوّة يعني فناء الدولة وزوالها ، كما أن قيام قوّة اخرى معادلة أو منافسة لقوة الدولة يؤدي الى الفوضى وذلك حتى تظهر قوّة جديدة يخضع الجميع لها وتفرض سلطتها على كل اقليم الدولة[٢٩] . ويترتب على ذلك أن الدولة هي وحدها التي تحتكر القوّة العسكرية ، الامر الذي يترتب عليه امران : الامر الأول : تلعب الدولة الدور الرئيسي في تكوين القانون الوضعي ، بما تضمنه له من تطبيق الجزاء المترتب على مخالفة قواعده وذلك بفضل احتكارها للقوة العسكرية[٣٠] . والامر الثاني هو الارتباط الوثيق بين نظرية سيادة الدولة واحتكار الدولة للقوّة العسكرية ،فالسيادة تكون دائماً لصاحب القوة الاكبر .

تتميّز سلطة الدولة في النطاق الدولي لكونها تجسّد « الاستقلال السياسي » اي انها ليست تابعة في اتخاذ قراراتها الخارجية لأية وحدة سياسية اخرى . ومن هنا ينشأ التمييز بين دولة كاملة السيادة واخرى ناقصة السيادة وثالثة معدومة السيادة . اما الدولة الكاملة السيادة فهي التي يتحقق لها الاستقلال السياسي والدستوري

المطلق داخلياً وخارجياً ، أما تلك التي يخضع استقلالها لرقابة دولة اخرى فهي تفرض عليها بعض القيود فهي دولة ناقصة السيادة ، على حين أن الدولة المعدومة السيادة هي مجرد مجتمع سياسي يكون تابعاً لدولة أخرى ، ومن ثم فليس له بحكم هذه التبعية أي كيان دولي مستقل ، فضلاً عن تخلّف سيادته الدستورية[٣١] .

٥ ـ الاعتراف الدولي :

نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهده العالم المعاصر ، أصبحت المسافات بين الدول الآن ضئيلة جداً ، وأصبحت المصالح السياسية للانسان تتخطى حدود دولته الخاصة . وفي هذا العالم الذي يتميّز بالتساند المتبادل بين الدول ، أصبح الاعتراف الدولي من بين المعايير الأساسية لوجود الدولة الكاملة ، وتوجد الآن هيئة الامم المتحدة باعتبارها منظمة دولية تضم الى عضويتها الدول ذات السيادة . ويعتقد البعض أن عضوية هذه الهيئة تعتبر من المعايير المميزة للدولة . ومع ذلك ، فلا يزال يُنظر الى عنصر الاعتراف الدولي على انه عنصر أقل أهمية من العناصر الاخرى التي سبق ذكرها[٣٢] .

٦ ـ النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي والقانوني الذي تعمل الدولة على اقراره واستمراره :

نفهم «النظام الاجتماعي » تنظيم المجتمع من أجل تأمين الحماية للجماعة ، وتأمين رزقها واقرار السلام في علاقاتها الاجتماعية وتحقيق مثال أسمى، حضاري . ولكي نحدد رأساً ، فكرتنا حول هذه النقطة ، نقول أن ما نسميه « اسلوب الحياة الامريكية » هو نمط النظام الاجتماعي المقترح على الشعب الامريكي . هذا التنظيم المجتمع يشكل أسلوباً للعلاقات المستقرّة التي ، على الاقل ، لا تتغيّر الاّ بشكل بطيء وموحد[٣٣] . وعندما يوجد تغيّر سريع وعنيف نكون أمام ثورة ، أي أمام إحلال نظام اجتماعي جديد محل نظام قديم . يوجد في أساس كل نظام اجتماعي تنظيم اقتصادي معيّن،ويجب أن نعرف دائماً ، بهذا الشأن ، ان الدولة هي الاطار الاهم في الحياة الاقتصادية وان الحياة الاقتصادية أما أن تكون ذات نمط رأسمالي أو مختلط أو شيوعي . ونجد في أساس النظام ايضاً أفكاراً ومعتقدات يحافظ عليها بواسطة السلطة ، والمؤسسات وبقوة العادة[٣٤] . ونشير الآن الى الوسائل التي تلجأ اليها الدولة من أجل تحقيق النظام الاجتماعي الذي تختار . وهذه الوسائل هي : حفظ السلام ، التنظيم ، اقامة المؤسسات وحرية القول[٣٥] . فالنظام الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بشكل مجد الاّ في ظل السلام . من أجل هذا كان من أولى اهتمامات الدولة هو تأمين هذا السلام . وتتطلب هذه المهمة المحافظة على السلام في الخارج ، وبالتالي الدفاع عن الجماعة الوطنية، بانشاء جيش . وتتطلب أيضاً ، وخصوصاً ، المحافظة على السلام في الداخل ، والسهر على الأمن والنظام في داخل الدولة . وللمحافظة على

السلام وعلى النظام ، تستعمل الدولة وسائل القمع والتدابير الاحتياطية ، ولكنها تفضّل دائماً الوسائل الأخرى . وهي تجهد ، بصورة خاصة ، في القضاء على أسباب النزاعات بين أرباب العمل والعمال[٣٦] . وغاية أنظمة الضمان الاجتماعي هو تجنّب الاضطرابات الاجتماعية عن طريق حماية العمال من أخطار ومساوىء الحياة . فتنظيم انتاج المواد الغذائية وتقنيات التخطيط التوجيهي تهدف جميعها الى ابعاد الازمات الاقتصادية المسببة للاضطرابات ، الخ[٣٧] . ويهدف النظام القانوني في مجموعه ، داخل بلد ما الى اقامة وتنمية النظام الاجتماعي الذي هو أساس الدولة[٣٨] . وخصائص النظام الاجتماعي والسياسي المختار نجدها أكثر ما تكون في التشريع والتقنين . وتزداد فعالية وسيلة العمل هذه كلما حصرت الدولة تحت سلطتها كل مصادر التشريع . يخطىء بالطبع كل من يظن أن كل الوقائع الاجتماعية محصورة في التشريع . وفي مطلق الاحوال ان التشريعات تقتصر على التعريف بالمؤسسات وتكريسها ، هذه المؤسسات التي ولدت وتطورت بصورة عفوية . فالمؤسسة هي تنظيم اجتماعي قائم حول فكرة غايتها الدفاع[٣٩] . وان أمكن تحقيق واستمرار هذه الفكرة ، في بلد كفرنسا ، والتي تبدو كمجتمع فردي وتعددي والمتقبلة لعدد من البنيات الجماعية ، فانه يوجد العديد من المؤسسات التي ترسم ، بصورة حسنة ، الحدود الحالية لهذا المجتمع ، وبذات الوقت اتجاهه :

— إن رابطة حقوق الانسان والمواطن تدلّ على الاولوية التقليدية المعطاة للفرد في ديمقراطية غربية ، كما تذكر بالجهد الدائم الذي يجب بذله من أجل المحافظة على حرياته من أن تطغى عليها الدولة .

— رابطة التعليم تهدف الى الافصاح عن أهمية التثقيف من أجل تعميق الديمقراطية .

— تجهد نقابات العمال للمحافظة على حقوق الشغيلة ، في اقتصاد يعتمد على المشاريع الفردية المترابطة في عملها ، وفقاً لتخطيط توجيهي .

— تكتلات ارباب العمل تتخذ لنفسها مهمة الدفاع عن المشاريع الخاصة والمحافظة على الامتيازات المكتسبة لصالح مديريها .

— المؤسسة الادارية تهدف الى تحقيق المنفعة العامة ، اي اشباع الحاجات الاجتماعية ، عادة بواسطة وسائل تتيح للسلطات الادارية ، اخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة ، الخ[٤٠] . ويمكن القول أن لكل هذه التنظيمات واقعة تتجاوز تماماً الانظمة والنصوص التي أوجدتها . انها « مؤسسات » تعمل على تطوير النظام الاجتماعي المعتمد ، وتشكل بالتالي، عنصراً في دوامها وفي متانتها . ونجد ، بدون جهد ، مظاهر مشابهة في الدول الاشتراكية . فمؤسسة « الكومسمول » تترجم في الاتحاد السوفياتي الجهد من أجل المحافظة ومن أجل تطوير النظام الاجتماعي

القائم ، في قطاع الشبيبة . ولقد ارتضت الدول العصرية وعلى الاقل الدول الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، حريّة الرأي . فكل الآراء ممكنة الدعم والنشر . ولكن نقل الآراء ضد المجتمع الى حيّز التنفيذ هو الممنوع . وهذا المذهب له بعض المساوىء ، بمعنى أن نشر الفكرة هو بدء العمل بها . وكما قال نابليون :« من يستطيع قول كل شيء يصل الى عمل كل شيء » .. ولكن هذه هي ضريبة الحرية ، وهي تستحق هذا الثمن . وعلى كل ليس من غير الشرعي من جانب الدولة أن تعمل ، عن طريق تنمية العقلية الملائمة على دعم النظام الاجتماعي الذي ترتبط به ، شرط أن لا تنال الوسائل المتبعة من حرية المواطنين . وبهذا الصدد، فان استيلاء الدولة على وسائل الاعلام يثير بكل تأكيد مشكلة . وعلى العكس هناك حالات يصبح لزاماً على الدولة فيها أن تدافع عن النظام الاجتماعي الموكول أمره إليها . إذ لو ثابرت الديمقراطيات الغربية ، خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، على تنمية ذهنيّة المقاومة الناشطة ضد المذاهب الشمولية النازية أو الفاشستيّة ، لما قدّر لحرب ١٩٣٩ أن تندلع ، أو في مطلق الاحوال ، ربما كانت وقعت في ظروف مختلفة تماماً[٤١] .

٧ ـ أشكال الدول :

نقصد بأشكال الدولة انواعها ، اي وصف تركيب السلطة فيها . ومن ابرزها الدول البسيطة والدول المركبة[٤٢] . ان التفصيلات التي اوردناها بشأن الدولة ، حتى الآن ، تتلاءم اكثر ما يكون مع الدولة التي تعتمد على كيان وطني موحد تماماً ، بحيث يكون الاطار القانوني لهذا الكيان هو الدولة الوحدوية ، اي مجموعة مقاطعات ليست قابلة للانقسام الى اجزاء داخلية تستحق هي بالذات اسم الدولة . إنما يجب أن نعلم أنه خارج الدول «الوحدوية» أو «البسيطة» التي من امثلتها فرنسا واسبانيا ، الخ . وجدت ، وما تزال توجد أيضاً دول لامركزية ودول مركبة . من أمثلة الدولة اللامركزية في الوقت الحاضر ، ايطاليا ، التي تعتبر «مناطقها» التي يعترف دستور ١٩٤٧/١٢/٢٧ بها ، وحدات إقليمية محلية مزودة ، في بعض المجالات الادارية خصوصاً ، بسلطة تشريعية فعلية . وفيما يلي شرح مفصل لاشكال الدول وهي : الملكية والديمقراطية والارستقراطية والدكتاتورية[٤٣] .

الدول الملكية:

تتميّز الدولة الملكية بأن السلطة العليا فيها محصورة في شخص واحد هو الملك وقد يجمع في قبضة يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ويوكل بها إلى من يصطفيهم ، وتقوم الملكية عادة على الاسرة أو القوّة العسكرية أو الحق الالهي أو مجموع هذه العوامل ، وهي بالوراثة فيرث العرش اكبر أبناء الملك وقد يكون ولي العهد ذكراً أو أنثى وبعض الدساتير تحرّم ميراث العرش على الاناث ، وقد تحصر في الأسرة على أن يتولى العرش الأرشد بعد أن يقع عليه الاختيار كما هو الحال في الامبراطوريات الاسلامية قديماً وفي الخلافة العثمانية ، وقد تكون بالانتخاب المحصور

في طبقة معينة كما في بعض دول آسيا . والملكية بمعناها الصحيح هي التي تبرز فيها ارادة الملك دون منازع وقراره هو القرار النهائي . وللحكم الملكي اشكال مختلفة . منها ١ ـ نظام الحكم الملكي المطلق ونظام الحكم الملكي المقيّد او الدستوري . ٢ ـ نظام الحكم الملكي الوراثي ونظام الحكم الملكي الانتخابي . والأول هو الاعم والذي تجري عليه الدول الحديثة ،أما الثاني فقد عرف في أول عهد الرومان ، وفي بولندا كان نظام الملكية قائماً على الانتخابات[٤٤] .

الملكية المطلقة : ويكون الملك فيها هو صاحب جميع السلطات في الدولة ، وأشهرها الملكية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر الذي أعلن أن «الدولة هي أنا » . ولا زالت الملكية المطلقة موجودة في آسيا وافريقيا ، ولكنها آخذة بالزوال نتيجة لانتشار التعليم وذيوع الافكار التحررية ، وقد أيد الفيلسوف توماس هوبز نظام الحكم الملكي المطلق ووصفه بأنه«أفضل النظم السياسيةعلى الاطلاق». وكثيراً ما تجتمع الملكية المطلقة مع التيوقراطية ، والحاكم في النظام التيوقراطي إما أن يكون منفّذاً لارادة الله واما وكيلاً عنه ، ونظام الحكم اليهودي القديم يعتبر اكثر مثال لهذه النظرية ، اذ ان اليهود كانوا يؤمنون بأن الله يحكمهم عن طريق ملوكهم ، ولا زالت بعض المجتمعات المتأخرة نسبياً تؤمن بهذه النظرية[٤٥] .

الملكية المقيّدة : ونقصد بها المقيّدة دستورياً حيث تكون السلطة في الواقع في يد البرلمان أو الحكومة كما هو الحال في بريطانيا واليابان[٤٦] .

الدول الارستقراطية :

كلمة ارستقراطية مشتقة من اللغة الاغريقية القديمة Aristo Cratie ou cratos ومعناها السلطة الافضل . ويعني ذلك الدولة التي يديرها أحسن المواطنين أي أكثرهم حزماً وحكمة وذكاء وليس أكثرهم جاهاً وثروة على أساس الأسرة وفق النظم الاوليغاركية (oligarchie)[٤٧] . والارستقراطية كالاوليغاركية وهذه أو تلك حكومتها من الاثرياء ولصالح الاثرياء ورجالها يملكون الاقطاعات الواسعة ويباشرون فيها فضلاً عن سلطانهم على التابعين لهم أعمال القضاء وجباية الضرائب وانتقاء الجند ويتبعون الامبراطور . ودولة الاقلية هذه يمكن نعتها بدولة الصفوة الحاكمة وقد يكون الحكام بالاختيار المحدود أو هم من طبقة معينة معدة لحكم سائر افراد الشعب . وهذه الصفوة من الاقلية قد تكون بحكم المولد أو السن أو القوة والمهارة العسكرية أو امتلاك الاراضي أو الوسط الاجتماعي أو مستوى الثقافة أو الدين ، والغالبية أن تكون بحكم السيف أو الارض والميراث ، والارستقراطية في انجلترا وفرنسا والمانيا وروسيا .. الخ كانت بحكم النظام الاقتصادي على أساس ملكية الاراضي الواسعة ، وقد جرّد منها أصحابها في عصورنا الحالية تبعاً للثورات المتعاقبة وتطور الحضارة ، وكانت الصين ارستقراطية بحكم المستوى الثقافي[٤٨] . ونشاهد الى جانب ارستقراطية الميراث

والامتلاك اخرى تقوم على الذكاء والكفاية والقدرة ، وفي هذه الحالة يمرق من صفوف الشعب نفر سرعان ما يعتلي كراسي الحكم كما في نابليون بونابرت وكان ضابطاً صغيراً مغموراً وهو ابن الثورة الفرنسية ومن اتباع الزعيم الثوري الدموي روبسبير ثم أصبح امبراطوراً على الفرنسيين وقام البابا بتتويجه على هذا الاساس مع الامبراطورة جوزفين ، ثم بعد أن طلقها تزوج الجميلة ماري لويز ابنة امبراطور النمسا والمجر وسليلة الهبسبورج .

يقول أنصار الارستقراطية ان من مزاياها أن حكومتها تقوم على أساس الكيف لا الكم وان الصفوة الممتازة تصبح بمثابة الروح والعقل من الجسد ، ورجال الصفوة في نظام الارستقراطية هم القلة المختارة في الدولة بحكم قدرتهم على استشفاف الامور وحسن تصريفها وتنفيذ مصالح الشعب الصادقة لا مجرد عواطف الغالبية ونزعاتها ، واذا فقدت الارستقراطيةمزاياها وخلاصة المبادىء التي تقوم عليها سياستها وبها تحافظ على مستواها الذي تحكم على أساسه كأن تضعف ادارتها أو تتداعى مكانتها المالية وتذوب ثرواتها أو تبدي عدم اكتراث واهمال في قيادة دفة البلاد ، تسير نحو الافول وتقفز الى كراسي الحكم فئة جديدة وهذا ما شوهد في الثورة الفرنسية ، فهي لم تشتعل بسبب مظالم النبلاء وطغيان الملكية بقدر نشوبها بسبب تراخي الطبقة الارستقراطية في ذلك الوقت وذبول ثرواتها وظهور طبقة جديدة غنيّة ونشطة وذكية من البورجوازية انتزعت منها الحكم[٤٩] . ومع ذلك فان بعض الحكومات الحديثة لا زالت ترى ضرورة الاحتفاظ بشيء من النظام الارستقراطي ، ويظهر ذلك في أخذها بنظام البرلمان المكون من مجلسين : مجلس شعبي ومجلس شيوخ أو مجلس لوردات وهو بطبيعته مجلس يمثل الارستقراطية ، وهذه الحكومات تضع نظام الانتخاب للمجلس الثاني بحيث يكون كفيلاً بتمثيل الطبقة الارستقراطية ، سواء أكانت ارستقراطية المولد كما هو الحال في انجلترا ، أو ارستقراطية الثروة ، أو ارستقراطية العلم والمعرفة كما كان الحال في فرنسا إبان الجمهورية الثالثة . وعيب النظام الارستقراطي انه يقسم المجتمع الى طبقات بشكل حاد مما يؤدي حتماً إلى الحقد الطبقي في نهاية المطاف[٥٠] .

الدول الديمقراطية :

نظام الحكم الديمقراطي أوسع أنظمة الحكم انتشاراً في العصر الحديث . والديمقراطية معناها حكم الشعب ، أو الحكومة الشعبية ، وهناك من يعرفها بأنها الحكومة الشعبية التي يختار أعضاؤها من الشعب ، وتعمل على تحقيق مصالح الشعب ، وآخرون يعرفونها بأنها نظام الحكم الذي يعطي مجموع الشعب حق ممارسة السيادة ، وهي تقوم على أساس المساواة السياسية بين الافراد ، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب ، وتحتم وضع الحكم بين أيدي الاغلبيّة ، وصدور القوانين بموافقة الرأي العام . كما تقوم على أساس الثقة بمقدرة

الشعب على حكم نفسه ، وسلطة الحكام في رأي أنصار الديمقراطية مستمدة من رضا المحكومين . وتضع الحكومات الديمقراطية كثيراً من القيود لصلاحية المواطن لممارسة الحكم مثل قيود السن والاهلية والتعليم وبعضها يحرم النساء من حقوقهن السياسية[٥١] .

نظام الحكم الديمقراطي نوعان : مباشر وغير مباشر أو تمثيلي ، أما الحكم الديمقراطي المباشر فيكون للمواطنين فيه حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الحكم الاّ حين تكون الدولة صغيرة المساحة قليلة السكان ، بحيث يمكن أن يجتمعوا كلهم لمناقشة قوانين الدولة واصدارها ، وهذا النوع كان منتشراً في بلاد الاغريق. ومع ذلك ففي دولة المدينة لم يكن يشترك في التشريع بعض الفئات مثل العبيد ، والاجانب المقيمين . أما الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية ، فهي النظام المتبع في الدول القومية الحديثة لأنها قد اتسعت رقعتها ، وزاد عدد سكانها بحيث أصبح من المستحيل أن يجتمع كل المواطنين في مكان واحد لمناقشة القوانين والتصويت عليها ، فاكتفى بممثلين ينتخبهم الشعب انتخاباً حرّاً ، ليحضروا عنه اجتماعات الجمعية التشريعية ، ويتكلموا باسمه ما داموا حائزين ثقته ، والاّ لم يعد انتخابهم .

يقول أنصار الحكم الديمقراطي الحديث أنه النظام الوحيد الذي يجعل الحكام خاضعين للمسئولية أمام المحكومين ، والذي يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم ، وان الحكومات الديمقراطية تولد الكفاءات الممتازة ، وتعمل على نشر الرفاهية للشعب كلّه ، لأن رقابة الشعب المستمرّة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها تجعلهم يبذلون جهدهم في القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا اعادة انتخابهم ؛ والديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة التامة في الحقوق فهي لهذا نظام أصيل لاقرار العدل الذي هو من أهم الوظائف التي من أجل تحقيقها قامت الدولة ؛ ونظام الحكم الديمقراطي يجعل السيادة في الدولة ترتكز على الاقناع والموافقة العامة لا على القوة ، والديمقراطية أيضاً تجعل الدولة خادماً للفرد ، وليس الفرد خادماً لها ، وفيها الضمانات الكافية للحريات الشخصية[٥٢] . وأقوى حجج أنصار الديمقراطية هي أن الديمقراطية تنمي عادة أفراد الشعوب، وترفع من مستواهم ، وتنشىء فيهم اهتماماً بالمشاكل العامة ، وتقوي ولاءهم لحكومتهم ، وتغرس الثقة في نفوسهم ، وذلك لشعورهم بأنهم يشتركون في الحكم اشتراكاً فعلياً ، فالديمقراطية بمثابة منظمة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم ، وهي تقوي حب الوطن في نفوسهم ، وتقلل من أخطار السخط والانتقاد على الحكم ، كما أنها ترفع مستوى الذكاء في الشعب ، وتنشر فيه الفضيلة . وكثير من المؤمنين بالديمقراطية يرون أنها لا تنجح ولا تحقق أهدافها الاّ اذا توافرت في الشعب شروط منها : ارتفاع مستوى وعيه ، شعوره بالمسئولية العامة ، دوام اهتمامه بالأشغال العامة وادراكه أن إيمانه بمبدأ حكم الاغلبية

يجب أن يكون مصحوباً بمبدأ احترام حقوق الاقليات . وأنصار الديمقراطية يقولون أن الدول الديمقراطية تهدف الى نشر التعليم وبث الوعي السياسي بين أفراد الشعب حثاً لهم على الاهتمام بشئون الحكم ، وعندهم أن الشعوب التي لم تألف الحكم الديمقراطي يجب أن تأخذ به تدريجياً . ومن الكتاب من يرى ضرورة احاطة الحكومات الديمقراطية بعدّة قيود دستورية ترمي الى صيانة الملكية الخاصة ، والى احترام العهود والعقود ، كما ترمي الى الحد من سلطة الأغلبية حتى لا تطغى على الاقليات[٥٣] . ومما لا شك فيه أن الديمقراطية قد عملت الكثير لمساعدة عامة الشعب واقرار حقوقه ، ولهذا أقبلت عليها شعوب العالم قاطبة فلم يعد من اليسير أن تتخلى عنها بعد أن تذوقت طعم الحرية ، وممارسة السلطة ، بل لا بد أن تقاوم من يريد انتزاعها منها . أما معارضو الديمقراطية فيقولون انها تضع مقاليد الحكم في ايدي عامة الشعب وهي طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم ، وليس عندها استعداد طبيعي له ، وان مبدأ المساواة لا مكان له مع وجود الفوارق الكبيرة بين بعض الافراد وبعضهم الآخر من حيث الاستعداد الذهني ودرجة التعليم والثقافة، ودرجة الاهتمام بالمسائل العامة والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية ، وعندهم أن الديمقراطية معناها حكومة الجهلاء وغير الاكفاء ، وأنها تخلق طائفة من الزعماء المشاغبين الذين لا سند لهم من الزعامة سوى الخطابة المنمقة ، والوعود المستحيلة . ويأخذون على نظام الحكم الديمقراطي كثرة اجراء الانتخابات وقصر مدة الحكم ، وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة، ومن آثار ذلك كلّه تعطل الاعمال الحكومية وعدم الاستمرار في التزام سياسة واحدة مدة كافية لتحقق نتائجها ، هذا الى أن عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم قد يغري بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع . كما يأخذون على هذا النظام أنه وإن كان يعني بنشر التعليم ، الاّ أن مستوى التعليم في هبوط ، اذ تتجه نظم التعليم نحو العناية بالتعليم الفنّي والعملي ، واهمال الثقافة والآداب والفنون ، ويعيبون على الحكومات الديمقراطية اسرافها وتعريضها الحريات الشخصية لخطر استبداد الاغلبية أو استبداد الطبقة التي يصير الحكم اليها[٥٤] .

الديمقراطية بين الشرق والغرب : تجددت المناظرة عن الديمقراطية في عالمنا المعاصر بقوة وصلابة كما كان الحال في عهد افلاطون وارسطو . فالعالم لا يزال يشاهد تناظراً تأملياً وتطبيقياً حول الديمقراطية في مبادئها ونظمها منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ، تجاوز حدود المسرح القومي الى ساحات المسرح الدولي . فادعت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية أن الديمقراطية انما تعني منهجيهما في الحكم ، كما ذهب الاتحاد السوفياتي إلى أن ديمقراطيّته هي الشكل الجديد والأوحد لديمقراطية القرن العشرين . وهكذا لم يلبث اتفاق الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل في يالطا عام ١٩٤٥ على « العمل المشترك بواسطة

دولهم الثالث لمقابلة المشاكل السياسية والاقتصادية لاوروبا المتحررة وفق المبادىء الديمقراطية» إلّا قليلاً حتى تبدد أمام التفسيرات المتناقضة لمعنى « المبادىء الديمقراطية » التي قصدوا بها أن تكون أساساً للعلاقات الدولية[٥٥] . ووسط المجابهة المستعرة بين الشرق والغرب حول موضوع الديمقراطية وأسسها وأشكالها تطلعت دول العالم الثالث الى تفسير جديد مستمد من ظروفها الموضوعية . ولكي نتبيّن مفهومنا عن الديمقراطية ، نعرض هنا بعض المحاولات التي بذلت للتفريق بين الديمقراطية بمفهومها الانكلوساكسوني والديمقراطية بمفهومها السوفياتي ، وهما النوعان اللذان انتهى اليهما التطور في نظام الحكم الديمقراطي . فهارولد لاسكي يعالج تعريف الديمقراطية بطريقة وظيفيّة ويرى أن اتباع هذا المقياس الوظيفي (Functional) يساعد على بيان ان الكثير من التعارض بين المفهومين إنما هو النتيجة المؤقتة للظروف التاريخية وليس انقساماً دائماً بينهما . ولتفصيل ذلك يرى العلاّمة لاسكي انه ينبغي التمييز بين المجتمع الديمقراطي والحكومة الديمقراطية[٥٦] . فالمجتمع الديمقراطي هو مجتمع يتخذ المواطنون فيه من «أقصى إرضاء لمطالبهم » الغرض الاسمى له . ولا بد اذن لهم من الناحية المنطقية أن يدركوا أن هذا الغرض لا يمكن أن يتحقق (أولاً) ان كان لأية جماعة أو طبقة في المجتمع امتيازات خاصة قائمة على المولد أو الثروة أو العنصر أو المعتقد . وثانياً ، إن الغرض من إنكار حق أي جماعة أو طبقة في الامتياز الخاص يقوم على تمكين حاجات المواطنين من أن توزن بأقل تحيّز ممكن . أما الحكومة الديمقراطية فتعني أن أولئك الذين يضعون القوانين في النهاية يُختارون بواسطة زملائهم من المواطنين لهذا الغرض . كما يمارسون سلطتهم باجراءات تمنع اتخاذ قرارات تحكمية . وفي فترات متعاقبة على نحو معقول يقدمون أنفسهم إلى زملائهم من المواطنين للموافقة عليهم أو عدم الموافقة على أساس من سجلّهم في ممارسة سلطتهم[٥٧] . ولهذا فإن أية حكومة تفرض اجراءات تعسفية لا تحمل صفة «ديمقراطية» . ومن ثم فان هارولد لاسكي يرى أن حق التعبير عن عدم الموافقة في المفهوم الانكليزي يستتبع اذن حق التنظيم مع المواطنين المتشابهين في التفكير للتعبير الجماعي عن عدم الموافقة ، وهو بهذا جوهري بالنسبة لقيام الحكومة الديمقراطية . إن رفض المعارضة يعني الاستبداد لا محالة . ويقول لاسكي انه اذا طبقت هذه المبادىء على بريطانيا والاتحاد السوفياتي ، فان النتائج التي تتبع ذلك تتفق والحقائق الواقعة . فبريطانيا ليست في رأيه مجتمعاً ديمقراطياً . فهي لا تحاول أن تشبع أقصى ما يمكن إشباعه من مطالب الشعب . وهي تعطي امتيازات خاصة للمولد وللثروة . ونتيجة لهذا التمييز تجعل تجربة أصحاب الامتياز أو التجربة التي تستند إلى تأييدهم تبدو أكثر صدقاً .فالمطالب التي تؤخذ في الاعتبار هي المطالب « الفعّالة » بمعنى أن الامتياز الخاص يعطيها فرصة استثنائية لأن تُسمع . ولكن من الناحية الاخرى تملك بريطانيا حكومة ديمقراطية . فجميع المواطنين يشاركون في اختيار حكامهم . ويجب على هؤلاء الحكام أن يمارسوا سلطتهم حسب قواعد معينة وليس حسب آرائهم

وتقديرهم . ومن الناحية الاخرى يرى لاسكي أنه في ضوء المبادىء التي قدّمها،يُعتبر الاتحاد السوفياتي مجتمعاً أكثر ديمقراطية من بريطانيا . فلا يرتبط امتياز خاص بالمولد أوالثروة أو بالعنصر أو بالمعتقد . وهنالك محاولة أوسع واكثر عمقاً لارضاء أقصى مطالب مما يوجد في بريطانيا . فالفرصة في التعليم مثلاً ليست مقيّدة بالوضع الطبقي كما هي الحال في بريطانيا . وان المصالح القوية لا تستطيع ان تحبط التجربة العلمية او الاستخدام الكامل للكشف التكنولوجي ، وان ما يمنحه البريطانيون من امتياز اجتماعي عالٍ للعمل العقلي اذا ما قوبل بالامتياز الاجتماعي المنخفض للعمل اليدوي لا معنى له في الاتحاد السوفياتي . فكبار الضباط في القوات المسلحة السوفياتية ليسوا كما هم في إنجلترا . وان الدخول الى المحاكم في القضايا المدنية العادية لا يتوقف على ثروة الاطراف في القضية . ويرى لاسكي أن جميع هذه الانواع من النشاط جوهرية للمجتمع الديمقراطي . أما من ناحية الحكومة فان لاسكي يعتبر الحكومة السوفياتية غير ديمقراطية ، لانها ترفض النقد . ومن يحاول انتقادها يُحاكم باقصى العقوبات كالسجن أو النفي أوالتضييق.فحكام الاتحادالسوفياتي يمارسون سلطتهم بطريقة تحكمية في جوانب من شئون الحكم الداخلية والخارجية . فالحكومة السوفياتية حكومة دكتاتورية ، حتى ولو كانت لصالح العمال ، كماتدّعي[٥٨] .

الدولة الشمولية :

ظاهرة الدكتاتورية : الحكم الدكتاتوري ظاهرة عرفها تاريخ الانسانية في كثير من الحقب وهي تبدو اليوم في القرن العشرين محمّلة بدفعة جديدة من النماء . إن وضعاً واحداً من القلق والاضطراب يمكن أن ينشأ عنه جوابان متناقضان ، فيؤدي إما الى الدكتاتورية الثورية أو الى الدكتاتورية الرجعية . فالازمات المتعلقة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية أو بالنزاع حول مشروعية السلطة تؤدي الى حدوث قلق واضطراب . وهذا القلق قد تتصدى له الدكتاتورية الثورية لتقدم له الحل في أقصر وقت ممكن عن طريق تغيير البنية القديمة واحلال البنية الجديدة محلّها . كما قد تتصدى له دكتاتورية رجعية وذلك للحد من ذلك القلق والاضطراب والحيلولة دون اتساعه وتخريبه لبنية المجتمع والابقاء على بنية المجتمع التقليدية[٥٩] . ولهذا نجد هذين النوعين من الدكتاتورية يظهران في فترات تاريخية واحدة ، ويتناوبان الحلبة في كثير من الاحيان . أما فوز أحدهما دون الآخر فيرجع الى مدى نضج الأزمة التي تصاحب ظهورهما . فان ظهر الحكم الدكتاتوري في وقت متاخر بعد أن تكون الأزمة قد تغلغلت جذورها وبعد أن تكون القوى الاجتماعية الجديدة قد برزت وطغت على القديمة ، تولدت عنه دكتاتورية ثورية في الغالب . وان ظهر الحكم الدكتاتوري على العكس في وقت مبكر ، يكون فيه صعود القوى الاجتماعية الجديدة ما يزال في بدايته ، نجمت عنه غالباً دكتاتورية رجعية . بل يمكن القول أن الدكتاتورية الثورية والدكتاتورية الرجعية أشبه بحلقتين متقابلتين في سلسلة واحدة تتناوبان الظهور وتقود

أحداهما الى الاخرى كما تقود الفكرة الى نقيضها في جدلية هيغل . غير أن حركة التاريخ تؤدي مع الزمن إلى غلبة الاتجاه الثوري لاتصاله بالتطور الطبيعي ، ولكونه تعبيراً عن سير الحضارة الى أمام ، بينما يخالف الاتجاه الرجعي منطق الحركة التطورية للتاريخ[٦٠] . والى جانب هذين النوعين من الدكتاتورية نجد نوعاً ثالثاً هو أدنى الى الدكتاتورية الثورية ، وهو الدكتاتورية التي نجدها في البلدان المتخلّفة والبلدان السائرة في طريق النمو . وتثوي أصول هذه الدكتاتورية في الموقف التالي : ان تحقيق الديمقراطية في هذه البلدان التي تشكو آفات الجوع والجهل والمرض لا يمكن أن يتم الاّ عن طريق النمو الاقتصادي . وهذا النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة والناشئة يصطدم بعقبات متناقضة ، فلا بد مثلاً من زيادة «الاستثمار» من أجل زيادة الانتاج . وزيادة الاستثمار صعبة ما دام الدخل القومي في هذه البلدان لا يسدّ الحاجات الاساسية للسكان . وبناء الصناعة الحديثة والقيام بمشروعات التنمية وتشييد المرافق الحيوية الاساسية أمور تفرض الضغط على الاستهلاك وتحويل المال المتوافر الى تمويل المشاريع الاستثمارية ، وهذا يتطلب تخفيض مستوى المعيشة عن مستواه العادي . ولا يمكن فرض مثل هذه التضحية غالباً إلا عن طرق حكم دكتاتوري . هكذا نجد أسساً جديدة للدكتاتورية الثورية في هذه البلدان المتخلّفة والناشئة ، ونجد نظاماً وسطاً يلتقي جزئيّاً بنظريات لينين حول تأميم وسائل الانتاج ، كما يتجاوز هذه النظريات في كثير من الجوانب الاخرى ، فلا يرى أن التنظيم الشيوعي هو السبيل الوحيد للتطور السريع والطريق الفريدة المؤدية الى الاشتراكية ، بل يرى أن ثمة طرقاً عديدة للاشتراكية ، وان هنالك تنظيمات اكثر مرونة ، سواء قامت على النظام الاقتصادي الاشتراكي أو على النظام الاقتصادي المختلط .

وهذه الدكتاتورية العسكرية إما أن تكون « دكتاتورية ثورية » أو « دكتاتورية محافظة فاشستيّة وطنية »[٦١] . لا يمكن القول أن الدكتاتوريات العسكرية «دكتاتوريات رجعية » دوماً ، لا سيّما اذا ذكرنا أن الطبقة التي يتكون منها الجيش في معظم البلدان اليوم طبقة تنتمي الى البورجوازية الصغيرة والى ابناء الشعب وان المدارس الحربية تفتح ابوابها لابناء الشعب . ومما يحكم على الطابع الثوري أو الرجعي للدكتاورية العسكرية هو مستوى تقدم المجتمع وتطوره . فممن الممكن أن تكون الدكتاتورية العسكرية ثورية في البلدان المتأخرة الزراعية وفي البلدان شبه الصناعية أو التي بدأت المرحلة الاولى من التقدم والتصنيع (كما هي الحال في الدول الآسيوية والافريقية ودول امريكا اللاتينيّة) . أما في البلدان المصنّعة تصنيعاً عالياً والتي توفر لأبنائها الرفاهية والبحبوحة فلا يمكن أن تكون الدكتاتورية العسكرية اداة للتقدم . فهي وان قامت في تلك البلدان فلا بد أن تكون دوماً وابداً رجعية ، مهما تكن النوايا الكامنة وراء حدوثها . ذلك أن النوايا غير كافية في هذا المجال . وهل ننسى ماذا فعلت النازية بالمانيا ؟ وهل ننسى ماذا فعل موسوليني بايطاليا ؟ وهل هناك كارثة اكبر

من تلك التي حلّت باليابان على يد زمرة الجنرالات ؟ ليس المهم أن يندفع الدكتاتوريون باهوائهم نحو العمل لرفع سمعة الوطن وزيادة قدرته . لأنهم لدى بلوغهم نهاية مغامراتهم سيتركون بلادهم مهشمة وممزّقة وجثة ضاعت حيويّتها ونال منها الضعف الخلقي والمادي كل منال ومكروهة ومحتقرة من العالم أجمع[٦٢] . « إن النتائج قبل النوايا في ميدان السياسة » . وكثيراً ما تأتي النتائج مناقضة للنوايا تماماً وكثيراً ما تؤدي الى دكتاتورية خلقت لتعالج وضعاً معيناً الى الامعان في هذا الوضع والى ترسيخ اقدامه : ان الضباط الذين قاموا في فرنسا بالتمرد العسكري عشية الثالث عشر من أيار عام ١٩٥٨ ونادوا «بفرنسة الجزائر » جاءوا بالجنرال ديغول الى الحكم ، وهذا بدوره مهّد لاستقلال الجمهورية الجزائرية . والذين صوتوا على موت لويس السادس عشر عام ١٧٩٢ هيأوا الجو لظهور بونابرت بعد سبع سنوات . وأدولف هتلر الذ كان يحلم بأبدية «الرايخ الثالث» هدم ما فعله بسمارك ومزّق الوحدة الالمانية . والولايات المتحدة عندما ساندت الدكتاتور باتيستا في كوبا خوفاً من تغلغل الشيوعية ، فتحت ابواب كوبا في الواقع أمام النفوذ الشيوعي بزعامة فيدل كاسترو[٦٣] .

لقد حاول التحليل النفسي تفسير «منشأ الدكتاتورية » بالتطرق إلى «عقدة الحرمان » ، على أساس أن أغلب الطغاة كانوا قصار القامة . (كروموبل ، نابليون ، ستالين ، هتلر ، فرانكو) واكثرهم عاش طفولة معذبة ومراهقة صعبة الامر الذي زرع في شخصية الفرد منهم « عقداً يصعب حلّها » . تظهر الدكتاتوريات وتتشكل خلال حالات وشروط تاريخية معينة ويبدو أنها جزء لا ينفصل عن التطور . انها غالباً ما تكشّر عن أنيابها خلال فترات تعرّض البنيان الاجتماعي لازمات متعددة وخطيرة . وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة التمييز بين تلك الدكتاتورية المتولدة عن « عوامل اجتماعية» «dictature Sociologique» وتلك المتولدة عن عوامل تقنيّة «dictature technique» . وبتعبير آخر ، يمكننا القول إن النموذج الاول يتولد عن أزمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي ، اي انه نموذج يعكس الوضع الاجتماعي لان الجذور والاصول العميقة للتركيب الاجتماعي هي التي انجبته؛ وبجملة واحدة : انه نموذج يتولد عن تفاعل قوى وطاقات داخلية وذاتية . بينما يكون النموذج الثاني «دخيلاً» ، فهو نموذج متولد عن عوامل خارجية عن المجتمع ولا يعبّر عن ارادة المجتمع[٦٤] .

الحكومة الشمولية : تقوم على حكم الفرد أو القلّة التي تسيطر على الجماعة السياسية والغالبية وعلى ارادة الشعب وتوجهه على أساس قيادة الزعامة لأعنّة السياسة ، وفي هذه الحالة لا يصبح للشعب أي حق في الاشتراك في الحكم وادارة شئون البلاد . ولهذا النوع من الحكم وجهان، فهو استبدادي قائم على ارادة الفرد أو القلّة والحكومة تخضع للزعامة التي تأمرها فتطيع دون نقاش ، وكل شيء موجه والدولة تهيمن على كل صغيرة وكبيرة وتفرض رقابة على الناس وكافة وجوه الحياة، ويتضح هذا

النوع من الحكم في عبارة لويس الرابع عشر «أنا الدولة»(٦٥) . وتنقسم الدكتاتوريات الحديثة الى نوعين رئيسيين هما : ١ ـ فاشي وعسكري، غير أن الزعيم قد يكون مدنّيا ومن عامة الشعب ولكنه له فكر سياسي معين يهدف به الى رفع شأن الوطن ويدعي أنصاره أنه عبقري ملهم كما في أساطير المانيا القديمة ، وهو يستند إلى قوّة الجيش الذي يدعمه والى انصاره وعصبته من المفكرين في حزبه الوحيد في الدولة ويرسمون الخطط بارشاده،وكان هتلر يستعين أيضاً بمجموعة من كبار رجال الصناعة في حوض الراين والرور ٢ ـ شيوعي كما في الاتحاد السوفياتي والصين ، والحكم يقوم على دكتاتورية البروليتاريا ونظام الحزب الواحد وسلطة العمال وهيمنة الحزب الشيوعي ، والدولة هناك تضطلع بكل كبيرة وصغيرة وتتعقد أداتها عن طريق البيروقراطية والنظام المكتبي ، ورأس المال وأدوات الانتاج ملك الدولة، ومن لا يعمل هناك لا يأكل(٦٦) . ويضاف الى النوعين السالفين دكتاتوريات مؤقتة نتيجة ثورات وارادة الشعب في تغيير الاوضاع العميقة باخرى تتمشىٰ مع التقدم العالمي وحاجات الوطن فضلاً عن تنازع الاحزاب وفساد الحكم أو تقوم بناء على اعلان قوة من الجيش بانقلاب ضد الحكومة،مثال ذلك الدكتاتوريات في بورما وتركيا والارجنتين وتشيلي والبيرو وهندوراس وبعض الدول الافريقية(٦٧) . وهي تستند الى القوة العسكرية والجيش ، وتبدأ كما ذكرنا باعلان من الجيش بالاستيلاء على الحكم لتطهير البلاد من الفساد واقامة حكم صالح يتمشىٰ مع رغبة الشعب في الاصلاح ويوقف الدستور مؤقتاً توطئة لتعديله ثم يعدّل حسب وعود الاعلان بالثورة أو البيان الى الناس ثم تعود بعد ذلك الحياة السياسية تدريجياً الى وضعها الطبيعي . والحكومة الشمولية تتسم بصفات اخرى منها :

ـ تعتقد ان الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافية لمبادىء الاخلاق مثال القوة والكذب والقتل ، لأن القوة هي أساس وجود الحكومة .

ـ تدعو كلها الى الغاء النظام الطبقي ، وتختلف الشيوعية عن الفاشية في ان الشيوعية تعمل على الغاء جميع الطبقات ما عدا طبقة العمال ، أما الفاشية أو النازية فتدعو الى تنسيق مصالح الطبقات المختلفة في ظل قومية متطرفة لتحقق بذلك وحدة الدولة .

ـ لا تمانع كلها في استخدام القوة والقسوة لتأمين السلطة العليا للزعيم وللقضاء على كل معارض في الدولة .

ـ اداة هؤلاء الزعماء الدكتاتوريين لبلوغ هذه الغاية هيئات تنظم على نمط شبه عسكري وتمنح سلطات واسعة تبيح لها حق الاعتقال والتفتيش ، بل الاعدام دون محاكمة ، ومن هنا أُطلق على هذه الحكومات الشمولية لقب «الدول البوليسية» .

ـ تزعم هذه الدكتاتوريات انها متمسكة بالنظم الديمقراطية ، رغم أن السلطات

كلها مجموعة في يد الزعيم وأعوانه .

ـ تفرض عقيدة سياسية واحدة على الشعب ، ومن هنا يظهر سبب اهتمام الحكومات الدكتاتورية بنشر مبادىء الحزب والدعاية لها بين جميع افراد الشعب وإحكام الرقابة عليهم ، وتتمثل هذه الرقابة في الستار الحديدي الذي تضربه الدكتاتورية حول بلادها(٦٨) .

النظرة الحديثة في أنواع الحكومات :

يميّز العلامة فرني في كتابه «تحليل النظم السياسية» بين ثلاثة أنواع رئيسية من الحكم وهي : الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية وحكومة الجمعية الوطنية . والمبادىء الاساسية التي تميّز كل نوع منها هي تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحكومة البرلمانية ، وانفصالهما في الحكومة الرئاسية ، وأولوية السلطة التشريعية في حكومة الجمعية الوطنية . وقد وضع العلامة فرني خصائص لكل هذه الحكومات .

١ ـ الحكومة البرلمانية : وتتلخص خصائصها فيما يلي :

١ ـ المجلس يتحول الى برلمان : مرّت الحكومة البرلمانية اثناء تطورها من حكومة ملكية مطلقة الى حكومة برلمانية في ثلاث مراحل : ففي المرحلة الاولى وجد ملك مسئول بمفرده عن النظام السياسي برّمته ، ثم مجلس يتكون من أعضاء جعلوا يتحدون سلطة الملك ، وفي النهاية اضطلع المجلس بمسئولية الحكم ، واخذ يمارس أعمال البرلمان ، ولذلك فقد الملك جميع مسئولياته . وكلمة برلمان تعني هنا الحكومة والمجلس معاً ، فعندما تقول أن السيادة للبرلمان نقصد أنها للحكومة والمجلس معاً ، أما اذا قلنا إن الحكومة مسئولة أمام البرلمان فان كلمة برلمان في هذه الحالة تنصب فقط على المجلس التشريعي

٢ ـ السلطة التنفيذية مكونة من جزئين : كان من نتيجة تحول المجلس الى برلمان أن انقسمت السلطة التنفيذية الى رئيس وزراء وهو يرأس الحكومة ، وملك أو رئيس جمهورية وهو يرأس الدولة .

٣ ـ رئيس الدولة يعيّن رئيس الحكومة : من طبيعة النظام البرلماني أن يكون مشتملاً على مركزين متميزين ، وان يعين رئيس الحكومة بواسطة رئيس الدولة ، ولا يتبادر الى الذهن أن هذا التعيين هو مجرد اجراء شكلي ، فرئيس الدولة وان كان مقيّدا بتعيين رئيس الحزب الحائز على الاغلبية في المجلس رئيساً للحكومة ، الا انه لا توجد حالات كثيرة لا يفوز فيها حزب واحد بالاغلبية المطلقة ، فعندئذ تكون لرئيس الدولة سلطة فعلية في اختيار رئيس الحكومة .

٤ ـ رئيس الحكومة يعين الوزراء : من الاوضاع الجديرة بالاهتمام في الحكومة البرلمانية التمييز بين رئيس الوزراء وباقي الوزراء ، اذ أن رئيس الدولة يعين رئيس

الوزراء ، وهذا بدوره يقترح أشخاص الوزراء . فمن أهم مبادىء الحكومة البرلمانية أن يتحمل رئيس الوزراء مسئولية تكوين الوزارات وتبعة تصرفات وزرائه .

٥ ـ الحكومة هيئة جماعية : وهذا يعني أن الحكومة مسئولة جماعياً عن السياسة العامة ، ورئيس الوزراء هو المسئول الاول بين اقرانه .

٦ ـ الوزراء يكونون عادة اعضاء برلمانيين : فهم يقومون بدور مزدوج في الحكومة البرلمانية ، فالى جانب مناصبهم الوزارية هم في الوقت نفسه اعضاء منتخبون في المجلس ، ولكن هذه ليست قاعدة عامة في جميع الحكومات البرلمانية .

٧ ـ الحكومة مسئولة سياسياً أمام المجلس : فالمجلس في العصر الحديث يستطيع ان يسقط الحكومة اذا رأى أنها غير حائزة على ثقته . أما قديماً فقد كان الوزراء مسئولين أمام الملك ، وهذا يعني أن الملك أصبح اليوم غير مسئول عن السياسة العامة للحكومة ، ولذلك فان جميع ما يصدر عن الملك او رئيس الجمهورية لا يتخذ صبغة قانونية الآ اذا كان موقعاً عليه منه ومن رئيس الوزراء والوزير المختص .

٨ ـ لرئيس الحكومة الحق في نصح رئيس الدولة بحل البرلمان ، اذا سحب المجلس ثقته بالحكومة ، فاما أن تستقيل الحكومة واما أن يطلب رئيس الحكومة من الدولة حل البرلمان أي المجلس واعفاء الحكومة معاً ، غير أن العادة جرت في انكلترا على أن تظل الحكومة قائمة الى أن يتكون المجلس الجديد ، وهذا يعني ايكال الفصل في الخلاف بين جزءي البرلمان الى الشعب ، ويعتقد بعض الكتّاب أن هذه الخاصيّة من أهم أسباب نجاح الحكم البرلماني واستقراره ، والحكومات التي لا تأخذ بهذا المبدأ تتعرض لتقلبات مستمرّة .

٩ ـ البرلمان له الاولوية على كل من الحكومة والمجلس ، وليس لاي منهما أن يدعي تفوقه على الآخر : فتعتمد الحكومة على تعضيد المجلس لها اذا أرادت الاستمرار في الحكم ، وهذا لا يعني أولوية المجلس لأن الحكومة في استطاعتها حلّه واجراء انتخابات جديدة ، والواقع أن كثيراً من الحكومات البرلمانية فشلت لعدم مراعاتها هذه القاعدة ..

١٠ ـ الحكومة في مجموعها مسئولة مسئولية غير مباشرة أمام الهيئة الناخبة ، فالهيئة الناخبة لا تنتخب الحكومة مباشرة ، اذ أن الحكومة تتكون من بعض النواب المنتخبين انتخاباً مباشراً ، ومسئوليتهم أمام دوائرهم الانتخابية انما تنصبّ على أعمالهم النيابيّة وليس على أعمالهم الوزارية ، وقد يقول البعض ان الحكومة مسئولة مباشرة أمام الهيئة الناخبة من الناحية الواقعية ان لم تكن من الناحية الدستورية ، وقد يكون هذا القول صحيحاً بالنسبة الى الدول التي تأخذ بنظام الحزبين ، كالمملكة المتحدة ، وكندا ونيوزيلندا ، ولكن حتى في هذه الحالة نجد أن الناخب في المملكة المتحدة لا ينتخب الحكومة على نحو ما يجري في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة

الامريكية ، بل ينتخب اعضاء مجلس العموم فقط .

١١ ـ البرلمان يعتبر مركز الثقل في هذا النظام : ان تداخل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل البرلمان هو السبب المباشر في الأولوية التي يتمتع بها البرلمان في هذا النظام ، ولكي يعمل النظام البرلماني بنجاح يجب على الحكومة أن لا تشعر بحرج من استمرار مهاجمة المجلس لها ، كما يجب على المجلس أن لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الحكومة وحقوقها عن طريق التدخل الزائد في أعمالها[٦٩] .

(ب) **الحكومة الرئاسية** ـ وتتلخص خصائصها فيما يلي :

١ ـ المجلس يظل كما هو ، أي أنه لا يتحول الى برلمان كما هو الحال في الحكومة البرلمانية .

٢ ـ السلطة التنفيذية ليست مجزاة ، بل هي مكونة من رئيس ينتخبه الشعب لمدة محدودة ، ويجري انتخابه وقت الانتخابات العامة للمجلس .

٣ ـ رئيس الحكومة هو في الوقت نفسه رئيس الدولة ، وهذه الصفة قد تؤدي الى تعارض في الولاء لدى المواطنين ، اذ بينما قد يعارض المواطنون الرئيس بصفته رئيساً للحكومة ، يتحتم عليهم أن يدينوا له بالولاء بصفته رئيساً للدولة .

٤ ـ الرئيس يعين رؤساء المصالح المختلفة ، ويظل هؤلاء تابعين له ، ويطلق عليهم في الولايات المتحدة الامريكية اسم السكرتيريين، والرئيس ليس ملزماً بأن يعين السكرتيريين من أعضاء المجلس ، كما هو متبع في الحكومة البرلمانية ، فهو حر في تعيين من يشاء بشرط موافقة مجلس الشيوخ ، وهو بذلك يتمتع بحرية أوسع من حرية زميله رئيس مجلس الوزراء .

٥ ـ الرئيس بمفرده هو السلطة التنفيذية ، فبينما الحكومة البرلمانية حكومة جماعية ، نجد الحكومة الرئاسية تتمثل في فرد واحد ، وعندما يجتمع الرئيس بسكرتيريه فهو غير مقيّد بآرائهم، بعكس الحال بالنسبة لاجتماعات مجلس الوزراء في الحكومة البرلمانية ، حيث يتقيّد رئيس الوزراء بقرار الاغلبية.

٦ ـ لا يجوز تعيين اعضاء المجلس في المراكز الادارية ، كما لا يجوز أن يكون من السكرتيرين عضو بالمجلس ، وفي الكونغرس الامريكي لا يحق للرئيس أو أي من مساعديه أن يكونوا اعضاء ، ولكن يحق للسكرتيريين أن يشتركوا في مناقشات المجلس .

٧ ـ الرئيس مسئول أمام الدستور ، وليس مسئولاً أمام المجلس ، ولكن المجلس له حق اتهامه بالخيانة العظمى اذا خالف الدستور ، والمجلس يقوم بهذا العمل بصفته أعلى سلطة تشريعية في الدولة ، ولكن يجب الآ نفهم من ذلك أن الرئيس يخضع من

الناحية السياسية للمجلس على ما هو الحال في الحكم البرلماني .

٨ ـ ليس للرئيس سلطة حل المجلس ، والمجلس كما رأينا ليس له حق اسقاط الرئيس ، فكل منهما لا يتيح له وضعه أي سلطان على الآخر ، ولكن للرئيس حق طلب عقد دورة غير عادية للمجلس اذا رفض المجلس الموافقة على مشروعات الرئيس في الدورة العادية .

٩ ـ تفوّق المجلس على الحكومة : تتميز الحكومة الرئاسية بطابع الانفصال التام بين كل من الحكومة والمجلس ، اذ ان لكل منهما مجاله المستقل ، هذا من الناحية الدستورية ، أما من الناحية الواقعية فإن الرئيس يستطيع أن يسيطر على المجلس ، لانه زعيم حزب ، وقد تكون لهذا الحزب الأغلبية في المجلس فيستطيع الرئيس عن طريق نفوذه المستمد من هذا الوضع أن يفرض سيطرته على المجلس وينفذ جميع مشروعاته ومشروعات حزبه ، وقد حدث ذلك ابان رئاسة روزفلت للولايات المتحدة الامريكية منذ سنة ١٩٣٢ . أما اذا لم يوجد تفوق برلماني ، فأي من الاثنين يكون له التفوق في الحكومة الرئاسية ما دام ليس بامكان الرئيس حل المجلس، وليس بامكان المجلس ارغام الرئيس على الاستقالة ؟ هل هذا يعني أن التفوق للدستور ؟ ولكن الواقع يؤكد أن التفوق من الناحية الفعلية يكون في النهاية للمجلس ، فعلى الرغم من ان اختصاصات الرئيس مستمدة من الدستور ، الّا أنه لا يمكنه ان يضعها موضع التنفيذ الّا اذا أقر المجلس الاعتمادات المالية اللازمة لها ، ومن ناحية اخرى في مقدور المجلس ان يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة اذا خالف قواعد الدستور ، ومحكمة العدل العليا نفسها خاضعة لارادة المجلس في نهاية الأمر ، وذلك لما يتميّز به المجلس من مقدرة على تعديل مواد الدستور إذا أراد ، وقد يبدو من هذا أنه لا فرق بين الحكومتين البرلمانية والرئاسية من حيث استطاعة السلطة التشريعية تعديل الدستور ، ولكن هناك فرقاً كبيراً ، اذ أن التعديل في الحكومة البرلمانية يتم عن طريق البرلمان ، وهو يشمل الحكومة والمجلس معاً ، أما التعديل في الحكومة الرئاسية فيتم عن طريق المجلس فقط ، وقد يكون هذا التعديل موجهاً ضد الحكومة ، ومثال ذلك تحديد الكونغرس الامريكي لمدة حكم الرئيس بفترتين فقط .

١٠ ـ لا يوجد مركز ثقل في النظام السياسي ، فبينما نجد أن مركز الثقل في الحكومة البرلمانية يتمثل في البرلمان ، لا نجد مثل هذا في الحكومة الرئاسية ، بسبب انفصال السلطات بعضها عن بعض ، وعدم وجود الاداة الدستورية التي تجمع بينها ، كما يجمع بينها البرلمان في الحكومة البرلمانية ، وهذا مؤداه انه لا يمكن أن يقوم خلاف طويل الأمد بين الحكومة والمجلس في الحكومة البرلمانية ، لانه في هذه الحالة يحدث أحد أمرين : إما أن تستقيل الحكومة ، واما أن يُحَل المجلس ، أما في الحكومة الرئاسية فالمفروض أن يوجد خلاف مستمر بين الحكومة والمجلس(٧٠) .

(جـ) **حكومة الجمعية الوطنية** : اهم ما يميّز حكومة الجمعية الوطنية

نظرياً أنها تحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية في المجلس ، فلا توجد حكومة منفصلة ، وهذا لا يعني عدم وجود حكومة على الاطلاق ، فالحكومة قائمة ، وهي تتكون من لجنة يعينها المجلس من بين أعضائه ، وليس لهذه الحكومة رئيس بذاته تنعقد له الزعامة على ما هو الشأن في الحكومة البرلمانية أو في الحكومة الرئاسية . ونظرية الجمعية الوطنية تضع في الشعب كل الثقة ، ومن ثم فهي لا تجيز نظام المجلسين : مجلس منتخب وآخر معين ، وان اجازته فإنما لضرورة التنظيم السياسي . فالمجلس الأعلى في روسيا يمثل الجمهوريات الشعبية والقوميات التي يتكون منها الاتحاد السوفياتي ، أما المجلس الاعلى في سويسرا فهو يمثل الولايات التي يتكون منها الاتحاد . وفي حكومة الجمعية الوطنية يكون حق عقد المجلس او انفضاضه أو حلّه للمجلس نفسه ، ويمكن القول اذن أن اهم خصائص حكومة الجمعية الوطنية هي تفوق المجلس على اعتبار أنه ممثل لارادة الشعب وانه مصدر السيادة القومية ، وترجع اهمية نظرية حكومة الجمعية الوطنية الى مدى ما خلفته من آثار في كثير من دساتير الدول الحديثة ، على الرغم من أن هذه الدول لم تطبق نظريتها بحذافيرها . فالنظرية تبلغ في كثير من نواحيها حد المثل الأعلى ، ومن ثم كان من الصعب الأخذ بها في الدول الحديثة ، بالنظر الى حاجة هذه الدول الى سلطة تنفيذية قوية ، على حين أن نظرية حكومة الجمعية الوطنية من شأنها إضعاف السلطة التنفيذية وجعلها مجرد لجنة تابعة للمجلس . والملاحظ أن الدول الشيوعية اكثر من غيرها أخذاً بنظرية حكومة الجمعية الوطنية.فدساتير معظم هذه الدول تنص على ان المجلس هو المسئول عن تكوين الحكومة ، في الاتحاد السوفياتي مثلاً نجد ان السوفيات الاعلى (المجلس) له السلطة الحاسمة في تعيين وعزل مجلس الوزراء ، ولكن يقلل من أهمية هذا النص ان السوفيات الاعلى لا يجتمع الّا في فترات متباعدة ، وفي هذه الاثناء يتحمل (البريزيديوم) مسئولية الاشراف على الحكومة ، والبريزيديوم هذا ليس سوى لجنة ينتخبها السوفيات الاعلى من بين أعضائه ، لتمارس مهام رئيس الدولة ، وتمثله اثناء فترات عدم انعقاد السوفيات الاعلى وفي هذا ما يقلل من قيمة النظرية ، إذ أن قوام قوّة النظرية أنها تجعل الحكومة مسئولة مسئولية مباشرة وواضحة أمام ممثلي الشعب ، على حين أن ما يحدث فعلاً في الاتحاد السوفياتي أن المجلس لا يجتمع الّا في فترات متباعدة ، بحيث يتيح للبريزيديوم سلطة الاشراف على الحكومة آماداً طويلة ، مما يجعل العلاقة بين ممثلي الشعب والحكومة علاقة غير مباشرة(٧١) . وتطبيق هذه النظريات الثلاث يختلف من دولة الى اخرى ، فغالباً ما يكون الدستور مجرد تعبير عن مثل أعلى ، ولكنه يستعصي على التطبيق العملي ، غير أن قيام دستور في الدولة يدل على خروجها من عهد الحكم المطلق وانطلاقها نحو الحكم الديمقراطي ، واليوم لم يبق من بين دول العالم سوى قلّه صغيرة من الدول خلو من الدساتير ، ما زال الحكم فيها قائماً على أساس حكم الفرد الواحد ، أما باقي دول العالم فتنقسم الى ثلاثة أقسام : مجموعة الدول الامريكية وتأخذ بنظام الحكم الرئاسي ، مجموعة الدول الشيوعية

بنظام حكم الجمعية الوطنية ، أما بقية دول العالم فتأخذ بنظام الحكم البرلماني . ثم هناك عدة دول هي فرنسا وفنلندا وايرلندا واليابان والنمسا لا تـأخذ بـأي من النظم الثلاثة ، بل بنظم تمزج بين صفات أكثر من نظام واحد ، ففي كل من فرنسا وفنلندا والنمسا وايرلندا حكومة برلمانية ، الاّ أن رئيس الدولة ينتخب انتخاباً مباشراً .

يستخلص من ذلك أن التقسيم التقليدي لانواع الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية لم يعد يعبّر عن حقيقة الواقـع في النصف الثاني من القـرن العشرين ، فنظام الحكم الملكي لم يعد نظام حكم مطلق ، والحكومات الجمهورية لا تأخذ جميعاً بنظام حكم جمهوري ، أما نظام الحكم الارستقراطي فلم يعد له عمليّاً وجود واضح . والخلاصة أن دراسة انواع الحكومات لا تعطي صورة واضحة للواقع السياسي[٧٢] . فالنظرية شيء والتطبيق شيء آخر . فالدستور في حد ذاتـه لا يعني شيئاً اذا لم تنفـذ أحكامه تنفيذاً أميناً ونزيهاً ، والنظام السياسي ينبغي أن ينبع من النظام الاجتماعي . وما من شك أن أي نظام سياسي انما هو صـورة مجسّدة لـمدى التطور الـذي شهده المجتمع الذي يقوم فيه مثل هذا النظام . « وكما تكونوا يوّلى عليكم[٧٣]» . وقديماً قيل : قل لي أي شعب تقصد وأنا أعطيك الدستور المناسب له !

الهوامش

(١) انظر مزيداً من التفاصيل : رايموند كارفيلد كيتل : العلـوم السياسيـة ، الجزء الأول ، تـرجمة فاضل زكي محمد ، ص ٢٥ ـ ١٠٠ .

- Bluntschli, J.K: Theory of the State, in : Political Quarterly, Feb. 1915.
- Dowdall, H.C: The word «State» in : Law Quarterly Review , Jan. 1923.

(٢) انظر العرض الجيد الذي يقدمه هذا الكاتب :

- Merriam, C.E: History of Political Theories,New York 1924.
- Maine, H.S : Early History of Institutions, New York 1885.

(٣) انظر المزيد في : مارسيل بريلو : علم السياسة ، ص ١١١ ـ ١٥٠ .

- Macleod, W.C: Origin and History of Politics, New York 1931.
- Jellinek, G: Allgemeine Staatslehre, Frankfurt 1959.

(٤) للمزيد طالع في :

- Dunning, W.A: History of Political Theories, New York 1905.
- Kelsen, H.: Allgemeine Staatslehre 1940.
- Nawiasky, A: Allgemeine Staatslehre, 1958.

(٥) للمزيد انظـر:

- Boas, Franz: The Mind of Primitive Man, N.Y. 1911.
- Ford, H.J: The Natural History of the State, Princeton University Press, 1915.

(٦) انظر في :

- Lowie, R.H: The Origin of the State, New York 1907.
- Maine, H.S: Early History of Institutions, New York 1875.

(٧) طالع في هذا الكتاب القديم والمفصّل :

- Macleod, W.C: Origin and History of Politics, New york 1931.
- Paul, w.: The State, its origin and Functions, Glasgow 1918.

(٨) طالع في : روبرت ماكيفر : تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٩ ـ ١٠٠ .

وانظر كذلك المزيد في :

- George Burdeau: Methode de la Science Politique, Paris, Dalloz 1959, p. 435.
- Maurice Duverger: Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, Paris 1958. p.6.

(٩) انظر فيما يلي :

- Coker, F.W: Readings in Political Philosophy, New York 1914.
- Gettell, R.G: History of Political Thought, New York 1928.

(١٠) قارن مع :

- Thomas Hobbes: Leviathan (Deutsche Augabe) Frankfurt 1973.

وانظر كذلك : طعيمة الجرف : نظرية الدولة ، بيروت ١٩٧٣ ص ١٥ وما بعدها .

(١١) قارن مع :

- Harold Laski : The State in Theory and Practice,London 1956.
- M. Prelot: Institutions politiques et droit constitutionnel, Paris 1975.p. 189.

(١٢) انظر : لينين : حول الديمقراطية السوفياتية الاشتراكية ، دار التقدم/ فـرع طشقند ١٩٧٧ ، ص ٧ . المجلد ٣٠ من أعمال لينين .

- Rudolf Heberle: Hauptprobleme der Politischen Soziologie, Stuttgart 1967. PP. 55-78.
- Marx and Engels: Das Kommunistische Manifest .

(١٣) انظر : رايموند كارفيلد كيتل : المرجع السابق . ص ٢٦ . وانظر كذلك :

- Thomas Ellwein: Einführung in die Regierungsund Verwaltungslehre,Stuttgart 1966.

(١٤) انظر : رايموند كارفيلد كيتل : المرجع السابق . ص ٢٧ ـ ٢٨ . وانظر كذلك :

- Heller, H.: Staatslehre, Leiden 1934.
- Hofmann H.: Die Entstehung des modernen Souveränen Staates, Berlin 1967.

(١٥) قارن مع:

- Maste, E: Die Unterscheidung Von Staat und Gesellschaft und der Staatsbegriff, in: Aus Politik und Zeitgeschichte, Beilage Zur Wochenzeitschrift «Das parlament» B 4/ 66, 26 Jan. 1966, Bonn(W. Germany).

(١٦) قارن مع الكتاب التالي :

- Axel Görlitz: Handlexikon zur politikwissenschaft, München 1973, p. 430.

وبعض هذه افكار جاء معبراً عن آراء المؤلف . ولهذا يرجى المطالعة في :

- Snyder, L. The Dynamics of Nationalism, 1964.
- Hayes, C.J: The Historical Evolution of Modern Nationalism, N.Y. 1948.

(١٧) انظر تفاصيل هذا الموقف في الكتب التالية :

— Cohen, C: Communism, Fascim and Democracy, N.Y. 1964.

(٨٦) انظر المزيد في :

— Greifenhagen, M.: Der Totalitarismusbegriff in der Regimenlehre, in: Politische Viertel-jahresschrift IX/ 3- September 1968. (372-397) (Köln, W. Germany).

(٦٩) التفاصيل في :

— Kluxen, K: Parlamentarismus, Berlin 1967.

— Sait, E.: Democracy, N.Y. 1929.

(٧٠) انظر :

— Dealey, J.Q: The State and Government, N.Y. 1921.

(٧١) انظر المزيد حول النظام السوفياتي :

— Ford, G: Dictatorship in the Modern World, Minneapolis 1935.

(٧٢) انظر :

— Follett, M.P.: The New State, Longmans Green, N.Y. 1918.

وانظر كذلك : احمد حمدي محمود : الف باء السياسة ، القاهرة . ص ٥٠ ـ ٥٥ .

(٧٣) هذا التعليق القصير من صلب العقيدة الإسلامية التي ترى أن طبيعة الشعب تحدد طبيعة الحاكم . وهذا الموقف لا ينسجم قطعاً مع نظرية « البطل » التي تدعي بانه صانع الشعوب !

الفصل السادس

الجماعات السياسية

نعني بالجماعات السياسية تكتلات نشأت بحكم المصالح بين مجموعة بشرية معينة هدفها رعاية مصالح الأعضاء المتكتلين بحكم مهنهم أو مصالحهم بوجه عام ، وهي تعمل في سبيل الدفاع عن حقوقهم وكسب الجديد لهم وتنصرف الى الدفاع عن هذه المصالح والاشتغال بالسياسة وخوض المعترك في وجه الحكومة ومعارضتها (من الاحتجاج الى الاضراب .. الخ) ، وتكثر هذه التجمعات في الدول الديمقراطية ذات النظم البورجوازية ، وأهمها الأحزاب السياسية والقوى البلوتكراسية ، أي النقابات والصفوة وجماعات الضغط وتكتلات رأس المال وغيرها [١] ، ونقدم هنا عرضاً موجزاً عن هذه الجماعات :

١ ـ الأحزاب السياسية :

تلعب الأحزاب دوراً هاماً في النظم السياسية المختلفة ، نظراً لما تتمتع به الأحزاب من قدرة على تنظيم وتجنيد الجماهير ، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها اداة وسيطة بين الجماهير والسلطة وما يمثله ذلك من عقبة أمام تأثير الجماهير المباشر على السلطة من حيث اختيار أعضائها والرقابة على أعمالهم [٢] . ويصفها اندريه هوريو بانها تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ، بهدف الوصول الى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة [٣] . وخلاصة القول ان الأحزاب السياسية تعرف في حياتها اليومية ببرنامجها او بنوعية المنتسبين اليها اكثر مما تعرف بتنظيمها . والحزب ، هو بصورة رئيسية ، مجموعة او فئة ذات طابع خاص تعرف في المجتمع السياسي « كنخبة » لا بسبب عقيدتها ، او بسبب أنها تمثل طبقة اجتماعية ، بل بفضل تنظيمها ، ولانها تشكل ماكينة تعمل من أجل استلام السلطة [٤] . هذا التأويل يعكس الى حد بعيد وضع الأحزاب الامريكية . أما العلامة هانز كلسن فيعرفها بانها « تكوينات تجمع أشخاصاً لهم نفس الرأي تضمن لهم التأثير الحقيقي على ادارة الشئون العامة » [٥] . وجاء في كتاب فوزي ابو دياب « ان

الحزب السياسي هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز اداري وهيئة موظفين دائمين كما أن لها أنصاراً عديدين ينتمون الى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ، ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب/هو الذي يدفع بهم الى الانتماء الى الأحزاب ، اذ ان الحزب السياسي هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه »[٦] .

وتبرز التعاريف السابقة عنصرين : التنظيم من جهة والهدف السياسي من جهة ثانية . ولا شك أن التنظيم مهم جداً ، ان الأحزاب السياسية هي « أجهزة متماسكة » ، اذ بدون هذا التماسك والتنظيم ، لا تستطيع لا الاستمرار ، ولا الدخول في الجسم الانتخابي ، ولا العمل بفاعلية من أجل الوصول الى الحكم والالتزام بتحقيق برنامج سياسي . ولكن بحسب المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك بحسب الانصار الذين تعمل الأحزاب على اجتذابهم ، يمكن للتنظيم ان يرتدي اشكالاً مختلفة[٧] ، ومن المفيد بهذا الشأن ، اجراء المقارنة بين أحزاب الكادرات والاحزاب الجماهيرية ، وفيما خص هذه الأحزاب الأخيرة من المفيد التمييز بين احزاب المناضلين واحزاب الناخبين .

١ ـ أحزاب الكادرات : وهي بصورة خاصة أحزاب أعيان ، تتوجه إلى أنصار يقيمون في يمين المروحة السياسية أو في الوسط عند أقصى حد. في فرنسا يُشكل الحزب الراديكالي مثالاً ممتازاً لحزب «الكادرات » وهناك أحزاب مشابهة لهذه في بريطانيا وغيرها[٨] .

٢ ـ أحزاب الجماهير : ظهرت هذه الأحزاب في البلدان الغربية مع نمو الأفكار الاشتراكية ، ثم الشيوعية . فأحزاب الكادرات لا تشكو ،في اقتصاد من النمط الرأسمالي ، من قلة المال لكونها أحزاب أعيان وأحزاب يمينيّة ، بعكس ما هي عليه أحزاب اليسار بكل تأكيد. ومقابل المساهمات المهمة التي يقدمها الى اليمين الأثرياء والمؤسسات المزدهرة ، عمدت الأحزاب الاشتراكية الى زيادة عدد المنتسبين اليها ، وبالتالي زيادة عدد الاشتراكات . وفضلاً عن ذلك ، ونظراً الى التزامها بتحقيق نظام اجتماعي جديد سعت الأحزاب الاشتراكية الى دعم الناخبين وإحاطتهم بعدد كبير من المناضلين ما امكن[٩] . وتدعو الحاجة الى التنظيم اكثر فأكثر في أحزاب الجماهير بسبب أحجامها ، وايضاً بسبب كونها حاملة مُثُل تناقض النظام الاجتماعي القائم ، يتوجب عليها دعم ناخبيها والمحافظة على تلاحم مناضليها ثم مراقبة نوابها وممثليها . انما تجب الاشارة الى ان هذا الانضباط المفروض على المنتسبين وعلى النواب هو أشد صرامة في الأحزاب الشيوعية مما هو عليه في الأحزاب الاشتراكية ، فالمركزية الديمقراطية ، عند الأولى تدعي أنها توفق بين الحرية (حرية المناقشة ، انتخاب المسئولين على كل المستويات) وبين السلطة وخضوع الأقلية للأكثرية ، والالتزام الشديد بالتعليمات الصادرة عن القمة . ولكن الانتخابات ليست في الواقع الا تصديقاً : فاختيار القادة واختيار الاتجاهات السياسية كلها تعود الى القمة . اما

الأحزاب الاشتراكية ، حتى ولو كان تأثير القادة مؤكداً ، فان الديمقراطية فيها أصح ، وقد يحدث ان تتوفر الانضباطية داخلها بالنسبة الى قرارات حاسمة وأساسية[١٠] .

٣ ـ أحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين : ظهرت احزاب المناضلين كتشكيلات سياسية جماهيرية ، فالاشتراكيون والشيوعيون يعملون على كسب أعضاء فاعلين ، رجالاً ونساء مؤمنين بقيمة المؤسسة السياسية ، وعازمين بصورة شخصية على تحقيقه . وبالامكان القول ، في الوقت الحاضر ، بوجود نمط آخر من الأحزاب في اليمين او في الوسط ، ذي اتباع كثر ، دون ان تكون هذه التشكيلة السياسية بالضرورة موحدة ، تجمعها عقيدة سياسية ذات معالم ثابتة واضحة . ويقال عن مثل هؤلاء بأنهم « لقطاء الأحزاب »[١١] .

ومع تعدد أنواع الأحزاب السياسية ، تعددت كذلك نظمها في الديمقراطيات المعاصرة . ونقصد بنظام الأحزاب عدد الأحزاب السياسية في البلد الواحد لما يؤدي اليه ذلك من تغيير في جوهر عمل المؤسسات الدستورية وطريقة قيامها بوظائفها . ويميّز علم السياسة بين ثلاثة أنظمة للأحزاب في الديمقراطيات المعاصرة ، هذه الأنظمة هي :

١ ـ نظام تعدد الأحزاب : ويقوم على وجود ثلاثة أحزاب فاكثر في البلد الواحد ، كذلك يدخل في هذا النظام وجود عدد كبير من الأحزاب مع تمتع حزب واحد من بينها بمركز الحزب المسيطر.

٢ ـ نظام ثنائية الأحزاب : وهو يعني وجود حزبين كبيرين يتبادلان القيام بوظيفتي الحكم والمعارضة حسب الأغلبية التي يحصل عليها كل حزب في الانتخابات العامة ، ويوجد هذا النظام في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية .

٣ ـ نظام الحزب الواحد : وهو يعني الوجود الفعلي او الرسمي لحزب وحيد يحتكر النشاط السياسي في الدولة . وقد نشأ نظام الحزب الواحد في العصور الحديثة في كل من روسيا الشيوعية والمانيا النازية وايطاليا الفاشية ، والواقع انه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية من حيث المبادىء الاجتماعية والسياسية ، الا انهما يتفقان كثيراً من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادىء . والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم ، ولذلك نجد ان اعضاء الحزب لا يقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم[١٢] .

٤ ـ وظائف الأحزاب السياسية : ترجع أهمية الأحزاب السياسية في عصرنا الحاضر الى انها تقوم بالوظائف الآتية[١٣] :

١ ـ تربية المواطنين سياسياً ، ومساعدتهم في تكوين وبلورة آرائهم السياسية ، علاوة على تمكينهم من التأثير على الشئون العامة بضم جهودهم المتفرقة .

٢ ـ تكوين كادرات من المواطنين المتدربين على قيادة العمل الوطني في شتى المجالات .

٣ ـ المساهمة في تنمية الاتجاهات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتقدم الوطني ، وقيادة الجماهير لتنفيذها ، وذلك بالاضافة الى إقامة حوار يسمح للجماهير بالاختيار بين البرامج والاتجاهات المختلفة .

٤ ـ منع استبداد الحكومة والمساهمة في كشف أخطائها ، سواء من جانب أعضاء الحزب للحكام . او من جانب أحزاب المعارضة في حالة تعدد الأحزاب السياسية . « فوجود حزب معارض للحكومة هو مانع يحول دون استبدادها » .

٥ ـ يعتبر وجود الأحزاب السياسية ضرورياً لتأكيد المعارضة وامكانية التغيير السلمي للحكام . ولولا الأحزاب السياسية لأصبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي .

ورغم الوظائف الهامة التي تقوم بها الأحزاب السياسية إلّا ان جانباً من الفكر السياسي المعاصر قد وجه الى هذه الأحزاب حملة عنيفة واعتبرها أحد الأسباب الرئيسية في تشويه الديمقراطية (١٤) . ويمكن اجمال الانتقادات الموجهة الى الأحزاب السياسية فيما يلي :

١ ـ قيام الأحزاب السياسية على تنظيم اوليغارشي ، مما يؤدي الى سيطرة أقلية على الحزب ، وتحديدها لبرامجه واتجاهاته .

٢ ـ ان الأحزاب السياسية لا تعتبر مرآة صادقة للرأي العام ، حيث تلجأ الأحزاب المعاصرة الى تشويه الرأي العام بشتى الوسائل ، والتأثير عليه والانحراف به لما يخدم أهداف الحزب ومصالحه الخاصة .

٣ ـ خضوع البرلمانيين من أعضاء الحزب لتعليمات وتوجيهات الحزب وقادته ، مما يؤدي الى احلال المناورات السرية والاتفاقات الخلفية محل المناقشات العلنية في البرلمان ، مما يؤثر على الصالح العام وعلى الصالح الحزبي . ويوصف النواب في ظل النظام الحزبي بأنهم ليسوا اكثر من مجموعة من الوجوه التي تتغيّر . فهم محاربون في خدمة الحزب وشخصياتهم قليلة الأهمية ، لأن السبب الوحيد لوجودهم هو ضمان التمثيل العددي للحزب بما يتفق مع نسبة الأصوات التي حصلوا عليها لا لأنفسهم كمنتخَبين ، ولكن له كحزب .

٤ ـ ان الاتجاه المعاصر للأحزاب السياسية نحو التركيز المتزايد للسلطة في أيدي قلة من قادة الأحزاب ، قد أدى الى الاقلال من تأثير أعضاء الحزب على قادته ، كما أدى الى زيادة الاتصالات الرأسية والتقليل من دور قواعد الحزب .

٥ ـ كذلك أدى الاتجاه المعاصر للأحزاب السياسية نحو اخضاع أعضاء هذه الأحزاب لنظام تأديبي صارم ، وممارسة دعاية واسعة لصالح برامج الحزب وقادته ، ادى ذلك الى إحلال الطاعة والاعجاب محل النقد والمناقشة من جانب أعضاء الحزب وقواعده . وغنيّ عن البيان ان هذه الانتقادات تزداد اهميتها وتظهر خطورتها في الدول المتخلفة حيث ادت الأحزاب التقليدية في هذه الدول الى إفشال محاولات تطبيق

الديمقراطية في صورتها التقليدية ، وهذا ما حدث مثلاً في السودان في ظل دستور سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٤ (١٥) .

٥ ـ وسائل الأحزاب السياسية : تحاول جميع الأحزاب ان تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء ، وتستعمل الأحزاب في سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمي الى اشباع شتى رغبات الأفراد (١٦) ويمكن إجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب في الآتي :

أ ـ الوسائل السياسية : تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر وهي : التمثيل النيابي ، والمناقشة والاشتراك في الأعمال الادارية والقضائية . ففيما يتعلق بالتمثيل النيابي تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الأعضاء ونجاحهم في إسناد المناصب النيابية والادارية اليهم ، وهؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدوّن يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب في مختلف المراكز الادارية . أما عنصر المناقشة في الوسائل السياسية ففائدته هي تحقيق التماسك داخل الحزب ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء الحزب ، ولا يخفى أن المناقشة العلنية حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمي الى كسب الأنصار بقدر ما ترمي الى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء . والعنصر الثالث وهو الاشتراك في الأعمال الادارية والقضائية ، يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه ، مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ ، حتى اذا نجح الحزب في الوصول الى الحكم ، تمكن من وضع السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على أزمة الحكم ، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية التي لأعضائه ، ثم يعهد في تنفيذها الى الهيئة الادارية التي يكون أنصاره قد احتلوا مناصبها ، ويظهر هذا بوضوح تام في المملكة المتحدة ، وبوضوح أقل في الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن وحدة المبدأ هذه لا تظهر بمثل هذا الوضوح في الدول ذات الأحزاب المتعددة . وقد تلجأ بعض الأحزاب الى اثارة شعور الافراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي ، ويحدث هذا بصفة خاصة في مبدأ تكوينها ، وان كان بعضها يظل مستخدماً هذا السلاح طوال فترة حياته ليستميل اليه أنصاراً جدداً ولكن مع تخفيف حدته . كما تعمد الأحزاب عادة الى الهجوم على الأحزاب الأخرى صوناً لسلامة التماسك والتضامن بين أعضائها، وتوثيقاً للشعور بالوحدة فيهم . ولا شك ان هذه الوسيلة تثبت في نفوس أعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم هم ذوو الخلق الكريم وأهل الفضل الحقيقيون في الشعب ، وان من عداهم من أعضاء الأحزاب الأخرى ليسوا الا منافقين وانتهازيين . وفي الوقت نفسه تستفز هذه الوسيلة شعور أنصار الحزب وتغريهم بمهاجمة خصومه بدون وجه حق ، او بسبب اساءة الفهم ، مما يزيد من تماسكهم وتضامنهم . من هذا يتضح ان وجود خصوم للحزب يقوي من معنوياته ويزيد من قوته ما دام له شعبية كبيرة وأعوان يؤمنون عن عقيدة واقتناع بكافة مبادئه

وأساليبه وتطلعاته (١٧) .

ب ـ ادماج المصالح الخاصة في المصلحة الوطنية : تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية ، عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية . ويستوي في ذلك جميع الأحزاب حتى الهدّام منها ، فهي دائماً تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة ، وكثير من هذه الأحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأييد العام من الشعب ، حتى ولو كان واضحاً أن هدفه هو القضاء على الدستور والقانون (١٨) .

جـ ـ أمل الانتصار : يظل الحزب محتفظاً بكيانه وقوته ما دامت قلوب أنصاره عامرة بأمل الانتصار ، وما يستتبع ذلك من السيطرة على السلطة السياسية في الدولة ، ويتفكك الحزب وينفضّ من حوله الأعضاء اذا ما وهنت فيه هذه الروح او انعدمت . غير انه توجد مجموعة صغيرة من الأحزاب تظل محافظة على كيانها رغم شعورها باستحالة الانتصار ، ولعل السبب في استمرار بقاء مثل هذه الأحزاب يرجع الى نزوع اعضائها الى التضحية وايمانهم « بالخلود » (١٩) .

د ـ الوسائل القهرية : تستعمل بعض الأحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها . والعنف على نوعين : العنف السافر والعنف المستتر . أما النوع الأول فتستخدمه الأحزاب في الدول ذات الحكم المطلق ، مثل الحزب النازي الألماني والحزب الفاشستي الايطالي ، وتتمثل وسائل العنف في الزج بالناس في معسكرات الاعتقال دون محاكمة ، والارهاب السياسي وتطبيق نظام البوليس الخاص وما الى ذلك من طرق القمع والتنكيل لاشاعة الرعب في قلوب المواطنين . أما احزاب الدول الديمقراطية فتأخذ بوسائل العنف المستتر ، وهي تتمثل في اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي والضغط الاجتماعي والنفسي ، وان كان بعض هذه الأحزاب لا يتورع عن اللجوء الى العنف السافر (٢٠) .

هـ ـ وسائل الاتصال : بعض الأحزاب تفرض زيّاً رسمياً لاعضاءها ، بهدف بث روح الحرب في صفوف الأعضاء ، كما هو الحال في العديد من التجمعات الحزبية الفاشية (٢١) .

وتستعمل الأحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب ، من صحف وراديو وتلفزيون ومدارس وما اليها من الوسائل الاخرى للتأثير في الرأي العام وكسب تاييده . وفي الدول التي تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم المدارس لخدمة الحزب المسيطر ، كما تخضع الصحف والاذاعة لرقابته الشاملة . وفي الدول الغربية تسيطر الأحزاب الموالية للصهيونية على وسائل الاعلام وليس لها من عمل سوى بثّ روح الكراهية والحقد ضد الشعوب العربية ، وذلك بعرض أفلام دعائية مغرضة او تشويه

حقائق الدين الاسلامي الحنيف . والمعلوم ان الصهيونية تستعمل سلاح (الجنس Sex) مع قادة الأحزاب في الدول الغربية وتلتقط لهم صوراً في أوضاع جنسيّة مخزية لتكون سلاحاً لها لاشهارها عند تمرد أي حزب على سياسة الصهيونية . وهكذا تحرص الدوائر الصهيونية والماسونية والعنصرية على مواصلة السيطرة على وسائل الاعلام من صحف وإذاعة وتلفزة ودور النشر ووضع هذه الوسائل في خدمة الأحزاب « الديمقراطية » شكلاً !.

٢ ـ الأحزاب السياسية ولعبة الديمقراطية :

لا بد لنا أن نسأل : ما هي العلاقة بين « الديمقراطية » والأحزاب السياسية ؟ الواقع ان الاجابة عن هذا السؤال تتفرع الى شقين : الشق الأول ويتعلق بمعرفة : هل يوجد ارتباط بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ، وبمعنى آخر ، هل وجود الأحزاب السياسية يعتبر أمراً ضرورياً للديمقراطية ؟ الشق الثاني ويتعلق بمعرفة العلاقة بين الديمقراطية وتعدد الأحزاب السياسية ،وبمعنى آخر هل تستلزم الديمقراطية تعدد الأحزاب السياسية ؟ وفيما يتعلق بضرورة الأحزاب للديمقراطية ، يؤكد جانب من العلماء الغربيين ان الأحزاب ضرورة للديمقراطية ، وانه لا يتصور ديمقراطية بدون أحزاب ويعبّر عن ذلك العلامة الألماني كلسن عن ذلك قائلاً : « انه من الوهم او النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن ان توجد بدون الأحزاب ، ذلك انه مما لا يحتاج الى بيان ، ان الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الارادة العامة . الديمقراطية هي دولة الأحزاب » (٢٢) ولكن هذا الربط بين الديمقراطية والأحزاب يؤدي الى تناقض لا يمكن إنكاره ، وهو ما يطلق عليه العلاّمة الفرنسي موريس دوفرجيه اصطلاح « التناقض الديمقراطي » ، وخلاصة رأيه : « ان القول بأنه لا يمكن تكوين رأي والقيام باختيار حقيقي في الانتخابات ، وقيام حكومة تعبّر عن ذلك كله بدون أحزاب سياسية ، يتناقض مع التطور المعاصر للأحزاب السياسية ، والذي يتجه الى سيطرة أقلية على هذه الأحزاب مما يتنافى مع حقيقة الديمقراطية ، وبذلك يحدث التناقض بين الديمقراطية والأحزاب السياسية (٢٣) ، ومن هنا قيل انه لا يوجد ارتباط حتمي بين الديمقراطية والأحزاب السياسية ، وانه من المتصور قيام ديمقراطية بدون أحزاب ، وان الديمقراطية في صورتها المطلقة كما نادى بها روسو ، لا تستقيم الا في مجتمع لاحزبي . ومن ناحية أخرى فان التاريخ يؤكد وجود أنظمة بها أحزاب سياسية متعددة ، ومنها ما لا تعتبر نظماً غير ديمقراطية فقط ، بل تعتبر نظماً ضد الديمقراطية ، فوجود الأحزاب لا يعني بالضرورة وجود الديمقراطية .

والواقع ان الخلاف الاجتهادي لا يجب ان يحجب عنا حقيقة واقعة ، وهي ان الأحزاب موجودة بالفعل ، وأنها أمر مسلم به من جانب كل الديمقراطيات المعاصرة ، سواء في ذلك الديمقراطيات التقليدية ، أو الديمقراطيات الماركسية ، او التجارب

الديمقراطية في دول العالم الثالث[٢٤] . وان الذي يفرّق بين الديمقراطيات المعاصرة ذات الاتجاهات المختلفة هو موقف كل منها من مسألة تعدد الأحزاب السياسية . وفي محاولة للإجابة عن السؤال الخاص بمسألة ما اذا كان تعدد الأحزاب السياسية يعد شرطاً ضرورياً للديمقراطية ، قامت هيئة اليونسكو بتحقيق بين الفلاسفة والمفكرين السياسيين ، انتهت فيه الى ان الرأي منقسم بين أربع اتجاهات :

ـ فالبعض يرى أنه لا توجد ديمقراطية دون تعدد الاحزاب السياسية .

ـ وذهب اتجاه آخر الى انه يمكن أن توجد ديمقراطية بدون أحزاب سياسية .

ـ بينما ذهب اتجاه ثالث الى القول بان نظام الحزب الواحد يتفق مع الديمقراطية في المجتمعات التي يوجد فيها تجانس اجتماعي وتتماثل فيها المصالح الاجتماعية بحيث لا توجد فيها منازعات سياسية كبيرة .

ـ واخيراً ذهب اتجاه رابع (معظمه من الفلاسفة الماركسيين) الى القول بانه لا يوجد سبب لتعدد الاحزاب في المجتمع الاشتراكي ، وذلك على أساس أنه لا توجد في المجتمع الاشتراكي اختلافات عميقة في الرأي وان نظرية الحزب الحاكم محددة على أساس معايير علمية وليست مسألة تتعلق بالرأي . واذا كانت الديمقراطية تعني تحقيق الحرية الفعلية للجميع ، وان تعدد الاحزاب السياسية قد يساعد على تحقيق ذلك ، وقد يكون عقبة أمام تحقيق هذا الأمر . لذلك فانه يجب التفرقة ـ بحق ـ بين الدول المتقدمة والدولة المتخلّفة[٢٥] .

ـ ففي الدول المتقدمة التي وصلت الى مستوى مرتفع من التقدم المادي والتكنولوجي وكفلت المستوى المعقول للحياة لكل أفرادها ، في هذه الدول يتفق تعدد الاحزاب مع الحرية ، وبذلك يكون تعدد الاحزاب السياسية ضرورة من ضرورات الديمقراطية حيث يكون التعدد الحزبي وليد التوازن الاجتماعي في المجتمع[٢٦] .

ـ أما في الدول المتخلفة فان تعدد الاحزاب السياسية قد يأخذ صوره شكلية بحتة ، ولا يعبر عن الحقائق الموضوعية لحياة المجتمع ، حيث تكون الاحزاب السياسية ـ في الغالب ـ قطاعات متعادية ، تتنافس على السلطة من أجل تحقيق مصالحها والدفاع عن امتيازاتها . ومن ثم فقد يكون نظام الحزب الواحد في بعض الظروف ، وهو النظام الملائم لبعض البلدان المتخلفة لما يقوم به من تعبئة للجماهير نحو التقدم[٢٧] .

والخلاصة فيما يتعلق بمدى تطلب الديمقراطية تعدد الاحزاب السياسية ، انه لا يجب اتخاذ موقف فكري مسبق مبني على اعتبارات نظرية مجردة ، انما يجب مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة ، وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن ظروف هذا المجتمع أو ذاك

تسمح بالأخذ بنظام تعدد الاحزاب أو أنها تقتضي الأخذ بنظام الحزب الواحد . وسواء أخذت الدول بنظام تعدد الاحزاب أو بنظام الحزب الواحد ، فان الأمر الهام ، هو ضرورة ضمان اشتراك جميع افراد الشعب في ممارسة السلطة ، كما يجب أن يتيح النظام الديمقراطي امكانية تكوين الرأي والتعبير عنه ، بالاضافة الى إمكانيّة التغيير السلمي للحكام[٢٨] .

٣ ـ جماعات الضغط

تتكون هذه الجماعات « كجماعات مصالح مشتركة » وتدافع عن هذه المصالح بكافة الوسائل المتوفرة في نطاق القانون[٢٩] . وتتمثل القوى الضاغطة في مطالب ترفع الى ذوي الشأن وفي احتجاجات واضرابات واخطرها اضرابات العمال في سبيل تحسين وسائل العمل وزيادة الاجور[٣٠] . وتعمل الحكومات اليوم جاهدة على علاج ارتفاع الاسعار والتوفيق بين ارباب العمل والعمال ، كما ينشأ ضمن النظام السياسي في الدولة مجلس اقتصادي أو لجنة مختصة للتوفيق بين الاسعار والاجور حتى لا يؤدي اتساع الهوة الى موجة من التذمر والى تهديد النظام السياسي[٣١] . وان مصالح القوى الضاغطة قد تطغى على العدالة والنظام القائم ويتطلب الوضع اتخاذ اجراء حاسم في حالة فقدان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه القوى ، فقد تزعج القوى الضاغطة السلطة التنفيذية فتسارع بارضائها وتغيير التشريع باجراء سريع غير سليم ، كما قد تهدد الاضطرابات السلطة التشريعية مما يترتب عليه مبادرتها بطلب تنحي السلطة التنفيذية عن الحكم تبعاً لعجزها عن معالجة المشكلة مما يزيد في اتساع الهوّة بين أدوات الحكم[٣٢] .

والقوة الضاغطة جماعة أساسها الحركة ، وقد يصحبها انفعال وشدة ، وهي من أهم التحركات السياسية للجماعات ومن اقوى التجمعات للاجيرين والعمال والفنيين للمطالبة بالمزيد من الحقوق ، وهي منابر داخل الجماعة السياسية وتخرج منها نداءات مدوية[٣٣] . ولكل جماعة من جماعات الضغط اختصاص ، وكل منها يمثل مجموعة تباشر عملاً أو مهنة ، ولها فرصتها في استخدام القوى الضاغطة لمطالبة المسئولين بتحقيق رغباتهم والاستجابة الى شكاواها واحتجاجاتها . وبينما تسعى الاحزاب الى امتلاك السلطة ، تبقى جماعات الضغط خارج السلطة . جماعات الضغط تؤثر في الرجال القابضين على زمام السلطة ، لكنها لا تحاول أن ترفع رجالها الى سدّة السلطة[٣٤] . ومصطلح القوى الضاغطة هو في قاموس السياسة الانجلوسكسونية وفي صميم الديمقراطيات الغربية وتسمى (Pressure Groups) ولوبي[٣٥] .

ويقصد بالعبارة الاولى استخدام جماعة متضامنة ظاهرة للتعبير عن مطالبها للحكومة والمسئولين في رفع الاجور أو تنقيح التشريع لصالح طائفة من الاجيرين أو الحرفيين أو تخفيف بعض القيود التي تزعم أنها مجحفة بها أو تقرير أعفاءات لها وتغيير القوانين لمصلحتها . وتأسيساً على هذا تشمل شرطين هما :

١ ـ استخدام ضغط وهو نوع من القوة ، ويتعين أن يكون بعيداً عن العنف وسائر وسائل شق عصا الطاعة والاّ يصبح الأمر اشاعة الفوضى والاضطراب، فلا يباشر الضغط بتحطيم الاملاك العامة والخاصة وعرقلة المواصلات وارهاب الناس في الشوارع ونهب الحوانيت والتقتيل .

٢ ـ ان يكون الضغط جماعياً يباشر في حدود خطوط معينة لفترة تبدي فيها الجماعة احتجاجها وامتعاضها من السلوك المتبع في رعاية مصالحها ، وسرعان ما تعود الى حياتها العادية انتظاراً للاستجابة الى مطالبها ، مثال ذلك الاحزاب أو المسيرة السلمية المنتظمة كمسيرة مئات الالاف من السود من قراهم ومدنهم في الولايات المتحدة الامريكية الى واشنطن وغيرها للاحتجاج على سياسة التفرقة العنصرية ، وكذلك اضراب عمال الموانىء وشحن السفن والمواصلات وغيرها ، للمطالبة بزيادة الاجور(٣٦) .

ويرمز بكلمة «لوبي» الى المفازات وغرف الانتظار والداخل ويُعنى بها ايضاً الاشخاص الذين يترددون على المجالس التشريعية للتأثير في أعضائها لمصلحتهم ، وهم ينشدون من رجال الحكومة وممثليهم في المجالس النيابيّة أن يستجيبوا لمطالبهم وان يؤيدوا القوانين التي تخلع عليهم المزيد من الحقوق ، وهذا الممر أو غرفة الانتظار بمثابة المأوى لحقوق الجماعة ، ومنها يتوجهون لتفسير مطالبهم والدفاع عن حقوقهم ، وتتمثل فيها ما يشبه المنابر لتأييد حقوقهم ضمن الاطار العام للنظام والقوى السياسية الدائمة الحركة والتي يتعين المحافظة باستمرار على توازنها ووقايتها من الاضطراب والفوضى(٣٧) .والقوى الضاغطة لها أهميتها ونشاطها في البلدان الديمقراطية خاصة ، فهي المعبّر القوي عن مطالب الجماعات في ميادين الاقتصاد والتجارة والاجتماع والمهن والعمل الخ ... وكل قوة لجماعة معينة تنبىء عن نشاطها في الدفاع عن مصالحها في مشاركتها مصالح ورغبات ومطامح جماعية وتعمل بتعبيرها عن هذه المصالح في التأثير على مجرى الامور ، وخاصة في بناء الحكومات لسياسة عامة لحماية هذه المصالح واتساع أغراضها . وبين الحين والحين يحلو لزعماء الجماعات الضاغطة الاعلان عن عدم رغبتهم في التدخل «بشئون السياسة»(٣٨) . وفي هذا الزعم ما يثير الدهشة . فالتدخلات في الجهاز الحكومي عديدة والاتّصالات مع المسئولين تتابع بدقة وهي يومية . فكيف نوفق بين هذه الوضعية وبين الزعم بعدم الاشتغال بالسياسة الذي يعلنه قادة المنظمات المهنية وكذلك قادة التجمعات ذات النزعة الايديولوجية ؟ وهل الأمر هنا يتعلق بتصريح صادق نتيجة قصر نظر أو بارادة خداع متعمّدة ؟ ان ارادة التأثير على السلطات قليلاً ما تكون موضوع مناقشة والمتهمون بذلك تقل مدافعتهم عن انفسهم شيئاً فشيئاً ، الاّ ان الدعاية التي تقوم بها الجماعات في هذا الجزء من نشاطهم تظل قابلة للتغيّر . والمنظمات التي تلجأ الى انصار من جماهير الشعب (فلاحون، مؤسسات صغيرة ومتوسطة) لا تخفي عادة تدخلاتها . الاعمال الكبرى ، خصوصاً المصالح المالية ، تعالج اكثر الاحيان بالسرية التامة ، ومع ذلك ليس هناك صورة واضحة تماماً عن كيفية نشاط هذه الجماعات ، نظراً لتعقّد العلاقات وتشعّبها . والصور الواضحة هي الاتصالات المباشرة أو الاحتجاجات والدعوة ووسائل الاعلام والاضراب والرأي العام(٣٩) .

وعموماً فان للجماعات الضاغطة دوراً هاماً في السياسة التشريعية وقد وصفها العلامة جبرائيل الموند بانها « البُنى المتخصصة للتعبير عن المصالح الذاتية»(٤٠) . ويجب أن نشير هنا ان القوى الضاغطة باستخدامها مطامع جماعة معينة دون أن تعطي اعتباراً للصالح الوطني تمثل خطراً على اقتصاديات البلاد وميزانيتها ورؤوس أموال الشركات وارباحها والنظام الاجتماعي . واذا زادت مكاسبها عمّا يمكن للشعب كمجموع أن يتحمله من أعباء أدى ذلك الى اختلال التوازن السياسي والاقتصادي وزيادة التضخم واشتداد الغلاء فينتشر التذمر في مختلف الفئات ، وكل يطلب المزيد دون مراعاة الصالح العام ، في أن مقابل كل كسب يجب أن يقوم المواطن بتضحية في سبيل انعاش البلاد ودفع اداة الحكم ودولاب العمل الى الامام . كما لاحظ المتخصصون أن القوى الضاغطة وهي تمثل هيئات مختلفة تتباين في حاجاتها وانه كلّما اشتد ضغطها ابتعدت عن طريق الحق والعدالة وما تطالب به الجماعات، ويترتب على ذلك أن تصبح كابوساً خطيراً يهدد الديمقراطية بدلاً من أن تكون قوّة معبّرة عنها(٤١) .

يختلف مدى نشاط جماعات الضغط في النظام الرئاسي عنه في النظام البرلماني ، فهو أقوى وابعد أثراً في النظام الرئاسي ، خاصة في أمريكا ، للاسباب الآتية :

١ ـ مبدأ فصل السلطات الذي تأخذ به النظم الرئاسية ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل اقرار القوانين المختلفة ، ولا يتم هذا الاتفاق الاّ عن طريق الضغط على كل من الرئيس والمجلس ، فالنظام الرئاسي اذن مرتع خصب لنشاط جماعات الضغط(٤٢) .

٢ ـ عاصمة الولايات المتحدة الامريكية (واشنطن) تختلف عن عواصم العالم من حيث أنها أقل من هذه العواصم كثافة في السكان ، ومعظمهم يعتمدون على الحكومة في كسب مُعيشتهم ، فهي بهذا الوضع منفصلة مادياً عن المراكز الصناعية والتجارية والاجتماعية في الدولة ، على حين أن مقر حكومات الدول الاخرى في مدن كبرى تعتبر المركز الرئيسي لجميع اوجه النشاط في الدولة . ففي الولايات المتحدة اذن انفصال اجتماعي بين أعضاء الحكومة واعضاء المجلس من جهة ، وبين أرباب الصناعة والزراعة والتجارة من جهة أخرى ، مما استلزم قيام اللوبي لعرض وجهات نظر واحتياجات الجماعات المختلفة التي يتكون منها الشعب الامريكي ، وهو ما لا لزوم له في الدول الاخرى على هذا النحو ، نظراً لأن الاتصال وثيق بين السلطة الحاكمة وبين مراكز النشاط المختلفة لاجتماع الفريقين في منطقة العاصمة(٤٣) .

٣ ـ الولايات المتحدة تختلف عن الدول الاوروبية من ناحية الحجم ، وتنوع أوجه النشاط ، بحيث لا يمكن لأي مدينة أمريكية ، حتى مدينة نيويورك نفسها ، أن تدّعي انها مركز الحياة في الدولة . فكبر حجم الدولة وتنوع النشاط الاقليمي يحتمان على الحكومة المركزية أن تبني سياستها على أساس التوفيق بين المصالح الاقليمية ، والواقع أن النظام الفيدرالي قام أساساً لحماية الطبائع والمعالم الخاصة لكل ولاية من الولايات ، لا القضاء عليها[٤٤] .

أما في البلاد ذات النظام البرلماني ، وخاصة المملكة المتحدة ، فان وظيفة جماعات الضغط تختلف عن ذلك فمصدر النشاط السياسي هناك هو الحكومة وحدها ، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها الاّ في نطاق الحكومة . فبينما يتأثر التشريع في الولايات المتحدة الامريكية الى حد كبير بمساعي جماعات الضغط ، نرى حكومة المملكة المتحدة لا تفرط في حقّها في وضع السياسة الرئيسية للدولة وفي اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة ، وجماعات الضغط لها وضع معترف به في النظام السياسي الانكليزي على أساس أن المصلحة القومية ما هي الاّ مجموع مصالح الافراد ، ثم يفسر مصالح الافراد بأنها ليست مصالحهم وهم يعيشون حياة انعزالية ، بل مصالحهم وهم يعيشون حياة اجتماعية أي جماعات[٤٥] . ولا تشك السياسة الانكليزية في ذمة أعضاء البرلمان الذين يحصلون على مساعدات مالية من جماعات الضغط أو أي منظمة أخرى ، ويتضح ذلك من ملاحظة رئيس الحكومة السابق ونستون تشرشل حيث قال : « نحن لا نفترض في انفسنا اننا نؤلف مجلساً من سادة لا مصلحة لهم على الاطلاق . ان هذا لهراء . فلربما يحدث ذلك في السماء ، ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هنا »[٤٦] . واذن فالحكومة الانكليزية تنظر الى جماعات الضغط نظرة واقعية ، وهي دائماً تشاور هذه الجماعات قبل التقدم بمشروعات قوانينها للمجلس[٤٧] . اما جماعات الضغط في فرنسا فيبدو أنها تميل الى تفضيل مصالحها الخاصة على المصلحة القومية . ويعود السبب في ذلك الى ان نظام الحكم في فرنسا كان دائما يزود مجلس النواب بقوة أكبر من القوة التي يزود بها الحكومة ، مما جعل للجان البرلمانية المختلفة وزن كبير . وجماعات الضغط كانت ممثلة تمثيلاً قوياً في هذه اللجان ، بل ان مشروعات القوانين لم تكن تتم الموافقة عليها في هذه اللجان إلا بعد التوفيق والتراضي بين جماعات الضغط الممثلة بها[٤٨] . أما جماعات الضغط في الدول الشيوعية فانها غير واضحة المعالم ، خاصة وان الاحزاب الشيوعية لا تترك مجالات لاكتشاف هذه الحقيقة . ومع ذلك فهناك نفوذ صوري لهذه الجماعات مثل النقابات والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية[٤٩] .

٤ ـ النقابات :

هي قوى سياسية ذات تيارات متعددة . جاءت هذه الجماعات بعد نجاح الانقلاب الصناعي[٥٠] . قامت النقابات على أساس الدفاع عن مصالح

العمال ، وخاصة في انكلترا وفرنسا . يشكل العمال المنتظمون داخل النقابات جماعات سياسية ويدعمون صناديق النقابات باكتتابات ضئيلة كما يتلقون معونات بين حين وآخر ، وذلك نظير الدفاع عن مصالحهم وعرض مطالبهم على الدولة واصحاب رؤوس الاموال وارباب العمل ، ويذهب العمال الى حد الاضراب بمجموعهم في حالة رفض مطالبهم بل والى احتلالهم المصانع وزعزعة أداة الحكم وقد تكرر هذا الوضع في ايطاليا . وأهم ما تناولته مطالبهم ولا تزال يهتم أولو الامور بها هي زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وحماية العامل ضد اصابات العمل واخطار المهنة وكذلك حماية المرأة والطفل في المصنع وتوفير ساعات الراحة للعمال وأوقات الترفيه والاجازات السنوية وانشاء تأمينات جماعية وصناديق ادخار تساهم فيها الدولة للتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة ، وضمان التعليم والوسائل الصحية للعامل وأسرته[٥١] . وجاءت النقابات سلاحاً للعمال وكونت قوى سياسية مرهوبة الجانب ، وتكونت للنقابة سكرتارية ومجلس ادارة لرعاية مصالحها العادية ، كم تعقد الجمعية العمومية سنوياً لبحث الشئون الاساسية للعمال ، وتكونت الى جانب النقابات العمالية نقابات أخرى لرعاية مصالح أصحاب المهن مثال ذلك نقابة المحامين أو الاطباء او الصيادلة أو المعلمين أو الموظفين وغيرها ، ولا تشتغل هذه النقابات بالتجارة بل جهدها ينحصر في الدفاع عن مصالح الاعضاء[٥٢] . وتعدى نشاط النقابات الناحية المهنية واصبح لها نشاط سياسي ، فهي النواة الاولى في تأسيس الاحزاب العمالية في مختلف البلدان الصناعية في الغرب ، كما كان الدافع الاساسي الى اقامة نظام الحزب الواحد في البلدان الشيوعية . وتلعب النقابات اليوم دوراً سياسياً هاماً في معركة الاحزاب الانتخابية . فقد استطاع الحزب الاشتراكي الالماني (SPD) بواسطة دعم النقابات الوصول الى الحكم في المانيا الغربية .

٥ ـ تكتلات رأس المال الخاص :

نشاهد هذه الجماعات الاقتصادية السياسية في البلدان الرأسمالية مثل المانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة وكندا[٤٣] . وهي تسعى عن طريق الاتحادات الى التأثير على الأحزاب السياسية والحكومات بل ونظام الحكم ، وتتحول الى نظام « بلوتكراسي » اي حكومة الاثرياء ، ويصبح لاصحاب الملايين نفوذ لا حد له في الاحزاب السياسية ويتدخلون في تعيين الحكومة واسقاطها بوسائل خفية غير مباشرة ، ويحققون أغراضهم في زيادة الكسب واحتكار السلع والمضاربات وتحقيق ارباح غير مشروعة على حساب الشعب . ومعروف أن «النهم» الى المال غير محدود وكلما حقق الفرد كسباً مالياً طلب المزيد ، مما يتطلب تدخل المشرّع لوضع حد لهذا النوع من الجرائم ضد قوت الشعب ، وتحول القوى البلوتكراسية والكومبرادورية دون تدخل المشرع لايقاف هذه التيارات الخطيرة وانقاذ الشعب من براثن ثراء القلّة التي تسمن على حساب الاجتهاد والجد . وقد تكون الدولة برلمانية مخلصة في نظامها البرلماني بتعدد الاحزاب وتقوم فيها الحريات ويبرز مظهرها

في الرأي العام والصحافة تحت قبة البرلمان ، غير أنها في جوهر النظام تتأثر الى حد الخضوع للبلوتكراسية وهي تسيطر على الاجهزة المؤثرة في الرأي العام ، ويتسلط على الاحزاب والوزارة والحكم رجال المال الاثرياء المتكتلون والاحتكارات وتعمل هذه القوى ضد الغالبية في الخفاء ، وتقيم وزارات وتسقط اخرى ولعبتها زعماء الاحزاب ورؤساء الحكومات ، وهي تموّل من آن لآخر الحملات الانتخابية لاحزاب معينة لتكسب الكراسي في البرلمان وتشكل من أنظار البلوتكراسية الوزارة وتحقق اوامر الاحتكارات واصحاب الملايين . وطالما كان عدد محدود من الناس يمثلون فئة معينة من رجال الاعمال والمال ويملكون الملايين ويقبضون على ناصية موارد الانتاج والصناعة فانهم يقبضون على زمام الحكم ويسيرون طوعاً أو قسراً الملايين ويفرضون ما يرغبون في النظم عليهم(٥٤) . ويتضح هذا الوضع في الولايات المتحدة الامريكية ، فأصحاب الملايين والاحتكارات الواسعة يسيطرون على الحزبين الحاكمين كل بدوره ولهم نفوذهم في الحكومة ، واتضح هذا أيضاً في حكومة الجمهورية الثالثة في فرنسا ، فقد موّل الاثرياء المنحرفون الانتخابات حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وظهر هذا بجلاء في فضيحة ستافسكي ، فقد كادة اداة لهم ثم انكشف الغطاء وانتشرت أبخرة الفساد تزكم الأنوف بالاختلاسات وتبين من ثناياها تدخل بعض أصحاب النفوذ في الانتخابات لصالح أصحاب الملايين وتمويل الحملة الانتخابية لصالح الحزب الراديكالي ، وانفضح أمر بعض رجالات هذا الحزب البارزين وضمنهم من تولى رئاسة الوزارة(٥٥) .

وهكذا فان الجماعات السياسية تشكل جزءاً ملموساً من النظام السياسي . ومع الايام فانها تشكل وحدات بنيوية هامة في النسق السياسي العام(٥٦) . سيكون من الصعب دوماً القضاء على هذه الجماعات أو التخفيف من نفوذها . انها حقائق سياسية ولا بد من التعامل معها من هذا المنطلق الواقعي .

الهوامش

(١) للمزيد قارن مع :

— Neumann, S.: Modern Political Parties, N.Y. 1956'

— Otto Stammer : Party Systems, Party Organizations and the Politics of New Masses, Berlin,1968.

(هذا البحث قُدّم لمؤتمر علمي في برلين عام ١٩٦٨)

— Robert Dahl: Political Oppositions in Western Democracies, London 1966.

وانظر ايضاً : احمد سويلم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٩١ .

(٢) طالع المزيد في :

— Allardt, E.: Cleavages, Ideologies and Party Ssystems, Helsinki 1964.

— Gagel, Walter: Politische Parteien in Parlamentarischen Regierungssystem, in: Politische Bildung, Bd. I, Heft, I. 1967.

(٣) ـ أندريه هوريو : القانون الدستوري ، بيروت ١٩٨٠ . (مترجم عن الفرنسية)

للمزيد حول الاحزاب ودورها راجع :

ـ محمد عبد السلام الزيات : الاتجاهات المعاصرة في التنظيم السياسي ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٤٦ .

ـ مصطفى كامل : شرح القانون الدستوري ، القاهرة ١٩٥٢ .

(٤) انظر مزيداً من التوضيحات في :

— Crotty, William J.: Approaches to the Study of Party Organizations, Boston 1968.

— Duverger, Maurice: Les partis politiques, Paris 1951.

— Eldersveld, Samuel: Political Parties , A Behavioral Analysis, Chicago 1964.

(٥) مقتبس عن أندريه هوريو : المرجع السابق . ومن الذين ايدوا هذا الموقف نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

— Michels, Robert: Zur Soziologie des Parteiwesens in der Modernen Demokratie, Stuttgart 1969.

— Macridis, Roy: Ibid.

— Alford, Robert: Party and Society, Chicago 1963.

(٦) فوزي ابو دياب : النظم السياسية ، بيروت ١٩٧٨ . (ماخوذ من موضوع «الاحزاب»).

ولمزيد من المفاهيم حول الاحزاب انظر :

— Lipset, S: Political Sociology, in: Current Sociology, N.Y. 1956.

وانظر كذلك : جبرائيل الموند : السياسة المقارنة ـ دراسات في النظم السياسية العالمية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٠١ وما بعدها .

(٧) للمزيد انظر :

— Jennings, Ivor: Party Politics, Cambridge 1962.

— Key, VO: Politics, Parties and Pressure Groups, New York 1958.

— Weiner, Myron: Political Parties and political Development, Princeton, N.Y. 1966.

(٨) انظر حول ذلك في :

— Macridis, Roy: Political Parties. Contemporary Trends and Ideas, New York 1967.

— Lipset, Simon: Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives, N.Y. 1967.

(٩) انظر المزيد في :

— Gabriell Almond: Comparative Politics ,Developmental Approach, Toronto 1966.

— Manfred Hättich: zur Typologie Politischer Parteien, in: Politische Bildung, Bd.I, 1967. Heft I. p. 37- 60.

(١٠) قارن مع :

سيمور مارتن ليبست : رجل السياسة ، الاسس الاجتماعية للسياسة ، بيروت ١٩٦٠ .

— Otto Stammer: Party Systems, Party Organizations and the Politics of New Masses, Berlin 1968.

(١١) انظر المزيد :

— Otto Stammer, Ibid.

— Lavau, G.E: Partis politiques et realités sociales, paris 1953.

الفصل السابع

الرأي العام

مفاهيم الرأي العام :

كان العلامة ميكيافيلي أول من نبه الى أهمية الرأي العام (Publica Voce)[1] . كما وتحدث وليام تمبل عام ١٦٧٢ عن التحولات التي تطرأ على الرأي العام وما لذلك من اهمية بالنسبة لمختلف الحكومات[2] . وبهذا الشأن أيضاً كتب باور عام ١٩١٤ عن الرأي العام وأصوله التاريخية[3] . وفي الوقت الذي سبق قيام الثورة الفرنسية كان الرأي العام يستند وينطلق في الغالب بناءً على رأي رجل اشتهر بقدرته في مجال اعطاء حكم سياسي . لقد أصبح مصطلح الرأي العام حقيقة واقعة حين فرض نفسه منذ اكثر من مائتي سنة في البحوث والادبيات العلمية . ولقد عجزت العلوم حتى الآن عن وضع قواعد ثابتة ودقيقة في تعريف الرأي العام[4] .

تبلور مصطلح الرأي العام منذ عهد النهضة ، وعهد استقلال الولايات المتحدة الامريكية والثورة الفرنسية . فاعتبر جون لوك أن حق الرأي العام هو شكل من أشكال الرقابة الاجتماعية ، وانه أحد مصادر الحقوق والقانون الى جانب الحق الطبيعي والحق المدني[5] . وقد تناول كل من مونتسكيو وروسو قضايا الرأي العام . وبصدد ميكيافيلي فانه قيّم الرأي العام وآمن به كثيراً . ولقد كتب يقول : « أما فيما يتعلق بالذكاء والثبات ، هكذا أقول ، فإن الشعب اكثر ذكاءً وثباتاً وصدقاً في اصدار الاحكام من أي أمير ... ويستطيع الرأي العام أن يتنبأ جيّداً بما سيحدث وكأنه يملك في ذلك صفة موروثة في التعرف على اسباب السعادة والألم ، كما ويستطيع الفصل التام بين الحقائق والظواهر المزيفة »[6] . لقد عانى المثقفون الفرنسيون في القرن الثامن عشر كثيراً من جراء مواقفهم المعارضة للنفوذ الاجتماعي العام الذي كان سائداً آنذاك ، الى ان تمكنوا أخيراً من شق الطريق نحو تنظيم اجتماعي سليم . فالتنظيمات الاجتماعية تكون عادة من ابتكارات الافراد . ومن هنا أيضاً يمكن فهم تشاؤم هيلفيتيوس «Helvetius» (١٧١٥ - ١٧٧١) من الرأي العام ، لأن مفهوم الحقيقة عنده يرتبط دائماً بمصطلح الرأي العام . فالرأي عنده سيد العالم ، وهنالك لحظات غير مشكوك فيها يسود ويحكم فيها الرأي العام على الحكام أنفسهم[7] . ان الرأي العام ليس نتاج

سلطة الحقيقة الساطعة . فالتجربة تشير الى عكس ذلك حيث ان جميع المسائل الاخلاقية والسياسية تحسم بسلطة القوّة لا من خلال الفهم ، وأنه عندما يسود الرأي على مجتمع ما فأنه يتوافق مع صاحب القوة والسلطة والذي بدوره يحكم ويسود على هذا الرأي . وخير شاهد على ذلك ان من يوزع القاب الشرف والجاه والثروة يجتذب نحوه عدداً كبيراً من الناس ، ومن خلال مثل هذا التوزيع وتلك المكاسب تذعن العقول ، وعندها يتحكم صاحب القوة والسلطة بالنفوس . وبهذا يكون هيلفيتيوس قد طرح مسألة أصالة الرأي العام ، وهي عمّا اذا كان بالامكان فصل مسألة أصالة الرأي العام عن عنصر الشرعية والولاء لكيان الدولة . فالرأي العام حتى ولو نبع من مصادر مخالفة للقانون أو معادية لكيان الدولة يمكن ان يكون له تأثير في بعض الظروف والمناسبات حتى ولو لم تعرف المصادر التي جاء منها ، ولكن لا يمكن الاهابة به والاعتماد عليه كما لو كان شيئاً أصيلاً دائماً[8] . ومن هذا المنطلق مثلاً نصّ التشريع الفيدرالي الامريكي على اعتبار كل مركز للمعلومات أو هيئة صحفية لها علاقة في امريكا مع سلطة أجنبية (كوكالات الانباء أو هيئة صحفية ومكاتب الاستعلامات والدعاية الاجنبية) ان تسجّل تحت اسم العميل الأجنبي (Foreign agent) بما في ذلك من يتبع منهم لدولة صديقة أو لدولة معادية . ويمكن أن تؤخذ آراء تلك الوكالات أو العملاء الاجانب كبراهين وتستعمل كحجج عند اللزوم من قبل السلطات الشرعية[9] .

يتساءل العلماء عن مقاييس اصالة الرأي العام ، أهي التلقائية مثلاً ، أو عرض هذا الرأي وعمقه . ويفسرون الرأي العام على أنه موافقة المحكومين على نوع السيادة المفروضة والمطبقة عليهم ، أو انه يمثل ارادة الشعب ورغبته التي يأمل تحقيقها من قبل الحكومة ، أو انه المتوسط الحسابي لآراء المجموعات الاجتماعية المختلفة ازاء شخص ما أو حيال موضوع هام في الحياة العامة . واكتسى موضوع الرأي العام ثقلاً جديداً حين تطورت الاساليب التطبيقية في العلوم الاجتماعية وبخاصة من خلال البحوث التي نشطت في الثلاثينات في الولايات المتحدة الامريكية .

هناك تعريفات متعددة للرأي العام ، فالدكتور ليونارد دوب يقترح التعريف التالي : « يشير الرأي العام الى اتجاهات افراد الشعب ازاء مشكلة ما في حالة انتمائهم الى مجموعة اجتماعية واحدة » . ولعل الاستاذ دوب يقصد أن الرأي العام ما هو في الواقع الاّ رأي الفئة الاجتماعية التي تتأثر بالمشكلة اكثر من غيرها[10] . أما الاستاذ وليم ألبيج فيعرفه بأنه « تعبير اعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها »[11] . الرأي العام اذن هو عبارة عن تيار مجرد غير ملموس . ويمكن تشبيه الرأي العام بتيار الكهرباء الذي يسري عبر الاسلاك ويقدم طاقة كهربائية قد تأخذ اشكالاً متعددة تظهر في صورة ضوء أو حرارة أو برودة أو ما الى ذلك . والرأي العام سواء كان عالمياً أو محلياً ليس الاّ تياراً يسير عبر الجماهير ثم تتشكل عنه طاقة تظهر في اقبال الجماهير أو نفورها . ولهذه الطاقة قوّة جارفة ليس من اليسير الوقوف في وجهها الاّ اذا تمكن

الدارس من معرفة اتجاه هذا الرأي العام والوقوف على المؤثرات المباشرة وغير المباشرة في تنشيطه وتحريكه وفقاً لمنهج العلامة أوغست كونت في دراسة الظواهر الاجتماعية وفي دراسة المجتمع الانساني وذلك بالنظر الى هذا التيار وهو في وضعي السكون والحركة، أي ان دراسة الرأي العام تستلزم الوقوف على طبيعة القوى المؤثرة في تكوينه والانماط التي يتخذها والقوالب التي يوجد مصبوباً فيها ، اي دراسة النظم وهي في حالة السكون والاستقرار ، والى جانب ذلك لا بد من دراسة هذا التيار وهو في وضع الانطلاق أي في حالة الحركة والتفاعل والامتزاج[١٢] .

والواقع أن عبارة « الرأي العام » تستعمل للدلالة على تجميع آراء الناس بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع أو تهمه ، وهو بهذا المعنى يحمل في طيّاته مجموعة مختلفة من الآراء والمعتقدات والآمال والاحقاد . فالرأي العام إذن غامض وغير ثابت ، اذ يتغيّر من يوم الى يوم ومن اسبوع الى آخر . وفي خضم هذا الغموض تجتاز جميع المشاكل ذات الاهمية طوراً من التجمع والتوضح حتى تطفو على السطح بعض الآراء ، أو مجموعة مترابطة من الآراء تؤمن بكل منها مجموعات من مجموعات الشعب المختلفة . فاذا ما تمكن رأي منها أن يحوز تعضيد أغلبية الشعب ، ظهرت لهذا الرأي قوة هي ما يعبر عنه « بالرأي العام » . والرأي العام حين يبلغ هذه المرحلة من القوة يستطيع ان يخذل او يناصر مبدأ ما او اقتراحاً ما ، ومن ثم يكون هو القوة الموجهة للسلطة الحاكمة . ومن الجائز ايضاً ان ننظر الى رأي الشعب على انه يتكون من التيارات العاطفية المختلفة التي يناصر كل منها رأياً معيناً أو مبدأ معيناً أو اقتراحاً معيناً ، فاذا ما حاز أحد هذه التيارات قوة تفوق ما تحوزه التيارات الاخرى نتيجة تأييد أغلبية الشعب له فانه يصبح « الرأي العام »[١٣] . وعلى الرغم من صعوبة قياس قوة التيارات المختلفة قياساً دقيقاً ، الاّ انه من المحتم أن يجيء وقت تظهر فيه قوّة أحد التيارات واضحة ، فتصبح قوة ملزمة على اعتبار انها تمثل الرأي العام ، ولكن هذا الالزام لا تكون له قوّة القانون الاّ اذا طرحت المشكلة للتصويت الشعبي ونال الاغلبية المقررة ، ومع ذلك فان الحكومات الرشيدة لا تستطيع ان تتجاهل اتجاهات الرأي العام بحجة عدم وضوحه قانوناً ، ولهذا فانها تطور سياستها وتشريعاتها لتتفق مع حقيقة الرأي العام ، وفي هذا ما يدل على أن الشعب هو صاحب السلطة دائماً ما دامت الحكومة تعترف بإرادته كلما اتضحت لها هذه الارادة دون ان تنتظر وضوحها وضوحاً قانونياً .

وبالرغم من الاختلافات في تعريف الرأي العام ، تكاد تجمع الآراء على انه مجموعة الآراء الفردية ازاء شخص او حيال شأن من شئون الحياة ، وأن هذه الآراء تؤثر في سلوك الافراد او المجموعات . كما وتجمع الآراء على أن الرأي العام هو الرأي المصرّح به ، اي ذلك الذي كررته وأفرزته وسمحت به وسائل الاعلام وهيئاتها المسئولة[١٤] .ومن هنا نتوصل الى ظاهرة هامة من مظاهر الحياة السياسية والتي

نجدها في كل المجتمعات الا وهي ما للاخبار والآراء من تأثير على الصعيد العام أي صعيد الشارع من دور ومعنى سياسي . ومن هنا ايضاً يعمد المسئولون كثيراً الى مجانبة الحقيقة في بعض المناسبات بالرغم من تيقنهم بأن الحقيقة السياسية ستظهر فيما بعد . ان ما يسمى بوكالات الانباء (News Agency) هي الوحيدة القادرة بحكم إمكاناتها إضفاء صبغة الشرعية على الرأي العام . أما هدف « وكالة الانباء » تلك فهو تشكيك وتضليل المؤمنين بصحة رأي ما ليس في صالحها أو في صالح من تمثلهم ، أو أبقاؤهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات في حالة غموض وعدم وضوح ، كما وتستغل تلك الوكالة عند هؤلاء الناس وجود مصلحة عامة شبيهة بتلك التي تتبناها في العادة نفس الوكالة[١٥] . مثل هذه الظاهرة لا وجود لها في ظل العلاقات الواضحة والتي يطلق عليها بسبب وضوحها علاقات الصديق والعدو ، وانما هي هناك حيث تكون العلاقات غير واضحة . ويسجّل النقاد هنا بعض الصور المختلفة لتصرفات رؤساء الدول في هذا الصدد . اذ يعمد بعضهم الى أن يحجب او يقتضب من نشر الاخبار على المستوى الداخلي ، وبخاصة حيث لا توجد الثقة بينهم وبين شعوبهم ، فيعمدون الى الطريقة السالفة ليحفظوا ماء وجههم على الصعيد الداخلي والعالمي . ويظهر ذلك حتى في الانظمة الديمقراطية كبريطانيا ، حين يحاول أعضاء البرلمان جميعهم رغم تعدد انتمائهم الحزبي أن يتستروا على بعض القضايا فلا يطلعون المواطنين عليها . وبخاصة في تلك الدول التي تهيمن على الأسلحة الذرية نشأ ما يعرف بالمناخ العالمي ، بحيث أن قادة تلك الدول وحسب العلاقة التي تربطهم يطلعون بعضهم بعضاً على الاخبار والمعلومات اكثر بكثير مما يفعلون ذلك مع أفراد الشعب ، فأصبح اللجوء الى الدبلوماسية السرية قاعدة تعمل بها كل الدول[١٦] . وفي ذلك تعارض واضح مع مبادىء الديمقراطية المثالية ، ولكنه أمر معمول به ومتعارف على بعض جوانبه الايجابيّة ، والاّ لما استطاع رئيس دولة مثلاً وفي مراسلاته السريّة مع رئيس دولة معادية أن يعمل على تحسين العلاقات أو احداث تحول فيها لو تجرأ واطلع الرأي العام على فحوى مراسلاته منذ البداية . وبنفس الاتجاه يفكر من يسمّون حملة لواء الرأي عندما ينصحون الحكومات بأن تتصرف على نحو يعطي انطباعاً جيداً ولو ظاهرياً ليمكنها الناخبون من النجاح في الانتخابات القادمة . ولكن عندما تسلك حكومة ما أو أي رئيس دولة على هذا النهج ، وحتى لو اعترف له الرأي العام بذلك ، لكنه لا يمكن الحديث عندها عن أصالة الرأي العام . وعلى العموم فان رؤساء الدول في العادة لا يعطون تصريحات تلقائية آنية ، كيلا يقعون فريسة لخصومهم السياسيين من خلال تلك التصريحات أو بعضها ، وبناء على ذلك يستطيع الساسة أن يدعوا لأنفسهم علناً حق الاحتفاظ بالاسرار او بعضها وحتى في علاقتهم مع الرأي العام .

وفي الديمقراطيات حيث يحتل الاشخاص مراكز السلطة بطرق شرعية نسبياً ، عليهم في العادة أن يكونوا بمثابة منتدبين ومستقلين عن الانفعالات والردود التي

تحدث في أوساط الرأي العام . ان العلاقة التي تربط الحاكمين بالرأي العام لها علاقة مباشرة بالوضع العالمي . فرئيس دولة ما لا يستطيع ان يبوح بكل ما يطلبه منه الرأي العام نظراً لاعتبارات أمنية قومية ، لكنه يستطيع وهو بصدد اتخاذ القرارات أن يستنير بتطلعات الرأي العام.وبغضّ النظر عن أن «وكالات الانباء» في هذا العصر تتم من قبل الحكومات ، فاننا نراها كثيراً ما تعمد الى معالجة بعض الأغراض السياسية عن طريق التلاعب بالمعلومات . ففي أوقات الحرب مثلاً أو الازمات الاقتصادية تعمد الحكومات الى خلط الاخبار الجيدّة والسيئة مع بعضها البعض وطبخها في وعاء واحد . ان تقييم الرأي العام لحدث ما لن يكون حيادياً تماماً نظراً لاختلاف اسلوب ووسائل الاعلام التي قد تركز على نقل جانب من الحديث دون الجانب الآخر[١٧] . من هنا ايضاً لا بد من البحث والتحقيق لتبيّن درجة التمثيل الصحيح لحملة الرأي ولمصادره ، أي لصانعي الراي . فالسياسيون مثلاً أقدر على معرفة حجم التمثيل لرأي ما في الاوساط الاجتماعية اكثر من الصحفيين بحكم الممارسة العملية . هناك افراد من حملة الرأي العام التي لا يصلح أن يكون رأيها سائداً ، ومع ذلك يحدث رأيها دوياً مسموعاً ، وخاصة حين يثبت هؤلاء الافراد ولو من خلال مناسبة واحدة شهرة كبيرة كحال بعض المثقفين أو العلماء حين يمنحون مثلاً جوائز عالمية مشهورة مكافأة لهم على مجهوداتهم الذائعة الصيت[١٨] . ولقد نشأت عدة مشاكل في موضوع الرأي العام بسبب طريقة الاسئلة الاستفتائية كالتي يتبعها معهد غالوب (Gallop) في مجال بحث استفتاء الرأي العام (Demoscopy) . فالنتائج التي قد يتوصل اليها وطرق وضع الاسئلة قد تعمل من حيث آثارها على بلبلة الرأي العام . فاستفتاء الرأي العام يهدف ومنذ البداية في حالات خاصة لضمان الاكثرية حيال بعض المرشحين أو حيال بعض القوانين المقترحة . وبالمقابل تعمل هذه الطريقة على تجريد الكثيرين من المرشحين الجدد مثلاً او الاقتراحات الجديدة من كسب الاصوات من خلال العبث بجدواها .

وتتركز البحوث في مجال الرأي العام على أربعة حقول :

- القياس الكمي لتوزيع الرأي العام .
- البحث في تنظيم الرأي العام .
- وصف وتحليل دور الرأي العام في السياسة والوظيفة التي يؤديها في مبدأ السيادة والحكم والرقابة الاجتماعية .
- البحث والتحقيق في وسائل الاعلام الجماهيرية ، تلك التي لها علاقة في نشر المعلومات ، ثم الاستفادة من هذه الوسائل الاعلامية عن طريق الساسة والآخرين ممن لهم مصلحة معينة في توجيه الآراء[١٩] .

وفيما يتعلق « بالقياس الكمي لتوزيع الرأي العام » فان المدخل لهذه المسألة كما يبينه علماء بحث الرأي يتوضح من خلال مثال يضربه هؤلاء في مجال تعريف الرأي العام . اذ يعرفه العلاّمة فارنر على أنه « رد الفعل من الناس حيال أقوال مصاغة

بشكل ثابت أو طرح اسئلة ضمن شروط المقابلة بقصد استفتاء الرأي »[٢٠] . وبناءً على ذلك يتحقق علماء بحث الرأي من اسئلة مثل : الى اي مدى ينتشر رأي ما ، والى أي حد يكون ذلك الرأي راسخاً ؟ وفي أية مجموعات جغرافية أو دينيّة أو اقتصادية اجتماعية تتواجد تلك الآراء أو تكون سيّدة الموقف ؟ وممّ تتركب تلك الآراء الموجودة ، كشمولها مثلاً على مزيج من التسامح الديني وآراء سياسية ليبرالية ؟ إن بحوث الرأي العام أو علم استفتاء الآراء بواسطة طرح الاسئلة أو المقابلة في وسط مجموعات سكانية كبيرة معروفة ومعمول بها منذ الثلاثينات في الولايات المتحدة الامريكية من قبل روبير وغالوب . وفي المانيا تكونت عدة معاهد ومؤسسات لاستفتاء الرأي العام خصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . كما ويضم الاتحاد العالمي لبحث الرأي العام والذي هو عبارة عن منظمة لجميع مؤسسات استفتاء الآراء اعضاء من أربعين دولة ، بما في ذلك دول اشتراكية ودول متخلفة . وفي بعض البلدان يُدرّس علم « استفتاء الآراء » كمادة مستقّلة في الجامعات , والى جانب أرشيفات وسجلات هذه المعاهد توجد بنوك للمعلومات تخزن فيها نتائج الاستفتاءات والمقابلات ليستفاد منها في التحليلات والاستفتاءات اللاحقة . وفي العادة تُنشر نتائج الاستفتاءات في وسائل الاعلام . لقد أثرى علم استفتاء الرأي موضوع الرأي العام بسلسلة من الفرضيات والتعميمات ، الاّ ان هذه الفرضيّات تبقى صالحة في عين الزمان والمكان الذي تم فيه الاستفتاء ، ولذا فهي بحاجة على الدوام لاخضاعها للفحص والرقابة . والغريب في الأمر ان بحوث استفتاء الآراء وجدت ان اعداداً كبيرة من الاشخاص لا تبدي اهتماماً بالسياسة وبالشئون والقضايا العامة ، في حين وجدت ان هناك جزءاً من المجتمع تسمى الفئة السياسية المتفتحة التي تهتم وحدها بتلك الامور . ويندرج تحت هذه الفئات من نالوا حظّاً وافراً من التعليم ، وذوي المداخيل العالية وذوي النفوذ والتأثير الكبير . في حين دلّت الاستفتاءات على أن هناك فئة اجتماعية تعنى فقط بقضاياها ومصالحها الشخصية[٢١] . ويرجع عالم الاجتماع الالماني (Dahrendorf) هذه الفوارق بين فئات المجتمع الواحد لاعتبارات التنشئة السياسية . ان سيادة الاتجاهات الشخصية لدى بعض الفئات في المجتمع هو في نظره اداة لممارسة مبدأ السيادة السلطوية التي تمكن اصحابها من اشباع طموحاتهم الشخصية . في حين تعتبر سيادة الاتجاهات العامة في بعض فئات المجتمع على انها مقدمة وشرط أساسي لمبدأ الحرية وللمجتمع الديمقراطي[٢٢] . وهناك فرضية ثانية والتي هي وليدة سلسلة في التجارب واستفتاء الآراء ومفادها أن نشر وتكثيف وبرمجة المعلومات بواسطة وسائل الاعلام لا يعني بالضرورة النجاح في تحويل فئة اجتماعية ذات ميول واتجاهات شخصية الى فئة مستنيرة واعية . اذ أن بعض الناس لديهم القدرة على اهمال وعدم أستيعاب المعلومات التي تتعدى مصالحهم الشخصية . فلقد أثبت علم الاستفتاء أن هناك أرتباطاً وثيقاً بين آراء الفئات الاجتماعية حول المسائل السياسية وبين انتماء تلك الفئات للطبقات المتعلمة أو الاقتصادية أو الاجتماعية . ومن بين هذه الفئات هناك

افراد يتمتعون بقدرة فائقة على قيادة وضع الرأي العام (Opinions Leader) [٢٣] . لقد اثبت علماء النفس الاجتماعي من خلال التجارب التي قاموا بها على المجموعات البشرية أن لدى الناس اتجاهاً قوياً لتغيير آرائهم او التأقلم مع رأي المجموعة ، وبخاصة اذا ما تغيّرت عند هؤلاء الناس ظروفهم المحيطية البيئية أو مجموعة أقرانهم بفعل صعودهم أو نزولهم الاجتماعي[٢٤]. ان نتائج ابحاث استفتاء الرأي العام لا تهم وتخدم فقط الاغراض العلمية ، بل أنها موضع اهتمام زائد من قبل السياسيين والاتحادات النقابية ورجال الاعمال والجمعيات والمؤسسات الكنسيّة . ومن الامور التي لم تثبت صحتها بعد أو تتوضح بشكل قاطع ، هو ما اذا كان لعملية استفتاء الآراء المسبقة أثراً أيجابياً أو سلبياً على سلوك الافراد في عملية الانتخابات الصحيحة مثلاً[٢٥].

أما فيما يخصّ النقطة الثانية أي عملية البحث في تنظيم الرأي العام ، فلقد عرف منذ وقت طويل وحتى قبل تطور وسائل قياس الآراء وبوضوح ، أن للرأي العام مقومات ومسلّمات لا تتأتى فقط من مجموع الآراء الفردية . ومن هنا بدأ الرأي العام وكأنه ظاهرة اجتماعية من نوعية غير الموضوعية . في حين وعلى عكس ما سبق يصف العلامة كودي (Codey)الرأي العام بأنه ليس فقط مجرد جمع للآراء الفردية والمختلفة ، وانما هو تنظيم ونتاج للاتصالات بين الافراد الواقعين تحت تأثيرات متبادلة بين بعضهم البعض[٢٦] . وبناء على هذا الحكم والمقياس تمركزت رغبة الباحثين في هذا المجال على تحليل مواقف المجموعات وعلى علاقاتهم التي تنشأ في ظلّها تلك الآراء . واكثر ما تنبه له الباحثون كذلك وأولوه عناية خاصة هنا هي تلك العلاقات بين صانعي الراي ومتبعوه ، ثم العلاقة بين رجل السياسة والشعب . كما وانصبّ الاهتمام على معرفة الوسائل التي يمكن من خلالها اخضاع الشعب باتجاه تبنّي ارادة عامة مشتركة اي رأي عام . ولكن من المتفق عليه ان لكل مجموعة أو تجمع اجتماعي قائد ، وان لهؤلاء القادة تأثيراً كبيراً على تكوين رأي المجوعة .

أما بالنسبة للنقطة الثالثة التي تدور حول دور الرأي العام في الحياة السياسية فلقد كانت محط انتباه علماء السياسة والتاريخ واشتملت ابحاثهم كذلك عل العلاقة التي تربط بين الرأي العام ومبدأ السيادة والحكم ، وبالذات ركزوا انتباههم على العلاقة المتبادلة بين الرأي العام وقوى النفوذ السياسي . ان للرأي العام باعتباره شكلاً من اشكال الرابطة المنظمة تأثيراً على تقليل شقة الخلاف بين الحاكمين والمحكومين والعمل على عدم توسيعها[٢٧] . ومن وجهة النظر هذه يتبين ايضاً ان للرأي العام علاقة وطيدة مع القرارات السياسية المتّخذة ويبرز هذا بشكل خاص في الانظمة الديمقراطية في اوروبا الغربية . كما أعتنت الكثير من الابحاث بمعرفة تأثير الحاكمين أو بعض المجموعات أو المؤسسات على الرأي العام . ومما لفت الانتباه تلك المحاولات المستمرة لتلك الانظمة السياسية السلطوية الرامية للتأثير في الرأي العام مستخدمة في ذلك

وسائل واساليب قهرية كثيرة من نفسيّة وجسديّة أو على شكل فرض رقابة بوليسية تحد من حرية الرأي والتعبير[٢٨] .

أما النقطة الرابعة فتعنى بدراسة وظيفة وسائل الاعلام والتي تتلخص بالبحث والتحقيق في امور كثيرة أهمها : من قال ماذا ؟ وعن أي طريق ؟ ولمن ؟ وتحت أي تأثير ؟ وتعني هذه الاسئلة بحد ذاتها أفرع بحوث الاعلام : المخبر (Kommunikator) الجمهور (Publikum) ، الوسيط (Medium) ، والتأثير (Influence) . فللأعلام أذن اثر في تكوين الرأي ويمكن في الكثير من الحالات أثبات تبعية الفرد لعملية الاعلام . كما أن لوسائل الاعلام تأثيرات متباينة على تكوين الآراء . ونتيجة هذا التأثير المتزايد لوسائل الاعلام يوجه النقد الآن الى الوضعية التي آلى اليها الجمهور . فبعد أن كان الجمهور مصدراً هاماً في تكوين الرأي العام ومرسلاً له على الدوام ، أصبح الجمهور مسيّراً بالمعلومات التي أصبح مستقبلاً لها . ومهما يكن من أمر فالرأي العام عبارة عن قوة اجتماعية تسعى وراء التكامل والتلاحم الوطني ، ورائدها الحفاظ والابقاء على النظام بمجمله . إن من العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام هي نوعية وسائل الاعلام ودرجة وعي المواطنين والظرف الذي يتواجد فيه كيان الدولة . فردود الرأي العام التي يحدثها تختلف في أوقات الانتعاش والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي عنها في أوقات الأزمات[٢٩] .

٢ ـ قياس اتجاهات الرأي العام واهميته في العلاقات العامة :

تستلزم دراسة الرأي العام الوقوف على طبيعة القوى المؤثرة في تكوينه ، والانماط التي يتخذها والقوالب التي يوجد مصبوباً فيها ، أي دراسة النظم وهي في حالة السكون والاستقرار ، والى جانب ذلك لا بد من دراسة هذا التيار وهو في وضع الانطلاق أي في حالة الحركة والتفاعل والامتزاج .ومعنى ذلك أن دراسة الرأي العام في حالة الحركة يقتضي الوقوف على الميول والاتجاهات والانعكاسات المختلفة لمؤثرات قائمة بالفعل ولمؤثرات مصطنعة يضعها الباحث في الاعتبار . فالرأي العام كما قلت قد يضيق فيشمل مجموعة محددة الاركان كمجتمع القرية أو مجتمع الحيّ أو المجتمعات الضيّقة التي تظهر داخل الجماعات المنظمة كالجماعات المهنية أو الثقافية او جماعات اوقات الفراغ ، وقد يتسع ليشمل مجتمعات غير متجانسة يتباين فيها مستوى الثقافة والقوى الدينيّة والمؤثرات الاخلاقية وما الى ذلك . وما من شك في أن دراسة المجتمع المحدود أكثر يسراً من دراسة المجتمع الواسع ، الاّ أن الدراسات الحديثة في استخراج العينات وفي تحديد نسبة الخطأ المحتمل وتقليلها الى أدنى حد ممكن بالطرق الرياضيّة ساهم مساهمة فعّالة في تهيئة المجال امام الباحثين في دراسة الرأي العام العالمي .

ويعتبر الاجراء العلمي المقبول لدراسة الرأي العام ـ سواء في صورته الضيّقة أو الواسعة ـ هو أستخدام اسلوب الاستفتاء وان كانت تستخدم اساليب أخرى

عديدة قد تقوم على اطلاق فكرة أو شائعة للتداول[٣٠] . ويعتبر الاستفتاء في دراسة اتجاه الرأي العام – بالرغم من ارتكازه على المنهج العلمي – غير صادق بصورة قاطعة . فقد ينحرف ناحية اليمين أو ناحية اليسار . ومعنى ذلك أنه قد ينحرف نحو جوانب يأمل الباحث ان يحققها من وراء الاستفتاء أو ينحرف الى زوايا تهدم الاساس الذي وضع من أجله ، كأن يلقى امتناعاً تاماً من جانب الافراد الذين يوجه اليهم الاستفتاء عن الأجابة على موضوع هذا الاستفتاء . ومن المعروف ان عنصر الاختيار في اعطاء البيانات هو الذي يضفي على الاستفتاء صفته العلمية والّا تحول الى مجرد كشف جرد لا يعبر عن الاتجاهات . ونقصد بذلك انه اذا اعتمد الباحث في دراسته للرأي العام على سلطة اخرى غير سلطة الوعي والرغبة في المشاركة في موضوع الاستفتاء – بأن يستعين بسلطة القانون أو بسلطة ذوي النفوذ سواء كانوا من بين القادة المحليين أو القادة الاداريين الحكوميين – فأن الاستفتاء يفقد صبغته كما قلنا إذ تظهر صورة القائم بالبحث والنتائج التي يسعى الى تحقيقها وتتلاشى صور الاتجاهات التي هي الهدف الاصيل الذي يرمي اليه الاستفتاء[٣١] .

وهنا يعترضنا السؤال الآتي : كيف يمكن اجراء استفتاء في شأن موضوع معين للتعرف على اتجاهات الرأي العام دون أن ينحرف او ينجرف الى غير ما يرمي اليه الباحث وهو الدراسة الموضوعية البحتة ؟ يلزمنا للاجابة على هذا السؤال أن نضع في اعتبارنا طبيعة الموضوع الذي يتضمنه الاستفتاء : هل هو موضوع يمس جوانب شخصية أو ذاتية تثير فيمن يوجه اليهم الاستفتاء الشعور بالقلق وعدم الرضا ، أم ان طبيعة موضوع الاستفتاء مما يتناول نواحي مكتسبة كالميول والاذواق واتجاهات السلوك ؟ ونقصد بالنواحي المكتسبة هنا القابلة للتعديل والتي اكتسبت نتيجة للتأثير الذي مارسته قوى سياسية أو اجتماعية أو مادية في وقت ما . وقد يكون من طبيعة موضوع الاستفتاء أن يتناول وجهات النظر الخاصة في شكل الوظائف السياسية والاجتماعية الاساسية لمجموعة محددة من الخدمات والاعمال والصلاحيات : فاذا كان من طبيعة موضوع الاستفتاء أنه لن يواجه بقبول أو رضا في مستوى عال ، فمن الضروري مضاعفة حجم العيّنة من جهة ، واعداد برنامج كامل للتوعية يساعد الى حد ما في تقليل نسبة الخطأ ، أو الامتناع عن تلبية ما يُطلب في الاستفتاء من بيانات من جهة أخرى . واذا كان من طبيعة موضوع الاستفتاء انه لا يواجه بحالة من الصّد أو عدم الرضا ، ففي هذه الحالة يجدر بالقائم بالاستفتاء أن يثير عوامل التشويق والجذب لدى المطلوب اليهم الاجابة على الاستفتاء . ولقد بيّنت الابحاث في هذا الاتجاه ان الرأي العام يظل كامناً ، أي في حالة السكون والاستقرار ، الى أن يبدأ ظهور عامل جديد مثير لتحركات هذا الرأي العام . ومعنى هذا أن دراستنا للرأي العام يمكن أن تتم بعد اثارة فاعليّته أي تهيئته لكي يأخذ شكل الحركة ويمكن أن تتم اثارة الفاعلية بعديد من الطرق والاساليب من بينها طرح موضوع معين للجدل والمناقشة بين فئات

الجمهور المعني بالاستفتاء . وعندما تنطلق الآراء وتمتزج وجهات النظر وتتفاعل الاتجاهات يمكن بعد ذلك ، أي بعد ظهور عملية الفوارق والفاعلية ، القيام بالدراسة لاتجاهات هذا الرأي العام . هذه الحالة هي حالة الديناميكية اي دراسة صور التفاعل والمسالك التي يتخذها الرأي العام والانماط التي تبرز في صور مختلفة الرؤوس والموضوعات . ونعني بالرؤوس هنا الجوانب البارزة في نواحي التفكير ، ففي كل حركة تظهر بعض الرؤوس او القمم التي تعطي للحركة شكلها التموجي[٣٢] . واذا لم تظهر هذه الحركة التموجية ، فمعنى هذا أن الرأي العام لا يزال في حاجة الى المزيد من المؤثرات ويجدر بالباحثين في دراسة اتجاهات الرأي العام أن يؤخروا دراساتهمْ حتى تظهر هذه الرؤوس في تشكيل الآراء العامة للمجتمع .

ومن جهة أخرى فقد تلجأ بعض الهيئات المعنية بدراسة اتجاهات الرأي العام الى استخدام اسلوب آخر غير اسلوب طرح موضوع معين للمناقشة ، الذي اسلفت الحديث عنه باعتبار انه موضوع لا يثير في الغالب الّا اهتمامات محدودة من جانب أفراد قلائل أو فئات معينة من بين الجمهور العام الذي سيطرح أمامه موضوع الاستفتاء ، بل تلجأ مثل هذه الهيئات والمؤسسات الى تقديم نتائج توصلت إليها بعد البحث العلمي والتجريب وتَعْرضها بوسائل النشر والاعلام المختلفة وتتركها للتفاعل البطيء في المجتمع أو قد تلجأ الى اسلوب جس النبض لمعرفة درجة التفاعل في الرأي العام نحو موضوع معين . وهذا الاسلوب مأخوذ من استخدام العلماء لبالونات الاختبار دائماً في اجراء تجاربهم العلمية قبل اجراء العمل النهائي . فلكي يعرفوا نجاح تجربة معينة يعملون على تطيير منطاد ثم يجرون التجارب المختلفة عليه ، فاذا نجحت يرسلون صاروخاً أو قمراً صناعياً ... الخ . هذا بالنسبة للمكتشفات العلمية ، أما في الاعلام والدعاية فقد يعمد شخص الى بث إشاعة معينة فيذيعها بين الناس ثم يعمل تحليلاً للرأي العام بالنسبة لهذه الاشاعة التي أطلقها ، فاذا نجحت وذاعت فأنه يستمر في نشرها واذا أخفقت فإنه يتراجع[٣٣] .

ان دراسة الرأي العام لا تكون دائماً وهو في حالة حركة ، بل يمكن دراسة اتجاه الرأي العام بالرغم من كونه في حالة سكون واستقرار . وقد يتساءل البعض : كيف نقيس الاتجاه وهو في حد ذاته حركي بمقياس استقراري ، أو كيف نقيس الحركة بمقياس السكون ؟ والحقيقة أن أصحاب هذا الاستفسار يضيقون مفهوم اتجاه الرأي العام ويحصرونه في اتجاهه المتحرك أي اتجاهه في حالة الفاعلية ، في حين أن للرأي العام هذا اتجاهاً آخر غير متحرك يشير الى الامام او الى الوراء أو يشير الى أعلى أو الى اسفل وهو في حالة السكون[٣٤] . ومن جهة اخرى فينبغي على الباحث في دراسة اتجاه الرأي العام ان يضع في اعتباره خصائص الافراد موضوع الدراسة ، وهذه يمكن أن توضح على أساس المتوسطات أو غيرها من الاساليب الاحصائية وكذلك الخصائص البنائية للمجتمع ثم التغيرات التي تطرأ بين الفينة والاخرى . لا بد من دراسة درجة

التجانس بين الجمهور موضوع الاستفتاء من حيث العنصر والدين والوضع الاقتصادي وغيرها من المعطيات . كما سيكون من الضروري دراسة درجة تأثر الجمهور بالايحاء وعوامل التبصير والاعلام بالاضافة الى المستوى الثقافي والتعليمي للجماهير . وتتم دراسة الرأي العام عادة بعدّة طرق أهمها : ١) طريقة الاستقصاء ٢) طريقة مقاييس وجهات النظر ٣) طريقة المقابلات الشخصية ٤) طريقة المناظرات والمناقشات ٥) الدراسة الاحصائية التاريخية[٣٥] .

اولاً : طريقة الاستقصاء : فحوى هذه الطريقة هو توجيه اسئلة مكتوبة الى مجموعات من الناس كل منها ينتمي الى فئة من الفئات التي يتكون منها الشعب ، وبعبارة اخرى اخذ نموذج من آراء كل فئة ، وبعد دراسة هذه النماذج ووزنها وزناً تُراعى فيه فئات الشعب التي تمثلها هذه النماذج من حيث الكم والكيف يمكن لواضع الاستقصاء أن يتبين اتجاه الرأي العام بشأن مسألة متنازع عليها ، أو بشأن النتائج المتوقعة لانتخابات عامة تشغل أذهان الشعب[٣٦] .

ثانياً : طريقة مقاييس وجهات النظر : هذه الطريقة قريبة الشبه بالاستقصاء ولكنها أدق منه . فالاسئلة الموجهة إلى الناس بمقتضى هذه الطريقة تعنى بمعرفة مبلغ اقتناعهم بالرأي الذي يبدونه أو مدى معارضتهم لمشروع ما ، غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة انها تحتاج زمن طويل ومجهود شاق[٣٧] .

ثالثاً : طريقة المقابلات الشخصية : هذه الطريقة تحتم على المهتمين بمعرفة الرأي العام الاتصال المباشر بافراد الشعب وتقصي آرائهم تفصيلاً بخصوص المسائل المختلف عليها . والعيوب الظاهرة لهذه الطريقة هي عيوب الطريقة السابقة بعينها[٣٨] .

رابعاً : طريقة المناظرات والمناقشات : وهذه الوسيلة تعتمد على جمع بضعة افراد بارزين من ذوي الرأي في المسائل العامة ، وتهيئة فرصة لاجراء مناقشة علنية بينهم ، ويشترك فيها الجمهور في كثير من الاحيان ، وقد يظهر من ثنايا الجدل والنقاش اتجاهات الرأي العام في الموضوع المطروح . وهذه الطريقة تتميز بالبساطة وقلّة التكاليف وكثيراً ما تسفر عن نتائج صائبة اذ تكشف عن حقيقة اتجاهات الرأي العام[٣٩] .

خامساً : الدراسة الاحصائية التاريخية : تعتمد هذه الطريقة على جمع الحقائق التاريخية ودرسها واستخلاص اتجاهات عامة منها تصلح أساساً طيّباً للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

والواقع ان دراسة الرأي العام تتصل بدراسة العلوم الاجتماعية كلها ، اذ هي فرع من هذه العلوم ، فضعفها أو قوتها إنما يرجع الى ضعف او قوّة الدراسة في هذه العلوم[٤٠] .

٣ ـ قضايا الرأي العام في العالم الشيوعي :

يرتكز النظام السوفياتي في رأي لينين على التعادل او الموازنة(Balance) بين القهر والاستهواء . فالآراء والاحكام تفرض بالقوّة اولاً ثم يعمل القادة على التأثير في نفسية الجماهير حتى تتقبل هذه الآراء والاحكام . ومع أن لينين يؤمن بأهمية القيادة والقادة الاذكياء النابغين الاّ انه يرى ان تسندهم قوّة الجماهير . وكان يقول : « يجب ان نتقرب الى جمهور الطبقة العاملة من الفلاحين والعمّال والموظفين . إن هدفنا الأول هو خلق عمال ثائرين لأنهم محور النشاط في الحزب . ويجب ان يكونوا في نفس مستوى الثائرين المثقفين »[٤١] . وكان يدعو الى خلق ارادة واحدة من الجماهير في جميع انحاء البلاد . والحزب الشيوعي في نظر لينين بمثابة اركان حرب الجيش . فالحزب هو هيئة أركان حرب الطبقة العاملة . والطبقة العاملة بدون حزب ثوري كالجيش بدون هيئة أركان حرب . القيادة هي التي تأمر الطبقة العاملة بالزحف الى الامام والهجوم ، كما أنها تأمرها بالتراجع والتقهقر حينما يدعو مجرى الحوادث الى ذلك . وفي رأي لينين أن مصالح التقدم الاجتماعي (وهي الثورة وبناء الاشتراكية) فوق المصالح المباشرة للطبقة العاملة . ويرى انه لو سار الحزب خلف الجماهير ، وحصر نشاطه في مجرد تسجيل آلام الكتلة العاملة وافكارها ، فانه في هذه الحالة لا يصلح للقيادة ولا يعتبر حزباً بمعنى الكلمة . فالحزب الحق ينبغي عليه قيادة الطبقة العاملة لا أن يسير من خلفها . ومعنى هذا انه يجب عليه ان ينظر الى أبعد مما تنظر الطبقة العاملة ككل ، وان يكون قادراً على أن يسمو فوق المصالح المتضاربة لتلك الطبقة ، وان يكون هدفه باستمرار المصالح الحقيقية للمجموع . فالنظرية البلشفية التي كان يعتنقها كل من لينين وستالين لم تنظر الى حزب العمال كوسيلة للتعبير عن آمال العمال الاقتصادية من يوم الى آخر ، ولا كآلة لتحقيق مثل هذه الاهداف المحدودة ، وانما تنظر الى مصالحها الطويلة المدى . ولقد أكد كل من لينين وستالين مراراً وتكراراً أن أي انسان لا يستطيع أن يضع ثورة بمرسوم أو قانون ، ولا أن يحدث بكل بساطة تغييراً إجتماعيّاً أساسيّاً باعطاء الاوامر للجماهير[٤٢] . فأول خطوة في البرنامج البلشفي هي العمل على السيطرة على أذهان الطبقة العاملة ، وكسبها الى جانب الماركسية . ويرى لينين انه « يجب ان تدفع الطبقة العاملة الى الامام من خارجها ، وينبغي علينا نحن الثوريين المحترفين للثورة ان نستمر في هذا اللون من الدفع الى الامام اقوى مما فعلنا مائة مرة »[٤٣] . ومعنى هذا باختصار انه كان من الضروري اتباع سياسة ابعد من مجرد قياس حالة تفكير الجمهور ، وأن تكون سياسة فعّالة في التأثير في سلوك الجماهير ،وذلك عن طريق الاستدراج أو الاقناع . ويرى أيضاً أن من واجب الشيوعيين جميعاً أن يكونوا قادرين على اقناع العناصر المتخلّفة أو المتأخرة عن الثورة . وكان ستالين يعرّف القيادة أو الزعامة بأنها القدرة على اقناع الجماهير أن سياسة الحزب صحيحة ، وكذلك القدرة على وضع الشعارات والعمل

بها ، والتي تجعل الجماهير أقرب الى موقف الحزب . وكان يقول أيضاً : يجب ان يكون الحزب مستعداً ليس فقط لتعليم الجماهير ، بل ايضاً للتعلم منها ، أي أن عملية التعليم ليست طريقاً ذا اتجاه واحد ، وانما هي عملية ذات طريق مزدوج . فالمصالح الحقيقية في نظر الحزب هي الدليل والقائد والمعلم(٤٤) .

وفي رأي كل من لينين وستالين انه اذا سار الحزب بخطى سريعة ، فإنه قد يجد نفسه معزولاً عن الجماهير ، ودون اتصال وثيق بها ، ومن ثم بدون التأييد اللازم . وعلى ذلك فإن النظرية الشيوعية هي أنه يجب على الحزب ان يكون ذا أذن صاغية لصوت الجماهير ، وان يحكم على سياسته بمدى استعداد الجماهير لتأييدها . فهذا هو الدرس الاساسي الذي يمكن أن يفيده الحزب من الجماهير . وبعد استيلاء الحزب البلشفي على الحكم كان لينين يقول : « يجب ان نقنع الناس اولاً وأن نحتفظ بالقوة احتياطيًا . يجب بأي ثمن ان نقنع الجماهير اولاً ولا نستخدم القوة الاّ بعد ذلك » . وعلى ذلك فان استخدام القوة مع الجماهير جعلت احتياطية ، ولكنها لم تستبعد أو توضع جانباً . ويجب على الجماهير ـ في رأي لينين وستالين ـ أن تعتبر الحزب القائد الأمين أو المؤتمن على مصالح الطبقة العاملة(٤٥) .

النظرية البلشفية في قيادة الرأي العام :

تقوم النظرية البلشفية في قيادة الرأي العام على المبادىء الآتية :

اولاً : ان مسئولية وسائل الاعلام والاشراف عليها يجب ان تتركز في ايدي الحزب الشيوعي . فالحكومة السوفياتية مثلاً لا تستحوذ على اجهزة تخدم وظائف وزارة الإعلام . فالهيئة التي تقوم بهذه الوظائف في الاتحاد السوفياتي والتي تعرف باسم « ادارة الدعاية والتوجيه » أو ما يعرف باسم(Department of Propaganda and Agitation) هي جزء من جهاز الحزب الشيوعي تحت الاشراف المباشر والفعلي للجنة المركزية للحزب الشيوعي(٤٦) .

اما حق الحزب في الاشراف على وسائل الاعلام فيرجع الى انه قد نصّب نفسه معلماً ورائداً وقائداً للشعب . كذلك من المفروض ان من واجبات الحزب أن ينفخ في روح الجماهير وأن يضمّها الى جانبه . ولهذا كان كل من لينين وستالين كثيراً ما يتحدث عن الصحافة والاذاعة وغيرهما من وسائل الاعلام كأداة في ايدي الحزب اولجام يشد الجماهير الى الحزب . ولتحقيق هذا الغرض لا يصح ان تصبح هذه الوسائل مجرد مرايا تعكس آلام الجماهير وافكارها ـ وهي الفكرة التي عارضها ستالين ، أي أن النظرية البلشفية ترفض « الذنبيّة أو الذيليّة (Tailism) ، وهي السير وراء الجماهير وفي المؤخرة . ثم أن الحزب في المجتمع السوفياتي ـ وهو الذي يعمل باسم الجماهير ـ يختار القيم ، ويقرر الاهداف التي يجب ان يتبعها المجتمع ككل . والنظرية البلشفية تقوم أيضاً على أساس التقدم المادي لوسائل الاعلام(٤٧) . والوظائف المحددة لهذه

الوسائل في الاتحاد السوفياتي هي جعل جهود القيادة ذات أثر فعّال ، وربط الجماهير بها ، وتحريك الشعب كلّه لتحقيق الاهداف التي حددها الحزب للمجتمع كلّه . ومثل هذا الواجب يتطلب ان تكون وسائل الاعلام خاضعة للحزب وللاقتصاد القومي . ويُلاحظ أن تقدم وسائل الاعلام في روسيا البلشفية لا يقارن بما كانت عليه هذه الوسائل في عهد القيصرية قبل الثورة ، وقت أن كان بعض الاعضاء البارزين في حكومة القيصر يؤمنون بأن نسبة الأميّة العالية عامل من عوامل الاستقرار السياسي ، أو كما كان يقول الامبرياليون : ان الشعب الجاهل أسلس قياداً من الشعب المتعلم(٤٨) .

ثانياً : يجب التنويع في وسائل الاعلام واختلاف كل وسيلة عن الاخرى أختلافاً بيّناً لتحقيق الاهداف القومية التي أنشئت من أجلها . فالحزب يخصص وسائل معينة للاتصال بكل جماعة أو فئة مثل اعضاء الحزب أو الصناع أو الفلاحين او فئة المثقفين (Intelligentsia) أو النساء أو الشباب وهكذا . لكن هذا التنويع يزيد من صعوبة الاشراف ، ولذلك فمن المفضّل وجود توافق أو تناسق كبير في تنظيم وسائل الاعلام .

ثالثاً : الحزب هو الذي يقرر برامج الاذاعة والمواد التي تنشرها الصحف ، وكذلك المواد التي تعرضها الافلام على أساس أنها تعرض الاهداف العامة أوضح عرض ، وانها معلمة ورائدة(٤٩) .

وتكاليف هذه العملية (وهي عملية الاتصال بالجماهير) في الاتحاد السوفياتي ضخمة جداً . لكن اذا اعتبرناها قائمة على الدعاية والتوجيه فإن تكاليفها تضارع تكاليف الاعلان في اكبر الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الامريكية مثلاً . ويحسن هنا أن نطرح هذا السؤال : الى أي حد يؤخذ في الاعتبار حالة الرأي العام عند وضع سياسة الاتصال بالجماهير في الاتحاد السوفياتي ؟ التفكير السطحي يدعونا الى القول ان المفروض بالحزب الشيوعي ألاّ يلقي بالاً الى الرأي العام عند وضع تلك السياسة ، ولكن هذا الافتراض غير صحيح اذا تذكرنا ما قلناه عن فلسفة لينين وستالين ازاء الرأي العام . فالنظرية البلشفية لا تغضّ النظر عن الرأي العام . فهي وإن كانت ترفض السير خلف الرأي العام ، الاّ أنها تؤكد الحاجة القصوى الى تشكيله وتهذيبه . فالرأي العام هناك يدرسه الحزب اولاً وقبل كل شيء لمعرفة سرعة أعماله ومداها . والهدف هنا ليس التقرب إلى الرأي العام وانما دفعه مع الحزب بأسرع ما يمكن ، دون التهوين من شأن التأييد الشعبي(٥٠) . ومن المبادىء الاساسية للنظرية البلشفية فيما يتعلق بالاعلام والدعاية ـ أنه يجب تركيز جميع وسائل الاعلام في يد الحزب الشيوعي . ومعنى هذا أنه ينبغي ان يكون هناك جهاز في الحزب لتحقيق هذه الوظيفة . ففي الحزب توجد وحدة ادارية للاضطلاع بهذه المسئولية . وهذه الوحدة بوضعها الحالي تعرف باسم « ادارة الدعاية والتوجيه لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للبلشفيين في عموم الاتحاد » .

ادارة الدعاية والتوجيه :

هناك تفريق بين عمليتين متميزتين : الاولى الدعايـة (Propaganda) والثانية الدعوة (Agitation) فالداعية Propagandist يبسط الافكار العامة والخطوط العريضة للمذهب الشيوعي وسياسة الحـزب . وأما الـداعي (Agitator) فيفصل الحـديث عن العموميّات ، ويتنـاول في العادة نقطة معينة واحدة بالشرح والايضاح ، ويستند الى وقائع معينّة محسوسـة تثير الجمـاهير . ويمكننـا أن نطلق عليه أيضـاً (الموجـه أو المرشد) لأن عمله في الغالب يقوم على التعليم والتوجيه والارشاد بالاضافة الى الدعوة الى العمل عن طريق الاثارة والتهييج . ويرى المفكر الـروسي بليخانـوف أن الداعيـة يعرض آراء كثيرة لشخص أو عدد قليل من الاشخاص ، أما الموجّه او المرشد فيعرض فكرة واحدة فقط أو عدداً قليلاً من الافكار على جماعة كبيرة من الناس . مثال ذلك أن الداعية يفسر الطبيعة الرأسمالية للأزمات الاقتصادية ، ويبين لماذا كان حدوث هـذه الازمات شيئاً لا مفر منه في المجتمع الحديث ، ثم يصف الوسائل التي يجب أن يتحول بها المجتمع الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي للحيلولة دون امكان استمرار الازمـات . واذا عالج مشكله كالبطالة مثلاً فإنه يعزوها الى النظام الرأسمالي ، ويشير الى ضرورة التحّول الى النظام الاشتراكي . فهو باختصار يعالج الموضوع بعرض أفكار كثيـرة ، وهي من الكثـرة بحيث لا يستطيع فهمها الاّ عدد قليل نسبّياً من الناس . أما المـرشد فيناقش الموضوع ويعالجه بطريقة مخالفة . فهو يختار حقيقة مثيـرة ومعروفـة جيداً للجمهور كنقطة للبدء منها مثل وجود عائلات عمال متعطلين تموت جوعاً . فهو يستخدم هذه الصورة البسيطة لادخال نقطة واحدة في أذهان المستمعين وهي « فكرة التناقض بين الثراء الفاحش والفقر المدقع » . فهذه الفكرة الوحيدة يمكن أن تستخدم كأساس لمحاولة إثارة عدم رضا الجماهير ، والثورة ضد هذا الظلم الفادح[٥١] .

ومع أن لينين يوافي على هذا التمييز بـين الدعـاية والتـوجيه واعتبـاره عنصراً جوهرياً في الفلسفة السياسية البلشفية ، الاّ انه يفرق بين الدعاية والتوجيه على أساس آخر . ففي الحالة الاولى يعرض الداعية كثيراً من الآراء حول موضوع معين لعدد قليل من الناس ، أما في الحالة الثانية فأن الموجـه أو المرشـد يقدم فكـرة واحدة لجمهـور كبيـر . وقد رفض لينين الرأي القائل أن الدعاية هي توضيح المشكلة ، وأن التوجيه هو المطالبة بالعمل ، وأخذ المفكرون السوفيات بهذا الرأي . كما انتقدوا فكرة أن التوجيه يتضمن الاثارة والاغضاب ، ولم يقبلوا فكرة التمييز بين الدعاية والتوجيه على أساس الوسيلة المستخـدمة في كل منهما . فقـد قال لينـين أن الكلمة المطبوعة هي الاداة الرئيسية للداعية ، وان الكلمة المنطوقة هي الاداة الرئيسية للمرشد . لكن الحقيقة ان كلاّ من الدعاية والارشاد تستخدم الكلمة المطبوعة والمنطوقة على السواء[٥٢] .

ويمكن التمييز بين انـواع من الدعـاية والتـوجيه تبعـاً للطبقة الاجتمـاعية أو الجمـاعة التي تستخـدم هذه الادوات . فـالمفكرون الـروس يتحدثـون عن الدعـايـة البورجوازية والتوجيه البورجوازي ، وكذلك الدعاية الشيوعية والتـوجيه الشيـوعي . والدعاية الدينيّة مثلاً في نظرهم هي من المظاهر الهامة للنشاط السياسي للطبقات الحاكمة والذي تقوم به الكنائس والمساجد والبعثات التبشيرية ومعاهد التعليم العام كـوسيلة للتأثير الروحي في الجماهير . وهكذا يعرّف التوجيه البورجوازي بأنـه لون من ألـوان الخداع السياسي أو وسيلة لذر الرماد في العيون حتى يظل الناس في عَمًى عن حالتهم القائمة على القهر والاستغلال . ويميّز البلاشفة بين كل من الدعاية والتوجيه . فالدعاية الشيوعية في نظرهم هي نشر آراء كارل ماركس وانجلز ولينين وستالين وتاريخ الحزب البلشفي وعماله وواجباته[٥٣] . ولهذا فإن الدعاية الشيوعية من الواجبات الرئيسيـة للحزب . فأعضاء الحزب البلشفي يتسلحون بالدعاية للماركسية واللينينيّة سواء من الناحية النظرية أو ناحية القوانين الماركسية التي تتحكم في تقـدم المجتمع والنضـال السياسي . فالدعاية الشيوعية توجه باديء ذي بـدء إلى العناصر التقدمية في المجتمع وأعضـاء الحـزب والمثقفين غـير المنتمـين الى الحـزب (Non- Party Intelligentsia) والزعماء والمديرين والموظفين المسئولين في جميع ميادين الحياة القوميّة . أما التوجيه الشيوعي فهو الوسيلة الرئيسية للتعليم السياسي للجماهير الغفيرة من الطبقة العاملة بروح الشيوعية . ولهذا فإنه يوجه مبدئياً نحو هذه الجماهير ويعرّفها بشعارات الحزب وقراراته ، ويشرح لها سياسة الحزب والحكومـة ، ويحرّك جميـع العمال للمشـاركة الفعّالة والوجدانية في بناء النظام الاجتماعي الجـديد . والمـوجه أو المـرشد في نظر البـلاشفة معلم للجمـاهير وهـو في نفس الوقت طـالب يتعلّم تحت إشراف الـداعية . فالدعاية تنتخب الاعضاء الاكثر تقدماً والقادة الطبيعين للجماهير ، أما الموجهون أو المرشدون والمنظمون فهم الذين يبلّغون رسالة الحزب الى الشعب عن طريق التوجيـه والارشاد[٥٤] .

وبعد بيان التفرقة بـين كلمتي الدعـاية والتـوجيه (او الارشـاد) في المفهوم السوفياتي، لا بد لنا من التحدث عن وظائف « إدارة الدعايـة والتوجيـه » في « اللجنة المركزية للحزب الشيوعي » وما طرأ عليها من تطوير أو تعديل أو تبديل . فهذه الادارة تضطلـع بالمسئولية العـامة في تشكيـل الرأي العـام وتحريـك الجماهـير في الاتحاد السوفياتي كله ، حتى يعطي الشعب كل تأييده للبرامج التي تحـددها قيـادة الحزب كأهداف للشعب بأجمعه (سواء منها البرامج طويلة الأجل أو قصيرة الاجل) ويقدم كل التسهيلات الفعّالة الى أقصى حد لتنفيذ تلك البرامج وتحقيق تلك الاهداف . فادارة الدعاية والتوجيه توحّد التوجيه المركزي وتوجهه الى ميادين النشـاط المتسعة ، وذات الاشكال الكثيرة للتـأثير في الـرأي العام لتـأييد الخطط التي يضعهـا الحزب وتقـوم الحكومة والهيئات العامة بتنفيذها تحت إشرافه[٥٥]. ونظراً لخطورة الدور الذي تقوم به هذه الادارة فإنه يُعهد في العادة الى أحد اقطاب الحزب من اعضاء « اللجنة المركزية » بالاشراف عليها .فمثلاً تولى هذه المهمة أندريه جدانوف ، وكانت مكانته عند تعيينه في هذا المنصب ترقى الى مكانة مولوتوف في أوج قوته ـ وهو وزير للخارجية ـ ان لم يكن

مساوياً له ، وتلي منزلة ستالين مباشرة . وفي إطار السياسة الاساسية التي يضعها « المكتب السياسي » والقرارات التي يتخذها تقرّر « ادارة الدعاية والتوجيه » كلّاً من الخطّة العامة والمناهج الخاصة للعمل في كل الشئون التي تؤثر بطريقة مباشرة في الراي العام السوفياتي في جميع مستوياته . وينبغي على تلك الادارة أن تبلغ قرارات الحزب والحكومة الى الشعب ، وأن تشرحها ، وأن تحصل على تأييد الشعب لها ، وأن تحضّه على تنفيذها وتحقيق أهدافها . وليست هذه الادارة حلقة الاتصال الرئيسية بين الحزب والشعب فحسب ، ولكنها أيضاً الاداة الرئيسية التي تنقل بواسطتها اتجاهات الجماهير الى القادة . وادارة التوجيه والدعاية تقوم بوظيفة الصنبور والبالوعة في نفس الوقت، ويجب ان يستوثق القائمون عليها من أن وسائل الاعلام ـ كما يصفها الحزب ـ مفتوحة من القمة الى القاعدة ، ومن القاعدة الى القمّة ، أو بعبارة اخرى يجب أن تتدفق المعلومات والآراء من تلك الوسائل الى الرأي العام ، وأن تصبّ فيها أيضاً جميع الاتجاهات والتيارات الشعبية والآراء الفردية .

وتتدرج وظيفة هذه الادارة من تناول المسائل الصعبة والحساسة الخاصة بشرح نصوص الماركسية الى شرح أسباب تغيير ظروف العمل بالنسبة للصانع العادي ، ومن اختيار الشعارات ذات الانتشار الواسع بين افراد الشعب في الاحتفال بالعيد السنوي للثورة ، الى النقد التفصيلي لصحيفة من صحف الحائط المكتوبة بخط رديء في مصنع بعيد أو مزرعة بعيدة . فكأن هذه الادارة لا تترك صغيرة أو كبيرة متصلة بالدعاية والتوجيه . وعلى الرغم من هذه المسئوليات الكبيرة الواسعة المدى لهذه الادارة ، فأنها ليست وكالة تقوم بأعمال النشر ، ذلك لأنها لا تقوم باصدار أي مطبوع بارز، ولا تضع برامج الاذاعة السوفياتية ، أو تقوم بإنتاج أفلام سينمائية ، وانما هي تكرّس كل جهودها لوضع السياسة العامة لوسائل الاعلام المختلفة ، والاطمئنان على تنفيذ تلك السياسة عن طريق الحزب والحكومة والمنظمات العامة التي تقوم باستخدام تلك الوسائل . فهذه الادارة تمارس وظيفتها على مستوى قومي ، ولكننا نحس أثرها حتى في أوهن الامور وأقلّها شأناً . وما دامت ادارة « الدعاية والتوجيه » تقوم بهذا الدور الكبير في عمل الحزب ،فإنها قد ظلّت منذ أمد بعيد قسماً اساسياً في جهاز الحزب باكمله . والمعلوم ان كل بلشفي يعتبر نفسه داعية للماركسية ومرشداً للناس . هذا وقد عمدت السلطة السوفياتية أخيراً الى وضع مسئوليات التأثير في الراي العام في يد اللجنة المركزية وقيادة الحزب الشيوعي . ولهذا فإن قيادة الحزب العليا تمارس الرقابة المطلقة في كافة الشئون (٥٦) .

الهوامش

(١) انظر موضوع الراي العام في التاريخ العالمي للعلامة شميدت باور .

— Bauer, W. : Die Öffentliche Meinung in der Weltgeschichte 1930 (Berlin).

(٢) انظر ايضاً المرجع رقم واحد سابقاً .

(٣) نفس المرجع السابق اعلاه .

(٤) حول هذا الموضوع راجع :

— Berlson, Janowitz: Public Opinion and Communication, Glencoe 1957.

(٥) انظر المرجع رقم (١)

(٦) حول ذلك انظر :

— W. Bauer: Die Öffentliche Meinung und Ihre geschichtlichen Grundlagen, Potsdam 1914.

— Childs, L.: Public Opinion, Nature, Formation and Role, Princeton 1965.

(٧) عن :

— G. Baumert: Öffentliche Meinung, in: Bernsdorf (Hrsg). Wörterbuch der Soziologie, Stuttgart 1967.

— Oberdörfer, Dicter: Klassiker der Staatsphilosophie, Stuttgart 1962.

(٨) للمزيد انظر :

— Bird, G. L: Press and Society, New York 1957.

— Doob, L. W: Public Opinion and Propaganda, New York 1951.

— Ferdinand Tönnies : Kritik der öffentlichen Meinung, Berlin 1922.

(٩) انظر :

— Albig, W: Public Opinion, McGraw, N. Y. 1939.

— Angell, Norman: The Public Mind: N. Y. 1927.

— Bernard, Hennessy: Public Opinion, Belmont 1965.

(١٠) انظر :

— Doob, L. M.: Propaganda, N. Y. 1935.

— Janowitz, M.: Reader in Public Opinion and Communication, Glencoe 1953.

(١١) انظر :

— Albig, William: Ibid (Nr. 9)

— W. Phillips Davison: Public Opinion, In: International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 13 (New York) 1968.

(١٢) لمزيد من التحليل انظر :

— Dovifat, E.: Zeitungslehre, Frankfurt 1955.

— Fraenkel, E.: Parlament und öffentliche Meinung, Köln 1957.

— Erich, Kaufmann: Zur Problimatik der Volkswillens, Berlin 1931.

(١٣) لمزيد من التحليل قارن مع :

— Hennis, W.: Meinungsforschung und Repräsentative Demokratie. 1957 (Freiburg).

— Lenz, F. : Werden und Wesen der öffentlichen Meinung, 1956 (Köln).

(١٤) مطابقاً لما نقول هنا قارن مع الكتب التالية :

— Schmidtchen, G.: Die Befragte Nation, Frankfurt 1959.

— Schramm, W.: Mass Communication, Urbana 1944.

— Steinberg, Ch. S.: The Mass Communicators, New York 1958.

24, Cambridgee (.Mass). 1956.

— Armstrong, John: The Communist Party of the USSR from 1934 to the Present, New York 1961.

٤) انظر وقارن مع :

— Brzezinski, Zbigniew Kazimierz: The Permanent Purge. Politics in Soviet Totalitarianism (Russian Research Centre Studies Nr. 20), Cambridfe (Mass). 1956)

٤) انظر التفاصيل مع :

— Deutscher, Isaac: Stalin, A Political Biography, London 1949.

٤) انظر:

— Fainsod, Merle: How Russia is Ruled, (Hrsg). Russian Research Center Studies, (11), Cambridge, Mass. 1953.

٤) انظر:

— Fetscher, Iring: Von Marx Zur Sowjetideologie, Bonn 1957.

٤) انظر :

— Grottian, Walter: Das Sowjetsche Regierungssystem, Opladen 1956.

٤) انظر:

— Gurian Waldemar: Bolshevism, An Introduction to Soviet Communism, Indianapolis 1952

٤) انظر :

— Alex Inkeles: The Soviet Citizen, Daily Life in a Totalitarian Society, Cambridge (Mass). 1959.

انظر:

— Lieber, Hans- Joachim: Der Leninismus als Philosophisches System, 1961.

) انظر ايضاً :

— Fainsod, Merle: How Russia is Ruled, Cambridge University Press, Mass. 1963.

٤) المزيد ايضاً :

— Fainsod, Merl: Ibid.

— Djilas, Milovan: The New Class, N. Y. 1957.

) انظر كذلك :

— Fainsod, Merle: Ibid.

) طالع كذلك :

— Fainsod, Merle: Ibid.

المرجع السابق رقم (٥٤) . وانظر ايضاً :

— Brumberg, Abraham: Russia under Communism, New York 1962.

المرجع السابق رقم (٥٤) . وانظر كذلك :

— Hazard, John: Ibid.

الفصل الثامن

السلـــــوك السيـــاسي

١ ـ خصائص السلوك السياسي :

كثيراً ما يطرح السؤال عن ماهية السلوك السياسي . هل السلوك السياسي حقل دراسة أو أسلوب أو طريقة ؟ إذا كان حقلاً فلا بد أن يكون له محتوى وحدود . وإذ كان أسلوباً ، فلا بد أن يكون له قواعد وإذا كان طريقة ، فلا بد أن يكون لها اتجاه الحقيقة أن هناك صعوبات في تحديد مفهوم السلوك السياسي . وهذه الصعوبات تبد بالتعريف ذاته . ان تحديد السلوك السياسي أو تعريفـه مشكلة دقيقـة لأن الناس ، السياسة يحددون ويفسرون ما يفعلونه بصورة مختلفـة ، ولأن علماء السيـاسة غـ متفقين على ما يعنونه عندما يقولون أنهم يدرسـون السلوك السيـاسي . « إن السلو السياسي للفرد هو الجوهر الاختباري الاساسي للوسائل المسلكية السياسية»[١] . وهذ المفهوم لا يعني إهمال سلوك المؤسسات . فـالمؤسسات السيـاسية هي أيضـاً أنظم مسلكية . وكما أنها لا تستطيع الحياة منفصلة عن الافراد الذين يؤدي تصـرفهم إلى وجودها ، كذلك فان السلوك السياسي لا يستطيع الحياة منفصلاً عن شبكة العلاقات ما بين الأشخاص وهي ما نسميها المؤسسات السياسية . فاذا حصرت الـدراسة في المجال الفردي خضعت كل الخضوع لتأثير علم النفس . ولكنها توسع تحت تأثير علم النفس الاجتماعي من السلوك الفردي إلى السلوك الفئوي الجماعي ، وتخلص من هذا التوسع الى دراسة الشخصية القومية أو التواصل القومي . ويذهب بعض السلوكيين السياسيين بالسلوكيـة إلى أبعد ممـا يذهب إليـه السلوكيـون النفسيون ، لأن هؤلا تحولوا من الصيغة الثنائيـة لتفسير السلـوك إلى صيغة ثـلاثية ، وبدل أن يروا فيه «محرضات واستجابات» ، أصبحوا يرون فيه « محرضات ـ كيانات ـ واستجابات » وأضافوا الكيانات تأكيداً لاختلاف استجابة الكائن الانساني للمحرض باختلاف وضع المتعرض للمحرض . ولذلك يميّز العلاّمةديفيد أيستون بين السلوكية (Behavioralism) والسلوكيين (Behaviorist) والسلوكية (Behaviorism) .ويقصد بالسلوكيين السياسيين العلماء الذين أدخلوا مقولة السلوك في علم السياسة ، كما دخلت في علم النفس وغير من العلوم الاجتماعية[٢] . ومن أهم خصائص الدراسة السلوكية في علم السياسة ما يلي[٣] :

أولاً : الانتظامات (Regularities) : يمكن اكتشاف تماثلات في السلوك السياسي . وهي قابلة لأن يعبّر عنها بتعميمات أو نظريات ذات قيمة تنبؤية .

ثانياً : التمحيص (Verification) : يجب أن تمحّص صحة هذه التعميمات من حيث المبدأ بالاستناد إلى السلوك الذي تتعلق به .

ثالثاً : الوسائل (Techniques) : لا يجوز التساهل في اختيار وسائل جمع الوقائع وتفسيرها . ولا بد من وعي معضلة هذا الاختيار ، ومن فحص الوسائل بدقة ، وتحسينها وتزكيتها ، لكي تصبح وسائل ملاحظة السلوك وتسجيله وتحليله في غاية الدقة .

رابعاً : التكمّي (Quantification) : وتقتضي الدقة في تسجيل الوقائع واعلان النتائج اعتماد التكمي والتقييس (Measurement) ما أمكن ذلك ، وتكييفهما مع الاغراض العلمية المنشودة من البحث .

خامساً : القيم :(Values) : تختلف قضايا التقييم الخلقي في نوعها عن قضايا التفسير التجريبي ، ولذلك يتطلب الوضوح التمييز في تحليل كل منها . وللباحث السياسي أن يحلل القضايا الخلقية والتجريبية منفصلة أو ممتزجة ، بشرط أن يعي اختلافها عن بعضها البعض .

سادساً :المنهجية(Systematization) : يجب أن يكون البحث منهجياً أي أن يعتبر النظر والموضوع الذي تتخذ أساساً له كجزئين مترابطين من المعرفة المنسقة والمنظمة . والبحث بدون نظرية تافه ، والنظرية التي لا تستند إلى الوقائع هباء .

سابعاً : العلم المجرد (Pure Science) : إن تطبيق المعرفة هو كالفهم النظري جزء من العملية العلمية . ولكن فهم السلوك السياسي وتفسيره المنطقي يأتيان أولاً ، ويوفران الأساس للجهود الرامية للاستفادة من المعرفة السياسية لحل ما يواجهه المجتمع من معضلات سياسية عملية عاجلة[٤] .

ثامناً : التكامل (Integration) : تتناول العلوم الاجتماعية الحالة الانسانية ككل. ولذلك فإن البحث السياسي الذي يتجاهل أبحاث العلوم الاجتماعية الاخرى يوهن قيمة نتائجه . ويساعد الاعتراف بالعلاقة بين هذه العلوم على اعادة علم السياسة الى المكان الذي كان يحتله قبل قرون في وسط العلوم الاجتماعية . وإذا أخذنا السلوكية السياسية في ظاهرها ، بدت لنا لأول وهلة كنزعة إلى المزيد من العلمية في طرق البحث السياسي .ولكننا إذا نظرنا إليها على ضوء الخصائص التي ذكرناها ،ظهرت كوجهة جديدة في علم السياسة ، تحاول أن تجمع في الوقت نفسه بين المزايا التحليلية والتركيبية ، وبين الامانة الوقائعية والمنهجية النظرية، وبين النتائج النظرية والتطبيقات العملية[٥] . ولذلك رأيناها تنتشر في السنوات العشرين الاخيرة بين علماء السياسة الى درجة حوّلت الابحاث العلمية السياسية الى معادلات رياضية ، وجداول احصائية

وافتراضات نظرية . ويتعذر على دارس علم السياسة أن يتقدم في فهم الابحاث السلوكية إذا لم يكن لثقافته أساس علمي مكين .

وإذا كان بعض السلوكيين يخلط بين الدقة العلمية والرطانة الاصطلاحية ، الاّ أن تمرسهم بالطرق العلمية الصارمة ، التي أصبحت مألوفة في علم النفس وعلم الاجتماع، يساعد على دفع البحث السياسي في الطريق العلمي الصحيح . ونظراً لصعوبة تطبيق المنهج العلمي التجريبي الصارم على مختلف الموضوعات السياسية ، فان السلوكيين يركزون أبحاثهم أكثر ما يركزونها على دراسة الانتخابات ، حتى أن دراسة السلوك السياسي تكاد ترادف عندهم دراسة السلوك الانتخابي . ولا يعني هذا أن السلوكيين يحصرون أبحاثهم بالانتخابات ، فهم يتناولون السلوك القيادي والاداري والفئوي ، ولكنهم يركزون البحث على السلوك الانتخابي كسبيل لفقه السلوك السياسي[٦] . فالسلوك الانتخابي عرضة لتقلبات عارضة لا تعبّر دائماً عن حقيقة موقف الناخب السياسي . فالناخب الديمقراطي الامريكي قد يصوّت لايزنهاور مثلاً لأنه بطل عسكري وطني ، بينما يعارض سياسة الحزب الجمهوري ، وقد تصوت اكثرية الناخبين في انتخابات الرئاسة لايزنهاور المرشح الجمهوري ، وما تلبث أن ترسل بعد سنتين في الانتخابات البرلمانية اكثرية ديمقراطية لمجلس النواب . وقد تقع حوادث طارئة تولد حمى انتخابية تؤدي الى نتائج لا تعبّر تعبيراً صادقاً عن موقف الناخبين السياسي أو عن حقيقة خلقهم السياسي . وتقضي هذه التحفظات بأن لا يُدرس السلوك السياسي بمعزل عن البنيات القدروية أو السياسة الاخرى القائمة في المجتمع . فاذا جاز اعتبار السلوك الجزئية « السياسة المحورية » ، الاّ أن حركتها تعبّر عن نفسها عن طريق ... مختلف المؤسسات والبنيات والعمليات » وحركة هذه الجزئية متصلة بالقدرة ، أي أن السلوك السياسي لا يمكن أن يميّز من الوجوه الاخرى للسلوك الاجتماعي الاّ من اتصاله بوسائل وغايات قدروية . ولذلك تظل دراسة السلوك السياسي قائمة في نظر الباحث السياسي في النطاق العام لعلم السياسة كعلم القدرة السياسية ، ويظل عليه أن يدرس القدرة ومختلف حركياتها العلاقية من خلال المؤسسات والفئات الاجتماعية وصنع القرارات والبنيات والوظائف والسلوك الفردي والجماعي والقيم المرتبطة بالقدرة أو التوزيع السلطوي للقيم[٧] .

٢ ـ الاطار الاجتماعي :

إن أي بحث في السلوك السياسي لا يكتفي بمجرد وصف عالم السياسة ، مهما كان الوصف واقعياً وموثوقاً . فالهدف هو تفسير السبب الذي يجعل الناس يتصرفون سياسياً كما يتصرفون . والحقيقة أن السلوك السياسي للانسان وعلاقاته ما هما إلاّ جزء فقط من وجوده ككائن بشري بكامله . فالانسان عامل سياسي في قالب اجتماعي عام . وتصور الاطار الاجتماعي يعني أن السلوك البشري ، بما في ذلك «العمل

السياسي» ، يتألف من أعمال متداخلة وعمليات توجه الناس بعضهم نحو بعض وتجعلهم قابلين للتجاوب المتبادل[٨] . وإنني أجد مبدأ «الدور» مفيد جداً في الاحاطة بهذه العلاقات ، لكن غشاء جميع العلاقات الشخصية للانسان ، أو الاطار الاجتماعي ، هو الذي يعطي السلوك ، بما في ذلك السلوك السياسي ، بنيته المميّزة[٩] .

الدور كوحدة أساسية : إن السلوك السياسي ، في أبسط مظاهره ، يشتمل ككل سلوك إجتماعي ، على علاقة بين شخصين على الاقل . ومن المستحيل إيجاد سلوك سياسي لشخص لا تكون له نتائج مباشرة أو غير مباشرة أو رمزية على شخص آخر . وأنسب فكرة لتحليل العِلاقة بين شخصين على الاقل ولتقرير المطابقة السياسية للمميزات المسلكية للعلاقة هي «الدور» لأننا غير مهتمين بكل سلوك الشخص بل بتلك الناحية المختصة بالعلاقة السياسية . الشخص يعرّف بدوره وانه في العلاقات الاشخاص التي تنشّط هذا الدور ، يتصرف أو سيتصرف بطرق معينة . والسلوك السياسي هنا يتميّز «بعملية الدور السياسي»[١٠] . والدور الذي يمكن استعماله كأداة تصورية على جميع المستويات الثلاثة للتحليل المسلكي: الاجتماعي والثقافي والشخصي . وهو نظرية جامعة لجميع العلوم الاجتماعية . وعلى المستوى الاجتماعي ، يدعو إلى التحقيق في تركيب العمل المتعدد الاطراف والاتصال أو الرابطة التي تشكل العلاقة . وعلى المستوى الثقافي ، بلفت النظر إلى المقاييس والتوقعات والحقوق والواجبات التي تقر إستمرار العلاقة والنماذج المسلكية المرافقة لها . وعلى المستوى الشخصي ، ينبّه البحث الى التحديدات الفطرية «للدور» الذي يقوم به مختلف الاشخاص في العلاقة . ومن الواضح أن «الدور» نظرية تتوافق مع الهدف التحليلي للعلوم المسلكية[١١] . وهو يعرّي العلاقة المتداخلة واعتماد الاشخاص المتبادل . وعلى المستوى الاجتماعي يمكن تحليل معظم الاعمال المشتركة على أساس الادوار القطبية : الزوج يعني الزوجة ، الطالب يعني الاستاذ ، الزعيم يعني الاتباع والنائب يعني البرلمان ، وهكذا دواليك . وسلوك الشخص الواحد من حيث العلاقة له دلالة فقط من حيث تأثيره في سلوك الشخص الآخر أو استجابته لسلوكه . ومهما كانت الاعمال التي قد يقوم بها النائب البرلماني مثلاً ، فإن أعماله في تنفيذ علاقاته البرلمانية هي وحدها ذات اهمية مباشرة في تحليل السلوك السياسي . فالنائب ممثل لناخبيه وصديق أو عدو لرئيس الوزراء وتابع لزعماء حزبه ومصدر أخبار للصحافة وهكذا . وإذا اخذنا هذه الادوار بعين الاعتبار ، فالنتيجة تكون تركيباً من العلاقات المتشابكة[١٢] .

وعلى المستوى الثقافي يشير الدور الى التوقعات ذات الطبيعة القياسية التي يتحلى بها الافراد في أية علاقة بالنسبة الى سلوك الآخرين . وهذه هي الحقوق والواجبات التي تعطي العلاقة شكلاً مضموناً . ويمكن استمرار العلاقة فقط ما دام المشتركون فيها على اتفاق بشأن ما يجب أن يفعله كل واحد منهم وما يجب الاّ يفعله اثناء القيام بدوره . واذا كان هناك عدم اتفاق على نوع السلوك المتوقع ، كان هناك

احتمال في انهيار العلاقة[١٣] . والترقبات التي تحدد الادوار واتجاه سلوك الافراد في علاقات الادوار هي علاقات ثقافية من ناحيتين . فالاشخاص لا يحددون علاقاتهم المتبادلة وترقباتهم دائماً . واذا كانت العلاقة ستحدد من جديد مع كل عمل متداخل ، أو اذا كانت الترقبات ستشرح مع كل مجابهة جديدة ، أصبحت الحياة الاجتماعية المستقرة مستحيلة . والحقيقة أن معظم علاقات الادوار الشائكة محددة بوضوح . وهي محددة لأن التوقعات مشتركة وتنتقل مع الوقت[١٤] . لذلك هناك اتفاق ثقافي واضح على نوعية الحقوق والواجبات الخاصة بالادوار الاجتماعية ، وهناك اتفاق على الرواد ع المتوفرة للمشتركين في علاقة ، إذا خرق السلوك القواعد المتفق عليها . وقد يكون هناك تباين في الاتفاق بين دور وآخر وبين ثقافة وأخرى . وفي الثقافة الغربية يوجد اتفاق واضح على نوع السلوك الذي يتطلبه دور الاب تجاه ابنه ، رغم وجود اختلافات في تصورات الدور بين ثقافة فرعية واخرى . لكن اذا كان الدور موجوداً في وسط شبكة من الادوار ، كان الاتفاق على الترقبات أصعب منالاً . وقد لا يتحقق الاّ جزء يسير من الاتفاق . مثلاً من الصعب القول دون تحقيق ، ما هو السلوك المتوقع من السياسي . والسبب أن السياسي مرتبط بعلاقات متعددة مع سياسيين آخرين وقادة الرأي العام ورجال المال والناطقين بلسان المصالح المختلفة والاصدقاء والجيران والبيروقراطيين في الحكومة وغيرهم . وقد تكون لكل فئة من هذه الفئات ، وهي صاحبة أدوار خاصة بها ، ترقباتها وآمالها بالنسبة الى الطريقة التي يجب أن يتصرف فيها السياسي . والاتفاق لا يمكن اعتباره امراً بديهياً . ولان ترقبات الدور قد تكون مشتركة على نطاق واسع وثابتة نسبياً ، فانها تعطي العلاقة استقراراً[١٥] .

وعلى ذلك فأن علاقات الدور تؤدي الى نماذج مستقرة للسلوك وتقضي على ما يمكن أن يكون سلوكاً تعسفياً . وفهم أي دور يعني أننا نعرف كيف يترتب على شخص أن يتصرف وماذا يجب أن يفعل أثناء قيامه بالدور. وهذا يتضمن معرفة الرواد ع المحتملة وبذلك يصبح التكهن الدقيق في العلاقات الاجتماعية ممكناً . وهذه المقدرة على التكهن بسلوك الآخرين دائماً ضمن الحدود التي تضعها الترقبات وعلى أساس افتراض أن السلوك يطابق الدور ، تسمح للنماذج في علاقة الدور بأن تكيّف سلوكها وفقاً لردود فعل الآخرين المتوقعة . وفي بعض الاحيان تكون هذه عملية تخمين دون بداية أو نهاية[١٦] . وتكرار العملية يؤدي الى نماذج في السلوك تنتج السلوك المتوافق الذي لا يشعر أحد بمصدر طبيعته الثقافية . ان تحليل الدور يساعد في التمييز بين مقاييس السلوك والعمل الحقيقي للدور. وقد يقال أن افضل طريقة لتحديد دور الانسان هي أن نرى كيف يتصرف فعلاً . وقد يبدو أن الدور يعاد بناؤه من العمل. لكن هذه العملية الافتراضية تتجاهل ناحية مهمة للسلوك ، هي معناه . وقد يكون للعمل نفسه معان مختلفة لاشخاص مختلفين (وطبقاً لمراقبين مختلفين) . والمعاني مهمة في علم السياسة ، لأن علم السياسة يختص بصورة رئيسية بنتائج السلوك . وهذه النتائج تحتاج إلى تقييم. والادوار كترقبات قياسية للفرد نفسه بالنسبة

إلى سلوكه أو سلوك الآخرين توفر مقياساً للتقييم الذي لولاه لبقي الفرد مستبداً[17] .

ولهذا السبب كان التمييز بين التركيبات القياسية والمسلكية للدور ضرورياً من الناحيتين التحليلية والتطبيقية . حتى لو كان هناك اتفاق شامل على الادوار ، كان هناك اختلاف على اعمالها . وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الدور لا تحدده ترقبات الآخرين فقط ، بل تصورات الفرد لدوره . والواقع أنه لا يمكن للتصور الذاتي للدور أن يكون مختلفاً تماماً عن تصورات الآخرين في علاقات الادوار . وعلى الرغم من الاختلافات في السلوك ، فان معظم السلوك يُعرف بما هو عليه لأن الادوار يمكن التعرف إليها . ومع اننا قد نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون ونأخذ أدواراً مناسبة ، فان الادوار لا تؤخذ ابداً بطرق متشابهة . والتفسير هو أن شخصين يأخذان نفس الدور قد تكون لهما تصورات ذاتية مختلفة للدور، لأن الأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة بالدور لهم ترقبات مختلفة . وهذا التفسير يبقى على مستوى التحليل الاجتماعي والثقافي. واذا كان الاختلاف ثانوياً ، كان التحليل الاجتماعي ـ الثقافي كافياً ، واذا كان كبيراً ، كان لا بد من ايجاد بواعث شخصية أخرى . إن العاملين (أصحاب الادوار) يُدخلون على الدور تصورات فطرية للوضع الشخصي والمواقف والبواعث . وتحليل الدور لا يستبعد بل قد يتطلب التحقيق في تصورات الدور من وجهة نظر شخصية صاحب الدور. وتستند مقدرة صاحب الدور على أخذ أدوار معينة على امتلاك مميزات شخصية معينة[18] .

البعد العمودي ـ الجماعات : قد يقول البعض إن عبارة «جماعة» هي مفهوم «مُستهلك» . ويقول هؤلاء أن ما هو موجود في الواقع ليس بالجماعة بل هو نموذج تفاعل بين الناس . اذن فمفهوم الجماعة عديم الفائدة لأنه لا يستطيع أن يخبرنا شيئاً ذا قيمة ومغزى عن الحقيقة . ان هذه الحجة باطلة . فالناس يتفاعلون في اطار الجماعة اولاً واخيراً[19] . ومبدأ الدور هنا يعني انه اذا كان الآخرون «جماعة» ، فإن الجماعة ليست شيئاً خارج الفرد الذي يقوم بالدور . وكما يشير مبدأ الدور الى وجود علاقة ، يشير مبدأ الجماعة الى الطبيعة الخاصة للعلاقة . ومع أن كل جماعة يمكن تحليلها من حيث الادوار التي يقوم بها الاعضاء نحو بعضهم بعضاً أو نحو غير الاعضاء ، فانه لا يمكن تحليل كل علاقة دورية بمعنى الجماعة . ولا يوجد تصادم ذاتي بين تحليل السلوك السياسي من حيث الدور أو الجماعة . وفي بعض الحالات يكفي التفكير بالسلوك السياسي وحده في مصطلحات الجماعات . مثلاً ، سلوك التصويت يمكن تحليله بهذه الطريقة . والتحليل الجماعي لسلوك الناخبين لا يستنفد ما يريد المرء أن يعرفه بل قد يكون أعلى من التحليل الدوري أو بعض أنواع المعالجة الاخرى ، وفقاً للمشكلة التي يجري تحليلها[20] . ومن الناحية الاخرى ، ليس من شان دراسة السلوك التشريعي أن تذهب بعيداً بدون مزيد من التحليل الدقيق للادوار التي يستطيع كل مشترع أن يقوم بها كعضو في جماعة تشريعية ، وفي حين تستطيع

عضويته أن تخبرنا شيئاً عن سلوكه التشريعي بصورة عامة ، فهي لن تخبرنا الشيء الكثير . وتحليل الادوار المتعددة للمشترع ، قد تقودنا إلى الجماعات الاخرى التي ينتمي اليها والتي يحددها أو يشير إليها في أدائه واجباته التشريعية وقد لا تقود . إن إمكانية تضارب مصالح الجماعات وولائها تشكل ايضاً مصدراً مهماً لتصادم الادوار ، وهذه التصادمات التي تولدها الضغوط المتداخلة تزداد وضوحاً في الحالات الدقيقة حيث يجب الاختيار وحيث تجعل التناقضات الكامنة الناجمة عن العضوية المتعددة الجماعات وغير المألوفة ، السلوك شاذاً[21] . ففي قضية كالرقابة على كتاب أو شريط سينمائي مثلاً قد يتصادم الانتساب الديني للرجل أو التزامه مع عضويته أو ارتباطه مع مؤسسة مكرسة للحريات المدنية ، والاهتمام بنتائج العلاقات المتعددة الجماعات على مستوى الفرد يثير حساسية المحلل السياسي تجاه سلسلة عريضة من المشكلات المسلكية التي لولا ذلك لبقيت مخيفة[22] .

ومبدأ الجماعة اذا ما عولج من الناحية السيكولوجية يلفت الانتباه الى علاقات رمزية معينة تنسب الفرد الى جماعات لا ينتمي اليها ، وتبدو هذه الجماعات مهمة بصورة خاصة في علم السياسة حيث يكون قسم كبير من السلوك من نوع العمل المتداخل ولكن بصورة غير مباشرة فقط ، واهداف الانسان وقيمه ومواقفه وآراؤه قد يحدد شكلها الانتماء والادراك الحسّي والمقارنات التي لا أثر مباشر لها في عضويته في الجماعات ، لكن يخلق لها وجود الجماعات محيطاً تستند اليه كمرجع ، والمبادىء العامة أكثر من غيرها بشأن « الجماعة ذات العلاقة » و« سلوك الجماعة ذات العلاقة » هي أدوات تفسيرية فعّالة للتحليل السياسي . ان الاتجاهات التي يتميز بها سلوك الجماعة ذات العلاقة قد تكون مؤثرة كما في الانتماء ، أو مرشدة كما في تعريف الوضع ، أو تقييميّة كما في الحكم القاسي والانتماء الى حزب سياسي ، أو حركة اصلاحية أو اقلية مضطهدة قد يؤدي الى سلسلة واسعة من العمل السياسي غير الواضح في أدوار الفرد أو الانتماء الى الجماعات ، الاّ أن وجود الجماعات في المحيط الرمزي للفرد قد يكون حرجاً . وكذلك فإن الفرد قد يفسّر الاوضاع السياسية لنفسه بالرجوع الى مواقف أو آراء الجماعات التي يقدرها ، وتصبح الجماعة مصدر ادراكات حسيّة ومستويات، محددة أو قياسية ، تؤثر في السلوك السياسي[23] .

وأخيراً ، إن الجماعات ذات العلاقة يمكن أن تخدم كإطار للمقارنة لتقييم نفسه والآخرين . وبمقارنة ظروفه مع ظروف الآخرين يستطيع المواطن في المدينة الذي يدفع ضرائب عالية أن ينتقل الى مناطق حيث نسبة الضرائب أقل[24] . وهذه التمييزات بين الوظائف المؤثرة أو المرشدة أو التقييميّة للجماعة ذات العلاقة هي طبعاً تحليلية ، وفي الواقع أنْ الجماعات ذات العلاقة يمكن أن تخدم جميع هذه الوظائف الثلاث في وقت واحد . وفي عالم سياسي منفصل عن خبرة الانسان المباشرة ، يختلف ما يلاحظه المرء كشيء حقيقي أو مهم من جماعة الى اخرى . فالجماعات توفر للفرد مواصفات الوضع

التي بدونها يكون السلوك ، في علم السياسة وفي ميادين أخرى ، تحكيمياً . وشعور المرء بأن الأخرين يشاركونه قيمه وآراءه السياسية من شأنه أن يؤكد الحقيقة السياسية . وهذا صحيح على الارجح بالنسبة الى شخص لا يهتم بالسياسة الاّ نادراً ،وصحيح اكثر بالنسبة الى الشخص الذي يعمل دائماً في السياسة ، أي السياسي وعضو الحزب والمشترع والقاضي والبيروقراطي[٢٥] . والانتماء الى الجماعات او اتجاهات الجماعات ذات العلاقة لا يعزز المعتقدات والتطلعات السياسية للانسان وحسب ، بل يحميه من التجارب السياسية التي قد يجدها مُرّة المذاق ، ومن الملاحظ أننا لا نقرأ الاّ ما نرغب بقراءته أو اننا نتجنب الاتصال بالاشخاص الذي قد يختلف معهم . لقد أظهر البحث وخاصة في الأوضاع الغامضة حسيّاً ، ان مواقف الجماعات الثابتة تنعكس على اوضاع هي في الواقع مختلفة عمّا كان يعتقد ، وتحليل الجماعات ذات العلاقة لا يفسّر سبب اختيار هذه الجماعات بدلاً من تلك كأساس للتوجيه ، ويبدو من المرجح أن هذا الاختيار مرتبط بالبعد الثاني من حيث ان السلوك السياسي في القالب الاجتماعي يمكن تحليله ، وهو الطبقات أو المراتب الافقية للعلاقات البشرية[٢٦] .

البعد الافقي ـ الطبقات : إذا كان مبدأ الجماعات ، الذي تحدثت عنه سابقاً ، ينبّه الانسان الى النوع العمودي للعلاقات الاجتماعية ، فـإن مبدأ الطبقـات ينبه إلى المستويات الافقية للقالب الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله العلاقات الفردية والجماعية. والرأي القائل إن السلوك السياسي والعلاقات الاجتماعية تتألف من طبقات هو طبعـاً من أقدم الآراء المنظمة للتفكير السياسي والاجتماعي وأكثرها مركزية والحاحاً[٢٧] . إن التفكير بالعلاقات الاجتماعية أو السياسية سواء أكانت بين الافراد أم الجماعات ، على أسـاس الطبقات يعني أن السلـوك محدود بحـدود عليا وحـدود دنيا لا يتجـاوزها . وبصورة عامة ، يشير المركز الى التمييز بين الافراد ، بينما تشير الطبقة الى التمييز بين الجماعات ، على الرغم من أنه ليست لهذه المبادىء استشهادات اختبارية ثابتة وغير غامضة يستطيع المراقبون أن يتفقوا عليها .

والتمييز بين المركز والطبقة بغية التمييز بين الفرد والجماعـة كمواضيـع يشير اليها الاصلاح يبدو مفيداً عند النظر إلى تركيب معقد وظيفياً كتركيب الولايات المتحدة الامريكية . وهنا قد يتعامل أصحاب الادوار من ذوي المراكز العالية في الجماعات ذات الطبقة المنخفضة نسبيّاً مع أندادهم في الجماعات ذات الطبقة العالية . زعماء النقابات العمالية مثلاً يتعاملون مع ارباب الصناعة أكثر مما يتعاملون مع أعضاء النقابـات . وهذا المثل يوضح فائدة مبدأ الطبقات[٢٨] . وسواء أكان تفكير المرء بالمركز أو الطبقة ، فإن القيود التي يفرضها على السلوك ، بما في ذلك السلوك السياسي ، مكان الفرد أو الجماعة في إحدى طبقات التركيب الاجتماعي ،قد تكون صارمة أو مرنة وفقاً لمجموع المستويات الافقية التي يمكن معرفتها. وفي ضمن أي نظام افقي ، سواء أكان مميزاً وفقاً للطبقة أم المركز ، فمن المرجح أن يتصل الافراد أو الجماعات بعضهم مع بعض

أكثر من اتصال الافراد أو الجماعات في الطبقات المتباعدة كثيراً ، وفي نظام طبقي عالٍ ذي مستويات عديدة من المراكز المتميّزة ، يكون الاتصال قليلاً بـين أصحاب الادوار ذوي المراكز الذين تفصل بينهم أكثر من خطوتين أو ثلاث . ومن الناحية الاخـرى ، نجد في نظام صغير من العمل يكون فيه المقاول هو المدير ولا توجد فيه غير مستويات فاصلة قليلة . إن الرئيس على اتصال مُسْتَمِر مع جميـع المستخدمـين حتى لو كـانوا يشغلـون مراكـز عديـدة . إن الشيء نفسه قـد يصحّ في نظـام اجتماعي اكبـر يتميّز بالطبقات . وفي الولايات المتحدة كمجموعة يصعب تحديد هوية الطبقات ، مع أن معظم المراقبين يتحدثون عن طبقة متوسطة وطبقة عاملة ، أو طبقـة ذات الملابس البيضـاء وطبقة ذات الملابس الزرقاء[٢٩] . وبسبب انعدام التفريق الحاد ، هناك تداخل كبـير عبر خطوط هاتين الطبقتين كما أن الطبقـة أقل احتمـالاً من أن تكون عـاملاً مهمّـاً في السلوك السياسي كما هي في المجتمعات ذات النظم الاجتماعية الطبقية العالية . فحيث يؤدي التناسق الطبقي إلى مستويات عديدة ، يكون هناك عمل متداخل ضمن كل طبقة أكثـر مما يـوجد بـين الطبقات وبـالتالي يتخـذ السلوك السيـاسي شكلاً طبقيّـاً أكثر شمولاً[٣٠] .

ان الكثير من العلاقة بين نظام الطبقات والسلـوك السياسي يتـوقف على مـدى انفتاح نظام اجتماعي أو انغلاقه ، أي المدى الذي يسمح فيه أو يحظر ، أو يسهّل أو يعرقل قابلية التحرك الاجتماعي .ان صـرامة أو مـرونة أي نظـام للطبقات هي نتـاج عوامل عديدة تتراوح بين الظروف المادية للممارسات المألوفة وبـين الابعاد النسبيـة الايديولوجية . وقـد أدت المنزلـة العاليـة نسبيّاً من التحـرك الاجتماعي في الـولايات المتحـدة الامريكيـة سواء بـالنسبة لـلافراد أو للجمـاعات ، إلى إعـاقة تطـور الوعي الطبقي ، بالمعنى الماركسي على الأقل ، وجعلت السياسة حـرّة نسبيّاً من الاعتبـارات الطبقية ، ولكن نسبيّاً فقط عند مقارنتها بالمجتمعات التي يكون نظام الطبقات فيها أكثر صرامة واكثر شمولاً . وهذه طريقة أخرى للقول بأنه بالمقـارنة مـع النظم الاخرى ، يعتبر نظام الطبقات بعيد الصلة عند تفسير الاختلاف في السلوك السياسي في الولايات المتحدة الامريكية . إن هذا لا يعني أن الطبقة لا وجود بها في السياسة الامريكيـة . فقد أظهرت الابحاث حول السلوك في التصويت ، وسياسة الضغط وسياسة الجماعات ووسائل التوظيف ، ان نظام الطبقات ربما كانت له عـلاقة بـالسياسـة تفوق اعتقـاد المراقبين الاوائل في الأيديولوجية الامريكية من حيث التحرك والمساواة . وتظهر نفس الدراسات من جهة أخرى انـه من السهل نسبّيـاً للافـراد أو الجماعـات في المجتمع الامريكي الاندماج في قيم النخبة ورموزها حتى لو كانوا لا يستطيعون تغيير اماكنهم في نظام الاشياء . وهذا الانتماء عبر حدود الطبقـات يؤدي إلى إدراك محدود للمصـالح الطبقية بمعنى جماعي مع ما لذلك من نتائج على السلوك السياسي[٣١] .

٣ ـ الاطار الحضاري :

الحضارة شيء شامل وهي تدخل في كل مظهر من مظاهر نشاطنا وحياتنا وممارساتنا اليومية . وهي بالتالي تصقل سلوكنا السياسي . فنحن لا نستطيع أن نفهمه تماماً ما لم نعالجه حضارياً ونحدد مكانه في المحيط الحضاري الاوسع شمولاً. وهذا يمكننا من رؤية وجه الشبه والخلاف بين سلوكنا السياسي والسلوك السياسي في حضارة أخرى . وكذلك فإن مثالية الموضوعية العلمية تتطلب تحليلاً حضارياً للسلوك السياسي ، إن لم يكن لسبب آخر[٣٢] . إن صعوبة تحليل السلوك السياسي بالمعنى الحضاري هي أن لغتنا ووسائل التفكير ذات العلاقة باللغة ، وهي نفسها نتاج حضارة، تقف حائلاً دون ذلك . فنحن نقول إن الحضارة هي هذا أو ذاك ، أو أنها تفعل هذا أو ذاك .لكن الحضارة ليست شيئاً ولا تستطيع أن تفعل شيئاً . وهي لا تعيش خارج السلوك أو منفصلة عنه كشيء يمكن تحديد هويته بصورة مستقلة عن السلوك أو النتائج الناجمة ، بغض النظر إذا كانت هذه النتائج رمزية أو مادية . فالحضارة تركيب عقلي منتزع من سلوك الناس وأعمالهم[٣٣] .

عندما ننظر إلى السلوك السياسي بالمعنى الحضاري ، نكون ما زلنا نراقب نفس السلوك الذي نراقبه عندما نستعمل اصطلاحات اجتماعية . والأمر المختلف ليس السلوك ، بل وجهة نظرنا في المراقبة . اننا ننتقل فقط إلى مستوى آخر للتحليل . وكما أن مبدأ القالب الاجتماعي والمبادىء المتصلة به مفيدة في النظر الى علم السياسة بالمعنى الاجتماعي ، فإن مبدأ البيئة الحضارية والمبادىء المتصلة تلفت انتباهنا إلى المحيط الحضاري لعلم السياسة وإلى علم السياسة كظاهرة حضارية[٣٤] .

النماذج الحضارية : إننا نتكلم عن نماذج الحضارة عندما نشاهد تشابهات في سلوك الناس في حضارة واحدة مطابقة للمظاهر الوظيفية المتنوعة للعمل الاجتماعي . ومع أن ممارساتهم الدينيّة والاقتصادية والعسكرية أو السياسية تخدم دلالات مختلفة في وجود جماعة ، فإن نماذج السلوك قد تكون متشابهة جداً . مثلاً ، النماذج التسلطية للسلوك قد تكون صفة مميّزة لمناطق وظيفية مختلفة في حياة جماعة: تربية الطفل ، ممارسة الدين ، التنظيم الاقتصادي أو اتخاذ القرارات السياسية[٣٥] . واذا شاهدنا نماذج متشابهة منتشرة ومستقرة على مر الأيّام ، استطعنا الافتراض ، لغايات عملية على الاقل ، انها لن تتغير . ونحن نعزو التشابهات في النماذج المسلكية ذات الاختصاص الوظيفي إلى عمل الحضارة .

لنفترض اننا نسأل لماذا يبتعد ذلك العدد الكبير من الناس في الولايات المتحدة نسبياً عن الانغماس في السياسة ؟ هذا السؤال يدعونا إلى مقارنة السلوك السياسي في الولايات المتحدة الامريكية مع السلوك السياسي في البلدان الاخرى[٣٦] . فنحن نلاحظ في الولايات المتحدة أن الاهتمام بالسياسة يرتفع بسرعة مع اقتراب الانتخابات ، لكنه يسقط بسرعة أكبر بعد ذلك.ناهيك عن أن الاهتمام يبدو اهتمام متفرجين أكثر منه اهتمام

مشتركين . وفكرة الاهتمام «بالفرجة» تجعلنا نبحث عن حقول وظيفية أخرى حيث تبدو «الفرجة » المثال النموذجي للاستجابة . لقد قيل دائماً إن السياسة الامريكية لها صفات المباراة . وقد وصفها صحافي واعٍ مرة «بالمباراة الامريكية الكبرى » . هذا التشبيه هو بحق «اختراع حضاري لغويّ» . ففي هذه اللعبة الامريكية «لاعبون ومتفرجون» وهناك منتصرون ومهزومون . واللعبة الامريكية هذه «تسلية سياسية » للاغلبية . أما في المانيا الاتحادية فان السلوك السياسي يخضع «لتوجيه الاحزاب السياسية » المنظمة من القاعدة الشعبية في القرى إلى أعلى المراحل في القيادة العليا للحزب في المدن الكبرى . وكذلك الوضع في انجلترا فإن الوضع يختلف عنه في أمريكا وهو شبيه بالوضع في ألمانيا[٣٧]

الاتجاهات الحضارية : التحليل الحضاري للسلوك السياسي لا يمكن أن يقتصر على المراقبة الموضوعية للنماذج ، وهو يختص بالمعاني التي يعطيها الناس لهذه النماذج بغض النظر عمّا إذا كانت ذات تنظيم شكلي أم لا ، بما في ذلك الوظائف التي يرون أن السياسة تخدمها . ومثل هذا التحليل مستحيل ما لم يكن الفرد ، باعتباره حامل المعاني الحضارية ، هو وحدة التحليل . وفي الحضارات الراقية ، يمكن دراسة المعاني المعطاة للسياسة بتحليل الأدلة الوثائقية وتحليل المحتوى يصلح الآن كأداة مفيدة للتحقيق في الرموز الشفهية ومعانيها الظاهرة والخفيّة . لكن هذا لا يعني انه ليس هناك صعوبات . فالمواد الوثائقية قد لا تكون واضحة الى درجة كافية للسماح باكتشاف المعاني[٣٨] . إن المعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم قد تكون واعية أو ما دون الوعي أو غير واعية وقد تكون مقدسة إلى درجة أنها تمنع التوضيح. وسواء أكانت هذه أم تلك ، فذلك يعتمد على انفتاح حضارة أية جماعة على الحضارات الاخرى . وكلما ازداد انعزال جماعة ، كانت نماذجها المسلكية اكثر رسوخاً وتقليداً وكانت معاني هذه النماذج أكثر بعداً عن الوعي . وعند الطرف الآخر ، تكون الجماعات التي هي على اتصال حضاري وثيق واعية للمعاني التي تعطيها لنماذجها المسلكية ولنماذج جيرانها . والجماعات المتجانسة التكوين تعتبر نماذجها أمراً مسلّماً به ، في حين أن الجماعات المتغايرة العناصر تبحث دائماً عن معان تعطي سلوكها أهمية رمزية .

ولا يستطيع التحليل المسلكي للسياسة أن يتجاهل المعاني التي يعطيها الناس لسلوكهم لأن للمعاني نتائج على أعمالهم السياسية وأعمال الآخرين . والمعاني هي المبادىء المنظمة للسلوك التي يشعر الناس عن طريقها بأنهم جزء من العالم ويكيفون أنفسهم مع العمل ، بما في ذلك العمل السياسي . واذا كانت المعاني ، كالنماذج المسلكية ، مشتركة على نطاق واسع ومستقرة نسبيّاً ، كان من الممكن بناء صورة ذاتية حضارية لجماعة ما ، وطريقة تكييف الناس لأنفسهم مع الجماعات التي ينتمون إليها والجماعات التي لا ينتمون إليها تعطي معنى لسلوكهم[٣٩] . ولا شك في أن السلوك الاجتماعي مستحيل دون وجود معان مشتركة ومستقرة ومتفق عليها تصلح كمرجع في

السلوك . والمعنى من الناحية المجازية هو «الغراء» الذي يشد الناس معاً في جماعات ويفصلهم عن الجماعات الاخرى . ومن وجهة عامة ، يستطيع التحليل الحضاري للسلوك السياسي أن يميّز بسهولة بين مختلف أنواع المعاني من حيث تحولات أية مجموعة نحو العمل السياسي وبعض هذه التحولات ظاهر ، وهذه هي ادراكات الجماعة للواقع من حيث تحديده للبيئة . وهذه الادراكات يمكن أن تتراوح بين مبادىء علمية وراقية من جهة وبين منتهى التصورات الخرافية وغير المنطقية حول الحقيقة من جهة أخرى ، أي بين المعرفة العلمية وأشد المعتقدات بدائية . وكيفية سلوك الناس في السياسة ، وكيف يتخذون القرارات الجماعية التي تضمن وجودهم كجماعة ، هما أمران يتأثران بالصورة التي يرسمونها للعالم الذي يعيشون فيه[٤٠] .

إن الخلافات في الصورة بين حضارة واخرى هي أمور مهمة في تقرير السلوك السياسي . وسواء اعتبرت البيئة صديقة أم عدوة ، وسواء أكانت التوقعات حول المستقبل متفائلة أم متشائمة وسواء أكانت طلبات الجماعة مبالغاً بها أم على العكس ، كانت الاتجاهات مراجع حاسمة للسلوك السياسي . وسبب هذه الاختلافات مهم جداً للمحلل الحضاري ، ومهما كانت الطريقة التي جاءت بها ، فإن على الباحث في السلوك السياسي أن يعالجهاكأمثلة توضيحية متغيّرة ذات أهمية بالغة . إن الاعتقاد بأن الانسان يستطيع أن يكيّف عمله عن طريق جهوده سيؤدي إلى نوع من العمل السياسي مختلف عن رؤية الانسان تحت رحمة القوى التي لا سيطرة له عليها . إن الجماعة ذات الحضارة التي تتركز نظرتها إلى الحياة على الماضي قد تجد من الصعب أن تساير الحاضر ، كما أن الجماعة التي تركز نظرتها على الحاضر قد تعجز عن التخطيط بحكمة للمستقبل .

إن التوجيه نحو العمل السياسي عاطفي أيضاً .إننا هنا نتعامل مع استجابات عاطفية مشتركة نطلق عليها أسماء مثل الولاء والمعنويات ، وهذه العواطف قد تكون إيجابية أو سلبية ، وقد تكون موجهة بدرجات متفاوتة نحو أهداف مختلفة . وسواء أكان الانسان يقيم علاقاته مع الآخرين على أساس ما اصطلح على تسميته بالحب أو الكراهية أو الثقة أو الخوف ، فإن من شأن ذلك أن تكون له نتائج مهمة على سلوكه السياسي . وبقدر ما يكون أحد هذه الاتجاهات مشتركاً على نطاق واسع ، وبارزاً في إحدى الحضارات يكون تأثيره في السياسة . فهو ينتج آراء حول العاملين السياسيين الآخرين ، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات ، كأصدقاء أو أعداء ، كأهداف للمطابقة أو الانسحاب ، وسواء أكانت السياسة تمارس كصراع حياة أو موت من أجل البقاء ، أم كمبادرة تنافسيّة وديّة أو كعملية تعاونية للمساعدة المتبادلة ، فإنها تبقى إحدى وظائف المركبات العاطفية المنتشرة في الحضارة[٤١] .

وأخيراً إن التحولات أو الاتجاهات إلى العمل السياسي هي أمور قياسية ، ويتضمن هذا المستويات التقييمية التي نحكم بموجبها على السلوك السياسي ،

والقواعد الاخلاقية التي تقود السلوك والاهداف التي يعتبر تحقيقها مهماً . وقد يكون بعض هذه الاتجاهات نماذج مثالية فاعلة لا شك فيها، في حين قد يكون البعض الآخر مستويات مثالية تختلف عمّا يفعله الناس فعلاً عندما يقودون أو يقيمون سلوكهم وسلوك الآخرين . وفي السياسة ، تعتبر درجة الاتفاق على النماذج المثالية في السلوك استقرار مهم في السلوك الفعلي ، ويصبح النزاع بين النماذج المثالية والنماذج الفاعلة مصدراً رئيسياً للتوتر السياسي يتطلب حلولاً . والقيم والمعايير المسلكية ، سواء أكانت مثالية أم فاعلة ، هي بنود مهمة في جدول الاعمال المسلكي للتحقيق في السياسة[٤٢] . وكما أن المعاني كامنة في نماذج السلوك السياسي وينقلها أعضاء جماعة ما ، هكذا أيضاً التحولات في المعتقدات والايديولوجيات . ولأن الايديولوجيات أساسها العاطفة لا المنطق ولأنها تمارس كأشياء مؤكدة لا كاشياء محتملة ، فإن الاتجاهات إلى العمل السياسي في نظام جماعي من المعتقدات التي تتحدى الدحض لها تأثير قوي في التماسك السياسي . وأنظمة المعتقدات تحمي الناس من الشكوك والاخطار وتثير لديهم أعنف ردود الفعل العاطفية فيما لو تعرضت لأي هجوم . فهي تعتبر ضرورية لبقاء الفرد والجماعة[٤٣] .

التغيرات الحضارية : الحضارة ليست رداءً فكريّاً مستقيماً ، والظواهر الحضارية ليست الاّ مجموعة عوامل تؤثر في السلوك السياسي ، والاختيار قائم دائماً في السياسة كما في الاقتصاد أو في القرارات الخاصة . والسبب في ذلك بسيط جداً وهو أن النماذج الحضارية والمعاني والمقاييس نادراً ما تنتقل بطريقة متشابهة تماماً . وهذا طبعاً يصدق الجماعات المركبة اكثر مما يصدق على الجماعات البسيطة . وبصورة عامة تكون حريّة الاختيار في السلوك اكبر كلمّا كان غشاء العلاقات الاجتماعية للجماعة أكثر تركيباً[٤٤] . لكن الجماعات المركبة ذات الحضارات الفرعية المتعددة حيث من النادر أن يشترك الافراد في نفس مجموعة العلاقات الشخصية ، يميل كل شخص الى أن يتعرّض بصورة مختلفة جداً لأنواع عديدة من الادوار الحضارية والحضارية الفرعية التي تؤدي مجتمعة الى تعبير مسلكي فريد،ناهيك عن أن الحوافز الحضارية المحركة للانسان في عملية المشاركة الاجتماعية في تجارب جديدة هي حوافز متناقضة خاصة في جماعات مركبة وحديثة . وبصرف النظر عن المساهمة في حرية الفرد في الاختيار ، فإن هذه التناقضات تشكل مصدراً للتحول الحضاري[٤٥] .

ونتيجة لذلك تكون الحضارة في حالة تغيّر متواصل ، وتختلف نسبة التغيّر بين حضارة وحضارة ، وتؤثر بدورها في النماذج الاجتماعية والعلاقات ، وتنشأ التغييرات نفسها من التناقضات وتضارب المقاييس بين الحضارات الفرعية والاتصالات مع حضارات أجنبية ، والحضارات السياسية تخضع لنفس التحولات . والحضارة السياسية ديناميكية دائبة الحركة . وهذا يشاهد بصورة واضحة عندما تخرج جماعة جديدة إلى حيّز الوجود . وعندما تتشكل جماعة، وعندما يصبح الافراد على اتصال

فعّال بعضهم مع بعض ، يواجه أعضاء الجماعة مشكلات متشابهة تتعلق بـالتكيّف المتبادل نحو بعضهم بعضاً ونحو غـير الاعضاء . ومن الصعب طبعـاً تصور الحلـول الحضارية المتوفرة بأنها فعلاً لن تؤخذ من الحضارة الأوسع . لكن الجماعة لم تكن لتتشكل أصلاً لو كانت جميع الحلول المطلوبة موجودة فعلاً في النموذج الحضاري للجماعة ، وبعبارة أخرى إن سلوك الجماعة في البحث عن نفسها لم يكتسب بعد صفة القبول النهائي . والسلوك في مثل هذه الجماعة الحضارية الجديدة مؤقت واستقصائي ، وتكون المطابقات المتبادلة والالتزامات بـأهداف الجماعة محدودة في البداية ، ولكن تدريجياً وبعد أن يعرف الاعضاء بعضهم بعضاً فقط ، تظهر قواعد لمواجهة المشكلات التي أوجدت الجماعة ولتنظيم سلوك الجماعة .

وتحليل تشكيل الجماعات يزودنا بنظرة شاملة عن باطن ديناميكية الحضارة السياسية[٤٦] . عندما ننظر إلى الحضارة كشيء منبثق ، يذهب اهتمامنا الى البعد المؤقت للسلوك السياسي . ومع أن معظم أبحاث السلوك السياسي تجري في الحاضر وتفتقر إلى العمق التاريخي ، فإن محللي الحضارة لا يستطيعون أن يتجنبوا ملاحظة النشوء والارتقاء للنماذج السياسية والمعتقدات في العهود المختلفة وفي ملاحقة أصل النشوء والنمو للنماذج التقليدية ، يكون محلل السلوك السياسي موجهاً توجيهاً تطورياً اكثر منه تاريخياً . فهو غير مهتم بأحداث الماضي من أجل هذه الاحداث وانما يحاول أن يعرف الأصل وربما يفسر كيف تحولت النماذج الحالية للسلوك السياسي إلى ما هي عليه . واعادة التركيب التطوري عملية صعبة . فالأموات لا يتكلمون ، ولذلك كان لا بد من الاعتماد على الادلة المسجّلة التي ربما لم تكن مطابقة أو ممثلة للنماذج السابقة . واذا كان لا بد للانتظام في السلوك السياسي أن يزيد عن كونه افتراضاً ، كان لا بد من التحقيق في الاتجاهات البعيدة والقصيرة المدى ، بغية اعطاء المحلل بعداً عميقاً في الوقت وجعل المقارنة ممكنة عبر فترات مستمرة من الزمن[٤٧] .

وحيث ان التغيّر الحضاري بطيء نسبيّاً ، فإن تحليل نماذج الحضارة السياسية وتحولها يساعد في تحديد الانتقالات السريعة في سلوك الافراد أو الجماعات الناجمة عن عمل اجتماعي وسياسي متعمد . والعمل السياسي ، بدوره ، قد يكون له تاثير في الحضارة الاكثر تعميماً . مثلاً كان للتدخل الايجابي للحكومة الامريكية الفدرالية في شئون الجنوب نتائج حاسمة وفاصلة ليس على السياسة في الجنوب وحسب وانما على الحضارة الجنوبية بصورة عامة . ان التحليل الحضاري هو تحليل نسبي حتى لو لم تكن المقارنة متعمدة ، والمقارنة توضح ما كان سيبقى مستتراً وبالتالي يؤدي الى استدلالات مضللة . ومن وجهة نظر المقارنة النسبية لا بد منطقياً أن يسبق اكتشاف التشابهات تحديد الخلافات . ولا يمكن مراقبة الخلافات إلّا في ضوء التشابهات ، وهذه نقطة اجرائية من الصعب تنفيذها في دراسة علم السياسة . لأن علم السياسة ، حتى من تعريفه ، يلزم مراقبة بمواصفات وتوضيحات الخلافات أكثر

من التشابهات . وتشير النواحي المتضاربة في السياسة الى كيفيّة الاختلاف بين الافراد أو الجماعات الذين هم على علاقة سياسية ، لا إلى كيفية تشابههم في الصفات أو الاهداف[٤٨] . والنظر إلى السياسة من حيث محتواها الحضاري هو علاج يعوّض بعض الشيء . فإذا أردنا المقارنة بين شيئين ، حتى لو كانت الخلافات بينهما ظاهرة ، كما في السياسة ، كان من الواجب افتراض عنصر ثالث ، أو مبدأ فرضي واضح للموضوع الذي ستجري مقارنته ، وهذا العنصر الثالث ، الفرضي المحض ، يجب أن يشتمل على ظواهر مشتركة للشيئين اللذين ستجري المقارنة بينهما . ومن غير هذا الافتراض في الشراكة ، تكون المقارنة مستحيلة . فمن خلال المقارنة نكتشف التشابهات . وعليها فإن للتحليل الحضاري أهمية قصوى في البحث السياسي[٤٩] .

الحضارة السياسية : إن وجود الحضارة السياسية يعني أن هناك «حضارة» بمفهومها الاوسع شمولاً . فالحضارة السياسية « هي حضارة فرعية » . والحضارة الفرعية تشارك بعض النماذج والاتجاهات مع الحضارة الاكبر التي تخرج منها . وقد يكون هناك تصادم في النماذج بين الحضارة الفرعية السياسية والحضارة العامة . مثلاً ، قد تصطدم النماذج التسلسلية للسلوك العسكري مع نماذج المساواة في الحضارة العامة . وبالفعل ، فان التوترات الظاهرة في المؤسسة العسكرية الامريكية قد يمكن ارجاعها إلى التصادم بين الحضارة الفرعية العسكرية والحضارة العامة . وقد تتصادم الاتجاهات الدينيّة في حضارة سياسية ، مع الآراء الدنيوية العامة للحضارة ككل . والتوترات الناجمة عن ذلك على المستوى الحضاري للتحليل قد تنعكس على المستويين الاجتماعي والشخصي ، وبذلك تؤدي الى مزيد من نفاذ البصيرة داخل السلوك الفردي وسلوك الافراد فيما بينهم .

إن التحليل الحضاري للسلوك السياسي يبدو أكثر قابلية للحياة في جماعة ، مما هو في البيئات الاجتماعية الاكبر . والواقع ، أنه في الولايات المتحدة الامريكية مثلاً ، أجري تحليل حضاري فرعي مثمر للسلوك السياسي في جماعات متباينة كمجلس الشيوخ وسكان قرية صغيرة ومنطقة فقيرة في مدينة كبيرة ، والمؤسسة العسكرية ونقابة عمالية ديمقراطية وحركة اجتماعية للاعتناء بالمسنين وجماعات سياسية أخرى عديدة . ومع أن جميع هذه الجماعات تشارك في الحضارة الاكثر شمولاً ، فإن لكل منها نماذج سلوكها الخاصة بها ، بما في ذلك النماذج السياسية[٥٠] .

إن الحضارة السياسية تشير الى النماذج التي يمكن الاستدلال عليها من السلوك السياسي للجماعات ومن المعتقدات والمبادىء المرشدة والاهداف والقيم التي يشارك فيها الافراد في جماعة مهما كان حجمها . ولكل فرد طبعاً رايه في الحضارة السياسية التي تؤثر في ما يفعله أو لا يفعله سياسياً ، ولهذا فإن التحليل الحضاري وحده لا يكتشف كل ما يجب اكتشافه حول السلوك السياسي[٥١] . الا انه عامل مساعد لكشف بعض الجوانب في هذا السلوك ، حيث تكون الاختلافات في الاتجاهات

والنماذج المراقبة اختلافات متنوعة مهمة لدراسة الاستجابات أو ردود الفعل في الاوضاع السياسية المتشابهة وظيفياً .

٤ ـ الاطار الشخصي :

هناك فرضية تقول أن لشخصية الانسان علاقة بسلوكه السياسي ، اذ أن نوع الشخصية التي ينقلها الانسان الى السياسة تصنع الفرق . والسؤال الآن هو : متى يكون ممكناً ومستحقاً للعناء دراسة السلوك السياسي من وجهة نظر الشخصية ؟ بماذا تستطيع دراسة الشخصية أن تساهم في تحليل السلوك السياسي ؟ هذان السؤالان يجعلان الافتراض بأن الاختلافات في السلوك السياسي التي يعود سببها إلى اختلافات في الشخصية قضية قابلة للنقاش . فالشخصية قد تبدل شيئاً وقد لا تبدل . والمشكلة اذن هي تحديد حدود وظيفة الشخصية في علم السياسة . ويبدو أن الحدود قد تتباين بصورة كبيرة من مشكلة الى اخرى ومن ظرف الى ظرف .

وقد نتساءل : ما نفع الانسان من سلوكه السياسي ؟ هذا السؤال يمكن أن يقودنا الى معرفة نوعية المشاركة السياسية ومقدار الافضليات السياسية أو خلفيات اتجاهات الفرد نحو العمل السياسي ، وكذلك معرفة كيفيّة اعراب الشخصية عن نفسها في الحلبة السياسية[٥٢] . إن أي سلوك يصدر عن الفرد ، انما يصدر بدافع حاجات الفرد ودوافعه وميوله ومخاوفه وآماله . ولا بد للباحث السياسي أن يتطرق إلى نتائج الاختلافات في الشخصية على وظيفة الادوار السياسية وعمل المؤسسات السياسية . إن المعاني الشخصية والدوافع ، الواعية وغير الواعية ، التي تبرز مشاركة الانسان السياسية أو تفضيلاته السياسية ، هي ذات فائدة تحليلية لان اكتشافها قد يساهم في تفسير النظام السياسي كنظام مسكلي.ولا بد من الاشارة الى أن هذا النظام هو دائماً شبكة سلوك بين الاشخاص . ويستطيع تحليل الاساس الشخصي للسلوك السياسي أن ينبئنا ، قبل كل شيء ، كيف يربط سياسي معيّن نفسه بالآخرين كما يحدث فعلاً . اضف إلى ذلك ، إنه اذا تبيّن أن النشاط السياسي يخدم شخصاً في التغلب على تقديره المنخفض لنفسه ، أي يخدمه في ازالة الشعور بالعزلة والوحدة عن طريق المشاركة الشخصية ، أو أن التفضيلات السياسية هي تعبير عن الثورة على السلطة أو الخضوع لها ، فقد تكون المعلومات في هذه الحالة ذات قيمة لا تقدر في تقييم نوعية وبقاء أي نظام سياسي[٥٣] .

وعلى وجه الإجمال ، قد توضح معرفة الاساس الشخصي للسلوك السياسي نوع نظام سياسي ، ومدى تكيّفه مع ظروف البيئة ومقدرته على تلبية الحاجات البشرية . لكن السلوك السياسي سريع الاستجابة أيضاً للمتطلبات الناشئة عن الوضع الخاص بالعلاقات بين الاشخاص وللاهداف والقيم والترقبات المشتركة . ويعتمد التطابق مع هذه المتطلبات الوضعية والترقبات الحضارية جزئياً على قدرة الفرد في الاستجابة ،

وهي قدرة ليست منفصلة عن شخصيّته[٥٤] . وهو يعتمد أيضاً على الروادع الاجتماعية والثقافية التي تشمل الغفران والحرمان والتي يحس بها الانسان ويمارسها كخطوط مرشدة في السلوك السياسي . وبغض النظر عن دوافعهم ونوازعهم الشخصية ، يميل الناس الى التصرف بطريقة منتظمة ويمكن التنبؤ بها في السياسة وخارجها . وترقباتهم بالنسبة الى سلوكهم وسلوك الآخرين مستقرة ومتوافقة نسبياً . وقد يكون بعضهم حي الضمير اكثر من غيره في عمله ، واكثر حماسة واكثر اندفاعاً لارضاء غيره واكثر طموحاً[٥٥] .

لكن على الرغم من مثل هذه الاختلافات الناجمة عن الاختلافات الشخصية ، فإن العمليات السياسية والمؤسسات تعمل بطرق لا علاقة لها بالاختلافات في الشخصية. فمثلاً ، إن سياسات ونشاطات دائرة للانعاش الاجتماعي تتأثر بعوامل أكثر من شخصيّة رئيسها أو موظفيها . فالوظائف المحددة رسمياً للدائرة وآداب المهنة للعمال الاجتماعيين ، والتقييم الواقعي لحاجات المعوزين ، وتوفر الموارد المالية ، وتقاليد المجتمع ، كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر في سياسات الدائرة ونشاطاتها[٥٦] . والمشكلة هي في تقرير متى يعالج السلوك السياسي من حيث أساسه الشخصي وكيف يتم ذلك . إنها بالفعل مشكلة عويصة ، لاننا لا نستطيع أن نتكلم عن كل شيء في وقت واحد.وأحد الحلول التي تحتاج الى مناقشة هو أن الشخصية وحدها هي التي لها شأن في النهاية،وانه إذا عُرّي الانسان مثلاً،فحينذاك فقط يمكن تفسير سلوكه السياسي تفسيراً ذا معنى . وهذا القول غير قابل للدفاع عنه بوضوح ، لأن العملية السياسية والمؤسسات تعمل بشكل مستقّل عن الاختلافات في الشخصية . المشكلة اذن معقّدة وصعبة . لكن هناك سبب للتفاؤل في دخول معترك التحليل : وهو أنّهُ ما لم نشترك في سيكولوجية فردية مميزة ، فيجب علينا أن نفترض أن ما هو اجتماعي وثقافي وشخصي في السلوك السياسي متشابك إلى درجة أن المبالغة أو التقليل في التأكيد على أي منها يؤدي إلى تشويش الواقع السياسي . وهذا لا يعني مطلقاً أن كل عمل سياسي يجب أن يُدرس من وجهة النظر السابقة[٥٧] .

٥ ـ الآراء والمواقف : إن أبحاث السلوك السياسي يمكن إجراؤها على جبهة عريضة . وعند أحد طرفيها ، هناك دراسة سيرة الافراد البارزين ورجال السياسة وقادة الحرب ورجال الثورات ، وكذلك رجل الشارع (مع أن المرء قد يتساءل عن الفائدة التي قد يضيفها التحليل العميق لرجل الشارع كفرد إلى فهم النظام السياسي)[٥٨] . وعند الطرف الآخر ، تعتبر ردود الفعل العاطفية للأمم ، وخاصة في الأزمات ، أو الأماني ونماذج السلوك للحركات الجماهيرية ذات فائدة حقيقيّة . وبين هذين الطرفين ، يكون السلوك السياسي للجماعات الصغيرة (العائلات واللجان والمحلفين) أو للمهتمين بالسياسة(رجال السياسة وقادة الرأي وقراء الصحف) ، أو للمجموعات السكانية (رجال الأعمال الصغار وكبار المواطنين والنساء) ، أو

للتعاونيات المنظمة (نقابات العمال ومنظمات المزارع والمصالح العامة) أو للمؤسسات (المجالس التشريعية والهيئات البيروقراطية والتشكيلات العسكرية) قضية تحتاج الى تحقيق . وحيث إن الفرد هو الوحدة الاختبارية الاساسية لتحليل السلوك السياسي ، فإن السؤال العملي الذي يبرز أمامنا هو ما إذا كان من الممكن ، من ناحية اقتصادية فعّالة ، دراسة السلوك السياسي للأمم والحركات الجماهيرية والمنظمات الكبيرة والمؤسسات والمجموعات السكانية حتى الجماعات الصغيرة نسبيّاً من شخصياتها المشاركة . ويبدو من المألوف القول أنه كلما ازداد عدد الافراد الذين يشملهم نظام سياسي ما ، قلّت فائدة السعي إلى جمع بيانات كاملة عن الأساس الشخصي للسلوك السياسي[٥٩] .

والخلاصة أن تحليل السلوك السياسي في نواحيه الشخصية يجب أن لا ينطلق من مبدأ نظري ثابت للشخصية . لكن الافضل هو الحصول على نظرة داخلية شاملة للاساس الشخصي للسلوك السياسي بفحصنا العمليات الظاهرة والاتجاهات الفعالة التي يسعى الفرد عن طريقها لمجاراة الحياة السياسية ، بما في ذلك الاوضاع والتوقعات التي تحدد الادوار السياسية . فدراسة المواقف والاحاسيس اكثر فائدة وأسرع في اكتشاف كيفية تأثير السلوك السياسي في الوظائف السياسية الواسعة والنظم من التحقيق الواسع الذي يسعى الى تفسير للبواعث غير الواعية أو أساليب أخرى نفسيّة ، ومعرفة كيف يرى الانسان نفسه كعامل سياسي ، وكيف يفسر عالم السياسة ، وكيف يقيم ما يراه ، وكيف يتصرف سياسيّاً لتحقيق القيم الشخصية ، كل هذه تستطيع أن تخبرنا الشيء الكثير عن سلوكه السياسي[٦٠] . إن السلوك العلني ، بما في ذلك الآراء ، يمكن أن يكون موحياً من نواح عدة . ولعل أوضح شيء فيه أن يستطيع أن يخبرنا شيئاً عن الحكومة والسياسة كموضوعين للاحاسيس والمواقف . هل يدخل عالم السياسة ميدان أحاسيس الانسان ؟ أيدرك المشترع الجماعات ذات المصلحة في بيئته ؟ هل قضايا الحملات السياسية مهمة للناخب ؟ إذا أثبتنا العلاقة الحسية ، أستطعنا التحقيق في التركيبات المؤثرة للمواقف السياسية . أيشعر المشترع بأن الجماعات الضاغطة مساعدة أم مؤذية ؟ أيعتبر الناخب الحكومة خيراً أم شراً ، والمرشحين السياسيين جذابين أم لا ، والقضايا السياسية ملحة أم لا ؟ إن الردود على هذه الاسئلة البسيطة تستطيع أن تخبرنا الشيء الكثير عن قدرة الانسان على التمييز وعن القيم من حيث نظرته اليها ، والواقع وابعاده المكانية والزمانية . واذا لم تكن جميع الجماعات الضاغطة قوية ، فأي منها القوي وأي منها الضعيف ؟ ما درجة التأثير الذي يُعزى الى هذه الجماعات ؟ ما هي مقاييس الحكم المطبّقة ؟ من المرجّح أن القيم ذات العلاقة بالاحكام السياسية أو المدارك الحسيّة الملحّة التي تكشف الابعاد الزمنية السياسية تشكل تسلسلاً نموذجيّاً ومجموعة أعراض مميزة ودائمة لقابليات سياسية .

وفي حين أن المستويات المختلفة للأساس الشخصي للسلوك السياسي قد تكون مترابطة ، فإنه يجب عدم افتراض المساواة بينها . فقد تكون أشكال عديدة من السلوك أو الرأي ذات جذور في المميزات الشخصية العامة على المستوى العميق للتحليل ، لكن السلوك للشخصيات المتباينة قد يكون متشابهاً . مثلاً ، عدم الثقة بالسلطة قد يعرب عن نفسه بآراء سياسية غير مألوفة أو سلوك راديكالي أو المطالبة الالزامية بزعيم عادل وقوي . والشعور العميق بالحاجة الى الاعتماد ، قد يكون أساس عقيدة تمجد الطاعة أو تصر على الحرية . ولهذا السبب كان علينا أن نعتني بتفسير الآراء والمواقف ، حتى لو بدت بأنها تشكل نموذجاً ثابتاً يوحي بمجموعة أعراض مميزة للشخصية[٦١] .

القيم والشخصية : معظم نظريات علم النفس الخاصة بالشخصية تعتبر الحالات العقلية النموذجية أو البواعث أو التركيبات الميكانيكية بأنها هي الأساس الذي يقرر السلوك . وهي تعتبر المدارك الحسية أو المواقف أو القيم طبقات خارجية للشخصية . لكن ليس هناك اعتراض جوهري على اختيار عناصر الشخصية التي تبدو أكثر فائدة لمشكلة معينة في السلوك السياسي . تستطيع القيم أن تخدم كمبادىء مركزية تنظيمية في دراسة الاساس الشخصي للسلوك السياسي . فنظام القيم هو اكثر تركيبات السلوك السياسي استقراراً[٦٢] . وتبعاً لذلك لا بد من اكتشاف مضمون نظام القيم للشخص وترتيبه ودرجة التوافق الداخلي وعلاقته بالثقافة التي تحدد نموذج السياسة للجماعة التي ينتمي اليها الفرد .

والقيم الشخصية العميقة الجذور تعرب عن الاساس الشخصي للسلوك السياسي اكثر من أي مظهر آخر للشخصية . ولاجراء هذا النوع من التحليل ، لا بد من التمييز قدر المستطاع بين التركيبات الشخصية والحضارية في مشروع قيم أي فرد . ومجموع القيم القابلة للانتقال حضارياً يؤكدها انتشارها الواسع بين الناس ، مع اننا لا نستطيع اكتشافها الاّ عن طريق دراسةقيم الافراد .ناهيك عن أن نظام القيم لأي فرد ، مع أنه ينتقل حضارياً ، يجب أن يكون نوعاً ما قابلاً للتمييز كشيء فريد في سلوكه السياسي . واذا لم يكن هناك تمييز وقع تحليل السلوك السياسي في ما أسميه المظهر الخادع للعلاقة الحضارية المتبادلة : أي خطأ استنتاج قيمة شخصية من نظام قيم حضاري . واعتقد أن هذا الخطأ يرتكبه الذين يستبدلون مبدأ زائفاً للصفة السياسية بتحليل السلوك السياسي[٦٣] . واشير هنا الى الخصائص المميّزة العريضة للسلوك الاجتماعي والسياسي التي تكون شائعة لانها كثيرة الحركة : كرجل التنظيم ، وقارىء الغيب أو الساعي الى مركز . ولأن حضارة كحضارة أمريكا يمكن تمييزها من حيث القيمة العالية المعطاة للنجاح الشخصي ، والتنقل الفردي ، أو الانجاز التنافسي ، فإنه لا يستتبع أن هذه هي القيم الرئيسية أو حتى القيم الوحيدة التي تحدد شكل سلوك الافراد السياسي. فهناك أولاً قيم أخرى تنتقل حضارياً وذات مشاركة واسعة . وثانياً

انه من غير تحقيق أختباري في كل حالة ، لا تستطيع أن نقول في أية مجموعات تحدث هذه القيم لتشكل أنظمة قيم فردية .

والحقيقـة أن المهمة الخـاصة للبحث هي اكتشـاف مدى امكانيـة القيم ذات المشاركة الواسعة والشخصية في تحديد شكل النظـام الذي يعطي السلـوك السياسي لأي فرد استقراره النسبي وتماسكه[٦٤] . ومهما كانت نسبـة الانهماك السيـاسي ، فالحضارة هي التي تقرر المظاهر المهمة لشخصيـة الفرد . ولا تفعـل هذا عـلى شكل ترقبات دورية وغير ذلك من المقاييس السلوكية والتلميحات المميزة التي تـوجه الفـرد نحو بيئته الاجتماعية والمادية وحسب ، ولكن على شكل تقييم . وحين يضفي الفرد على هذه القيم صفة ذاتية ، فانها تصبح من مظاهر شخصيته . ولا بد من التـأكيد بـأن نظام القيم عند أي فرد يختلف عن غيره من الافراد . والاّ كيف نفسر وجود عدة أنماط سلوكية في السياسة داخل المجتمع الواحد ؟ ولأن القيم وأنظمة القيم تختلف بين بيئة حضـارية واخـرى ، ومن شخص إلى آخر ، فـأن المشكلات ذات الصلـة السياسيـة الـوثيقة بـالأساس الشخصي للسلـوك قد تمـارس وتقيم بصـورة مختلفـة في بيئـات مختلفة[٦٥] . وبشكل خاص ، فان الطريقة التي تؤثر فيها تجارب الحياة الشخصيـة على السلوك السياسي في القيام بالأدوار من شأنها أن تعتمد على نظام قيم الحضـارة وبالتالي على القيم المعطاة للتجارب الشخصية والمظاهر السلوكية المتلازمة[٦٦] .

الـدور والشخصية : ان التحقيق في أدوار معينـة بدلاً من نمـاذج سلـوكيـة عـريضة ، يـوفر أفضـل دليل محسـوس على أهميـة الاساس الشخصي في السلـوك السياسي . وهذا ينبـع من قبولنـا المبدئي بـالدور كـوحدة نظـرية أسـاسية للتحليـل السلوكي . ويمكننا تعريف الدور بأنه ذلك المظهر من الشخصية الذي يشير الى الهوية الاجتماعية للفـرد[٦٧] . واذا كان الأمـر كذلـك ، كان عـلى البحث العلمي في السلوك السياسي أن يبحث في الانسجام بين الادوار السياسية كمظاهـر للشخصية ومظـاهر اخرى[٦٨] . إن تعقيد أي نظام سياسي هو أحد أسباب ذلك ، وكلما زاد تعقيد نظام ، زاد عـدد الادوار السياسيـة ونوعيتهـا . ومن شأن العـدد المطلق للادوار المتـوفـرة وخواصها المتغايرة أن يقلل من التطابق بين الدور والمميزات الشخصية الاسـاسيـة . وفي نظام ديمقراطي كالولايات المتحدة الامريكية ، هناك الملايين الـذين يشتركـون في اتخاذ القرارات العامة عن طريق التصويت في الانتخابات[٦٩] . وينهمك مئات الآلاف في أشكال أخرى من النشاط السياسي ، بينما يشغل آلاف غيرهم سلسلة واسعـة من المنـاصب عن طريق الانتخـاب أو التعيين ، في الحكـومة أو المنظمـات السيـاسيـة . والاشخاص الذين يتمتعون بصفات شخصية مختلفة يستطيعون العمل بصورة فعالة في هذا النوع من النظام السياسي الذي يضم أنواعاً كثيرة من الأدوار السياسية[٧٠] .

الهـوامش

(١) انظر المزيد حول السلوك السياسي في :

— Dahl, Robert: A preface to Democratic Theory, Chicago 1956.

(٢) حول هذا الأمر راجع كتاب :

— Eulau, Heinz: Political Behavior, Glencoe 1956.

(٣) انظر هاينز يولاو : فن السلوك السياسي ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت ١٩٨٠ .

— Heinz, Elau: The Current Meaning of «Behavioralism» in Political Science, in : The Limits of Behavioralism in Political Science, Philadelphia : The American Academy of Political and Social Sciences, 1962.

(٤) انظر المزيد :

— Eulau, Heinz : The Behavioral Persuasion in Politics, New York 1963.

— Robert, Dahl: The Behavioral Approach in Political Science in: American Political Science Review, Nr. 55. Dec 1961.

(١١) انظر :

— Lane, R.E.: Political Life -why and how people get Involved in politics, New York 1959.

— Ranney, Austin: Essays on the Behavioral Study of Politics, Urbana 1962.

(٦) انظر المزيد في :

— Milbrath, L.W: Political Participation -how and why do people get involved in politics, Chicago 1965.

(٧) انظر المزيد في :

— Janowitz, M: Political Behavior . Glencoe 1956.

(٨) انظر وقارن مع :

— David, Truman: The Impact of the Revolution in the Behavioural Sciences, Research Frontiers in Politics and Government, Illinois 1951.

(٩) التفاصيل مع :

— S.M.Lipset: Culture and Social Character, New York 1961.

(١٠) انظر :

— K.W. Deutsch: National and Social Communication, New York 1953.

(١١) حول مفهوم الدور في السلوك انظر :

— Talcot Parsons: Toward a General Theory of Action, Harvard University Press, 1954.

(١٢) انظر المرجع رقم (١١)

(١٣) من المرجع رقم (١١)

(١٤) من المرجع رقم (١١) .

(١٥) من المرجع رقم (١١) .

(١٦) انظر المرجع رقم (١١) .

(١٧) انظر المزيد في دراسة مستفيضة لـ :

— David Easton : Introduction, The Current Meaning of Behavioralism in Political Science, Philadelphia 1962. p. 4 -10.

— Ranney, Austin: Essays on the Behavioral Study of Politics, Urbana, University of Illinois Press, 1962.

(٦١) انظر الرجع رقم (٥٢).
(٦٢) انظر المرجع رقم (٤٩) .
(٦٣) انظر المرجع رقم (٤٩) .
(٦٤) انظر المرجع رقم (٥٠) .
(٦٥) انظر المرجع رقم (٥٠) .
(٦٦) انظر المرجع رقم (٥٠) .
(٦٧) التفاصيل في المرجع السابق رقم (٤٧) .
(٦٨) المرجع السابق رقم (٤٧) .
(٦٩) المرجع رقم (٤٧) .
(٧٠) انظر المرجعين رقم (٤٧) و (٤٩) .

الفصل التاسع

العمليـــات والظواهـــر السياسيـــة

١ ـ حول مفهوم الايديولوجية السياسية :

اكتسب مصطلح الايديولوجية اهمية خاصة منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حينما بدا الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على المجتمعات ، وكذلك على الانظمة السياسية المختلفة . ويشير مصطلح الايديولوجية الى نسق من المعتقدات والمفاهيم والافكار الواقعية والمعيارية على حد سواء ، يسعى في عمومه الى تفسير الظواهر والعمليات السياسية والاجتماعية المركبة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية ـ الاجتماعية للافراد والجماعات[1] . ويؤكد اندريه لالاند في قاموسه الفلسفي ان الموطن الاصلي لمصطلح الايديولوجية هو فرنسا ، حينما استخدمه كونت دي تراسي في نهاية القرن الثامن عشر وقصد به « دراسة الافكار »[2] . كما استخدم ماركس وانجلز هذا التعبير وربطاه بالوعي الزائف[3] . ويميل الاستخدام الفنّي لمصطلح الايديولوجية الى اعتبار « الايديولوجية » محصلة عدّة عناصر ، فهي لا تدل فقط على المعتقدات التي توجد لدى الناس ، أو نسق القيم أو محصلة الاهداف والمعايير ، وانما تتضمن كذلك كل هذه الجوانب مجتمعة[4] . هذا بالاضافة الى النظرة التي يتبناها الانسان نحو الاشياء والتصور الذي يطوره عن العالم المحيط به . وهي في نفس الوقت تشير الى مجموعة الخبرات والأفكار والآراء التي يستند اليها في تقييمه للظواهر المحيطة به . فقد أوضح كارل منهايم ان الافكار ترجع الى خبرات الحياة ونماذج السلوك التي تتجسد في الجماعات السياسية والاجتماعية ذات الانماط العديدة[5] . وكل الانساق الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية الى الدفاع عن الوضع الراهن وايجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة هي في الواقع « أيديولوجيات » .

هناك نوعان أساسيان من الايديولوجية هما الخاص والعام . فالخاص يمكن ان يتراوح بين الكذب الوجداني الشعوري والخداع النفسي ، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية ، أي ان الفرد الذي يؤمن بالمعنى الخاص للايديولوجية يمكن أن يكون قادراً على التفكير باسلوب آخر ، اذا كان راغباً في رفض تحيزاته واستبعاد أغراضه

وتعصباته . فكأن المفهوم الخاص للايديولوجية يشير إلى تلك الشكوك التي توجد لدينا دائماً ازاء الآراء والأفكار والتصورات التي يتقدم بها المعارضون لنا ، بحيث يترتب على ذلك بالضرورة عدم القدرة على ادراك الواقع السياسي والاجتماعي ادراكاً متكاملاً وحقيقياً . ويتجلى الطابع المميّز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلي الشامل للأيديولوجية ، وذلك حين نشير الى ايديولوجية عصر من العصور ، أو حقبة تاريخية كاملة ، أو فئة اجتماعية واضحة المعالم والسمات ، أو حينما نهتم بتركيب البناء الكلي للعقل وبخصائصه في مرحلة تاريخية معينة . فبينما يشير المفهوم الخاص الى جزء فقط من الاقوال التي يطلقها المعارض ، نجد المفهوم الكلّي يتناول المعرفة كلّها ، ويحاول أن يعرّف المفاهيم استناداً الى الحياة الجماعية ، كذلك بينما يقيّم المفهوم الخاص تحليله للافكار والآراء على مستوى نفسي ، نجد المفهوم الكلّي يَعْزو الافكار والآراء الى مرحلة تاريخية ، والى طبقة اجتماعية تفكر في مقولات غير مقولاتنا ويعمل المفهوم الخاص في إطار سيكولوجية المصالح ، في الوقت الذي فيه يتجه المفهوم العام الى التحليل الوظيفي والوصف الموضوعي للفروق البنائية بين العقليات التي تعمل داخل مركبات اجتماعية مختلفة . فالخاص يرى أن تلك المصلحة هي السبب الكامن وراء الاكذوبة أو ذلك الخداع ، بينما يفترض العام سلفاً وبكل بساطة وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعي معين ووجهة نظر بالذات . وتكون نقطة الانطلاق في الخاص هي الفرد دائماً حتى لو بدأنا بالفئة الاجتماعية لأن كافة الظواهر النفسية يجب أن تختزل الى عقول الافراد ، بينما تحاول بالمفهوم الشامل اعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية اي اعادة بناء الخلفية النظرية التي تستقر وراء الاحكام الشخصية للافراد ، فتتضح بذلك المظاهر النفسية الجماعية للايديولوجية[٦] .

من جهة اخرى فقد أستخدم العلامة روبرت لين مصطلح الايديولوجية السياسية لكي يعني به مفاهيم تتميّز بالخصائص التالية :

١ ـ انها تعالج تساؤلات خاصة بمبادىء الصراع السياسي والتكامل السياسي وحلول الوسط والتناقضات السياسية .

٢ ـ وهي تعالج اموراً تتعلق بفنون السلوك السياسي وتبريراته الخاضعة لتقلبات الظروف والمناخ ولتغيرات المعطيات والاهداف والجبهات .

٣ ـ وهي ايضاً تتضمن برنامجاً للدفاع عن النظم القائمة أو هدمها او اصلاحها .

٤ ـ وهي تنصب اساساً على صور توزيع القوة السياسية وقضايا التضليل السياسي والتحريض السياسي والفساد بكافة صوره . وباختصار فهي المعبّرة عن النسق السياسي بكافة صوره واشكال العلاقات المعقدة في داخله[٧] .

هناك اجماع بين العلماء على أن الايديولوجية ـ مهما بلغت درجات صدقها ـ تعمل

على تضليل الناس وايهامهم بمعان جميلة ، تنأى بهم عن تمثل الحقيقة القائمة في الواقع الاجتماعي المادي ، وغالباً ما تكون هذه الايديولوجية دينيّة ، أخلاقية ، تسلب الناس آمالهم في حرية مادية ارضية وتخمد شعلة النضال في نفوسهم ، وتبدد ثقتهم بأنفسهم ، فيستحيلون الى افراد مُشتتين ضعفاء أذلاء يتوجسون خيفة من الحاكم ويخشون بين لحظة واخرى بطشه . فكأن البناء الفوقي الايديولوجي في المجتمع المنقسم الى طبقات يقوم بوظيفة تشويه الواقع الاجتماعي المادي وخدمة الطبقات المسيطرة على وسائل الانتاج من أجل المحافظة على الاوضاع الراهنة ، ولهذا وجب على الطبقة الكادحة ان تقاوم هذه الايديولوجية الخادعة بان تنتقل الى موقع الهجوم وتنتقد الواقع كمرحلة اولى نحو ايجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق التغيّر المنشود[٨] . وثمة ايديولوجية كلاسيكية تقف على طرف النقيض من الماركسية هي النزعة المحافظة «Conservatism» وجوهرها هو الدفاع عن النظم السياسية القائمة والمعتقدات السائدة . جاءت « النزعة المحافظة » لتبرير اي نظام قائم ضد أي شكل من أشكال الصراع او المقاومة لوجوده وطبيعته[٩] .

غير أن هناك محاولات حديثة لتفسير الايديولوجية ، جاءت معبرة عن الطابع الامبيريقي الذي يتجه نحوه علم السياسة المعاصر بخطىً سريعة ، فضلاً عن ادخال المتغيرات السيكولوجية والسوسيولوجية في التحليل السياسي . ويعتمد هذا الاتجاه الحديث في دراسته لنمو الايديولوجية واستمرارها على تصور وجود نمط مثالي أو نموذج يعبّر عن افتراض مؤقت حول الواقع الاجتماعي ، ووفقاً لذلك تكون هناك شروط معينة للاستقرار تتميّز فيه الايديولوجية وعناصرها المكونة بالتجانس والتساند المتبادل ، كما أن وحدات التنظيم الاجتماعي كالطبقة توجد جنباً الى جنب في انسجام وتناغم . وتستند هذه الاوضاع في عمومها على كل القوى الفكرية السائدة والقيم الدينيّة ألعلمانية والافكار السياسية وبرامج الاحزاب السياسية ومطالب جماعات المصلحة . فهذا هو المجتمع الذي يسود فيه نوع من التوازن . فالخبرات التي يطورها الناس تتسق مع جميع توقعاتهم ، ومن اليسير تأويلها وتفسيرها ميتافيزيقياً ، كما انها تنسجم مع الاطار الاخلاقي وتقدم كل من الفرد والاهداف الاجتماعية في صورة متناغمة تماماً[١٠] . وفي مثل هذا المجتمع تصبح القوى المؤدية الى الاتساق الفكري والمعنوي بالغة القوة ، كما أن عمليات التنشئة السياسية وكذلك الاجتماعية تسهم في تشكيل الاطار المرجعي للأبناء واتجاهاتهم وانماط سلوكهم منذ البداية . وتصبح الجماعة الأولية مسيطرة على ما لديه من قيم ومعايير ودوافع وعمليات معرفية . أما اندماج الافراد في جماعات ثانوية فهو لا يسبب في هذا المجتمع المتوازن أي نوع من الخلل او الاضطراب ، وانما تكتسب مدركات الفرد مزيداً من التدعيم ، ويزداد باستمرار من خلال وسائل الاعلام السائدة والمعتقدات والمذاهب الدينية . بل أن الصراعات التي قد تنشأ بين الاحزاب السياسية لا تعني انهم لا يتفقون حول غايات

عامة تتمثل في مجتمع الخير أو الصالح العام . كما يتفقون أيضا حول أساليب التفكير والعمل في هذا المجتمع ، وهكذا تصبح مدركات الفرد الواقعية ومجموعة القيم التي يؤمن بها في حالة تجانس كامل يدعمها ويقويها نظام سياسي معين وقيم أخلاقية متفق عليها . وتعمل هذه الظروف على تشجيع الاتجاهات القوية نحو اتساق المنظور السياسي والقيم والاتجاهات المتبادلة بين الافراد . ونحن نعلم انه في المواقف التجريبيّة حينما يطور الافراد اطاراتهم المرجعية ومعاييرهم على المستوى الفردي ثم يدخلون في مواقف جماعية ، فإن احكامهم تظهر نوعاً من الافتراق والتباين . لكن الافراد في المجتمع الذي تسود فيه ايديولوجية متناغمة حينما يشهدون خبرات جماعية جديدة ، فإن ذلك يؤدي الى مزيد من الاستقرار والتدعيم للقيم التي تمثلوها والتي تعود أصلاً الى هذه الايديولوجية .

غير أن التصور السابق للاستقرار الايديولوجي لا ينسجم تماماً مع الواقع . فالايديولوجيات تشهد عمليات نمو وتحوّل واختفاء واعادة ظهور من جديد وفقاً للمواقف الاجتماعية المختلفة[١١]. ذلك أن المجتمعات لا تستطيع ان تقاوم الاضطرابات التي قد تتعرض لها من الداخل أو الخارج ، ويمكن ان تتخذ مثل هذه الاضطرابات صوراً مختلفة مثل : انحراف الابناء عن ايديولوجية آبائهم، والتغيرات البعيدة المدى التي يشهدها الاساس الاجتماعي والاقتصادي والتحولات التي تطرأ على علاقة المجتمع بالمجتمعات الاخرى والتنقل الاجتماعي والجغرافي والذي يؤدي بالناس الى الدخول في طبقات جديدة وجماعات مهنية مختلفة . واتساع هوّة الصراع بين القيم الخاصة والعامة ، والتغيرات التي تطرأ على الآراء والاتجاهات نتيجة لظهور مطالب او حاجات جديدة ، والانهيار التام لبناء المجتمع نتيجة للغزوات أو الحروب الاهلية أو الكساد أو الكوارث الطبيعية .

لقد اختلفت الآراء وتباعدت حول فعالية الايديولوجيات وتأثيرها لا سيما بين صفوف اتباعها ومعتنقيها . ويرجع ذلك الى أن تباين مفهومات الايديولوجية قد أدى الى ظهور نظريات متعددة . فعندما يؤكد هيجل على قوّة الفكر وسلطانه في كل تغيير يشهده العالم يكون قد عبّر بذلك عن الفكرة المحورية في فلسفته التي تعتبر الفكر بمثابة الحقيقة الموضوعية والوجود الفعلي الاصلي . على حين لا يرى ماركس في الفكرة الهيجلية سوى صورة عقلة محضة ، انها لا تعدو كونها فكرة عن العالم ، وهي فكرة لا تنطبق حتى عند هيجل على الوجود الفعلي ، ولهذا فهي أيديولوجية . ذلك أن الافكار في راي ماركس لا تنبعث الاّ عن الواقع الاجتماعي المادي ، وهي مرآة تعكس صورة هذا الواقع في وعي البشر ، وليست هي القوة التي تشارك في بناء الوجود الواقعي وتكوينه[١٢] . فالافكـــار لا تستطيع أبداً أن تتجاوز حدود الوضع الراهن في العالم أو تتخطاها وليس في مقدورها احداث شيء أو التسبب في حدوثه وممارسة التأثير عليه . غير اننا نجد انفسنا امام وضع آخر الآن : فالفكرة الاشتراكية لدى الماركسية وهي

فكرة تتسم بالطابع الايديولوجي قد برهنت صراحة على قوتها وقدرتها في قلب العالم وتثويره . وفي كثير من البلدان الاشتراكية الحالية يجري ابراز التغيير الذي أمكن احداثه كبرهان واقعي على قوّة مفعول وتأثير الايديولوجية الماركسية اللينينيّة . كل ذلك من خلال اضفاء الطابع العلمي المميّز على هذه الايديولوجية لكي يزداد اقتناع الناس بها ، نظراً لان العلم عند الناس يمثل ضمانة لتحقيق فكرة التقدم . ولا شك أن الايديولوجيات تحتاج الى أقتناع الناس بها لكي تكون نافذة المفعول . وهؤلاء بدورهم يحتاجون الى المؤسسات الملائمة والى وسائل القوة التي تتيح لهم ايجاد نفوذ لايديولوجيتهم في مختلف مجالات الحياة وشتى مرافقها . وهذا ما يؤلف في نهاية المطاف غاية كل أيديولوجية ، كما ينطبق بالدرجة الاولى على الايديولوجيات السياسية[١٣] .

والفارق بين الايديولوجيات والنظريات السياسية (علماً بأن النظريات تكمن في أساس الايديولوجيات وغالباً ما تؤلف باعثها ومحركها) هو أن الايديولوجيات تتجه في المقام الاول نحو امتلاك السلطة وحيازة القوة ، وتريد الايديولوجيات صياغة العالم المجتمعي والسياسي للانسان وفقاً لتصوراتها وللمبادىء التي تقررها حول طبيعة العالم والانسان والمجتمع . فالايديولوجيات التي تعتنقها الطبقات الحاكمة والمسيطرة في المجتمع تسعى الى تبرير الوضع الراهن (Status quo) والحفاظ عليه وبالتالي ضمان سلامته ومناعته في مواجهة هجمات الايديولوجيات الاخرى . أما الايديولوجية التي تتطلع صوب الاصلاح وتغيير العلاقات المجتمعية والسياسية القائمة ، فانها ترى هدفاً متمثلاً في توزيع جديد لعلاقات السلطة والقوى السياسية ، وهي تسعى لتوفير مزيد من النفوذ لفئة او طبقة اجتماعية معينة[١٤] . ازاء هذين الاتجاهين ترى الايديولوجية أن هدف الثورة هو أقامة تنظيم جديد وكلي وشامل لعالم الانسان المجتمعي . ولذا فهي تتجه صوب قلب العلاقات الاجتماعية والسياسية الراهنة والاطاحة بها . غير أن كل ايديولوجية لا تستطيع الوصول الى اهدافها ما لم تتوصل الى امتلاك مؤسسات السلطة السياسية والاستيلاء على مقاليدها .

ولقد أبرز العلامة كارل لوفنشتاين في تحليله للايديولوجية السياسية هدفها الذي ترمي اليه في التطلع صوب السلطة بنوع خاص ، فكتب يقول : « ينبغي للايديولوجية ان تركز أهتمامها حول السيطرة على السلطة السياسية وممارستها ، وكل ايديولوجية سياسية ، ان هي شاءت التمتع بفاعلية ونفوذ، عليها أن تنتمي الى السلطة وتتعلق بها ، هذا الانتماء هو الذي يضفي عليها الطابع السياسي ، ومن ثم فان كل الايديولوجيات السياسية تنزع في جوهرها الاساسي نحو السلطة ، وتقوم على العلاقة بالسلطة ، حتى تلك الايديولوجيات التي تزدري استعمال العنف المادي . ولقد حاول لوفنشتاين وصف العلاقة بين الايديولوجيات والمؤسسات السياسية وتحديدها بصورة أدق . فهو يعتبر الأثنتين بمثابة عناصر للانظمة السياسية . ويطلق صفة « السياسة » على جميع

الظواهر التي تتصل بممارسة السلطة في المجتمع المنظم على شكل دولة ، أي على كل مظاهر الحياة الاجتماعية التي تسهم في تكوين أو ممارسة او تعزيز الذين يملكون زمام السلطة في فترة معينة ، أو في ممارستهم للسلطة وحفاظهم عليها مثلما تسهم في التقليل من سلطتهم واضعافها أو فقدانهم لها واضاعتها . ستبقى الايديولوجية سلاحاً هاماً من اسلحة الصراع السياسي والاجتماعي باعتبارهـا نسقاً فكـرياً معبـّراً عن طبيعة المواقف السياسية السائدة وكذلك عن طبيعة المعطيات والمواقع لكل طرف[١٥] .

٢ ـ حول مفهوم القدرة السياسية :

يتناول علم السياسة دراسة الظواهر السياسية بهدف الوصول الى « قوانين الظاهرة السياسية » . فمثله في ذلك مثل العلوم الاخرى. وموضوع الظاهرة السياسية هو الانسان . والانسان إما أن يكون كائناً حركياً أي واعياً وقابلاً للتغير والكمال ، وإما أن يكون كائناً سكونياً وغير قابل للتغيّر والتطور والكمال . فهاتان هما النظرتان الرئيسيتان للانسان : النظرة القدرية التي تسلم له بقابليته لأن يصنع قدره، والنظرة الجبرية التي تنفي هذه القابلية ، وتخضعه لقوانين غيبيّة أو بيئية أو اقتصادية لا مرد لها[١٦] . فاذا أعتبرنا الانسان كائناً قدرياً أي حر الارادة ، وهي النظرة التي نعتمدها هنا ،فإننا في بحثنا عن قوانين الظاهرة السياسية ، أنما نبحث عن قوانين متغيّرة تغيّر الانسان ، الذي تنبثق منه وتنطبق عليه . فالانسان يسلك سلوكاً سياسياً معيناً في ظروف معينة ، فاذا تغيّرت هذه الظروف تغيّر سلوكه . ثم أن الانسان يكتسب من الظروف السياسية التي يمرّ بها خبرات جديدة ، تمكنه من تغيير سلوكه السياسي وتحسينه[١٧]. فلا بد للباحث العلمي السياسي من أن يأخذ كل هذا بعين الاعتبار وهو يحاول استقراء قوانين الظاهرة السياسية .

وبالمقارنة مع الظاهرة الطبيعية ،نجد أن أهم خصائص الظاهرة الطبيعية التي تسهل صياغة قوانين علمية حولها هي تكراريتها . وللظاهرة السياسية تكراريتها ايضاً . ولكنها تكرارية قابلة للتغيّر[١٨] . فالتنظيم السياسي قديم قدم الانسان . والوظائف القيادية والتحكيمية والدفاعية والتشريعية قائمة في مختلف المجتمعات ، وان اختلفت اشكالها أو محتوياتها من مجتمع لآخر . واختلاف أشكالها ناشيء عن الفرق بين وجود الشيء في الكون الطبيعي ووجود الانسان في الكون السياسي . فالانسان لا ينفعل سياسيّاً في كونه الاجتماعي فحسب ، ولكنه « يسوس » هذا الكيان اي يفعل فيه سياسياً . ومصدر انفعاله حاجاته السياسية الطبيعية التي تفرض عليه التعاون مع الآخرين ، فتكون لهذا التعاون قوانين حتمية من حيث المبدأ . ولكن الانسان يستطيع التقدم والتفنن في تنظيم وسائل واشكال هذا التعاون ، فيصبح متنازعاً بين ضرورة الحاجات السياسية ، اي بين الحتميّة ، وبين القدرة على تنظيمها تنظيماً جديداً أي الحرية ، ويصبح في نفس الوقت خليقة كونه السياسي وخالقه .

فاذا لاحظنا صعيدي الفعالية السياسية ، الصعيد الحتمي من حيث مبدأ

الفعالية ، والصعيد الاصطناعي من حيث اشكالها ، أدركنا أن للفعالية السياسية قوانينها ، ولكنها قوانين تختلف بطبيعتها اختلافاً عميقاً. فهناك قوانين دائمة ولا يمكن مخالفتها وهي تعبّر عن الجبر السياسي . وتتجلى هذه القوانين في ضرورة الفعالية السياسية وضرورة وجود قواعد عامة لها . ولا جدوى من التفلسف حول هذه القوانين ، لأنها موجودة بالضرورة . واذا ما حاولنا البحث عن محتواها أو معناها نكون قد تجاوزنا صعيد القوانين الاساسية الى صعيد آخر[١٩] . وهناك ثانياً التكرارات التي نستقرئها بالملاحظة . ومن الامثلة عليها ما نتعلّمه بالتجربة بأن كل انسان يتولى السلطة يمكن ان يستغلّها لحسابه الخاص ، وأن الثورات تبتلي بمتطرفين تكافحهم لتستطيع الانتصار ، وان الغوغائية تسبب الفوضى التي تقود بدورها الى الدكتاتورية الخ ... وكل ما نستطيع ان نفعله هو أن نلاحظ هذه التشابهات ، وأن نتبين النطاق الذي تحدث فيه ، وأن نستنبط من ذلك نظرية للسلطة ونظرية للثورة ونظرية حول تعاقب الانظمة السياسية . ولكن هذه النظريات ليست قوانين بالمعنى الرياضي للقانون.ولـو بنينا هـذه النظريـات في ضوء مـلاحظتنا للعـلاقات السببيـة،الاّ اننا لا نستطيع أن نضمن ان نفس الاسباب ستؤدي في المستقبل لنفس النتائج . ذلك ان السلوكيات البشرية تخضع لقواعد متعددة ومتغيّرة وليست كظواهر الطبيعة الثابتة[٢٠] .

لقد استطاع علم السياسة من خلال التحليل الواسع للظواهر السياسية ان يميّز بين الدولة والمجتمع وبين سلطة الدولة الشرعية وسلطتها الفعلية . ولا نستطيع ان ندرك هذا التمييز الاّ اذا فرقنا بين كلمتي سلطة وقدرة . ونصل الى هذا التمييز اذا نظرنا للدولة على انها المؤسسة الوحيدة في المجتمع المخوّلة حق استعمال سلطتها لفرض ارادتها على التابعين لها ، وحملهم على طاعتها . ولا تكون الدولة بدون هذه السلطة القسرية ، التي يدعوها ابن خلدون « الحكم بالقهر »[٢١] . وللتأكيد على هذه السلطة التي تنفرد بها الدولة يميّز ابن خلدون بين الرئاسة والملك ، فيقول : « .... ان الآدميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع الى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض . فلا بدّ ان يكون متغلباً عليهم ... والاّ لا تتم قدرته ... »[٢٢] . فالحكم بالقهر إما ان يكون مشروعاً ، اي قائماً على ارادة المحكومين ، فتصطنع الدولة فيه السلطة والقدرة معاً ، وإما أن يكون قسرّياً صرفاً ، فتكون أداته القدرة وحدها أو القوة . فالقدرة اذن قاسم مشترك بين الدولة والسلطة[٢٣] . واذا كان علم السياسة يشترك مع علوم أخرى في دراسة الدولة أو السلطة ، الاّ انه يتفرد لوحده بدراسة القدرة ، ولذلك يصفه حسن صعب في كتابه « علم السياسة » بانه علم القدرة[٢٤] .

ويحسن ان نتذكر ونحن نحدد مواضيع علم السياسة هذا التحديد ، ان محور اهتمام اي علم اجتماعي هو الذي يميزه عن العلم الآخر . ويجب ان لا نتصور ان لمختلف العلوم الاجتماعية ميادين تتمايز تمايزاً مادياً . « ولكن ما يمتاز به كل منها هو

طريقة اختيار الوقائع . ومحور اهتمام علم السياسة واضح ويسير التعريف : فهو يهتم بالقدرة وبكيفيّة الاستيلاء عليها والمحافظة عليها وممارستها ومقاومتها . ويكفي هذا لتبرير نزوعه لأن يعتبر علماً متميزاً عن سائر العلوم » . ولئن بدا التركيز على دراسة القدرة شيئاً جديداً في علم السياسة ، الّا أن مفهوم القدرة ليس جديداً فيها كل الجدّة[٢٥] . فأفلاطون يتصور السياسة في بعض كتاباته علماً للأمر ،وارسطو يصنفّ الناس فئتين : فئة تخلق لتأمر وفئة تخلق لتطيع[٢٦] .وميكيافيلي يعري سلطة الامير من أي أعتبار الّا اعتبار القدرة على الامر والقسر والاحتفاظ بالسلطة[٢٧] . ويعرف توماس هوبز قدرة الانسان « بأنها مجموعة وسائله التي تمكنه من الحصول على بعض المقتنيات المقبلة والظاهرة »[٢٨] . ويعلق العلامة ميخائيل اوكشهوت على هذا التعريف بقوله : « ان فلسفة هوبز هي في الدرجة الاولى بجميع وجوهها فلسفة القدرة ، لأن الفلسفة هي تفكير عقلي ، والتفكير التعقلي هو توضيح لآلية ما ، والآلية هي في جوهرها ترتيب ونقل وحسم للقوى »[٢٩] . والاكتشاف العلمي لقوانين « الآلية القدروية » التي اتخذها هوبز فلسفة له هو ما يتطلع اليه الذين يعتمدون القدرة موضوعاً لعلم السياسة[٣٠] . ولئن بارك هوبز آلة القدرة التي تتمثل في الدولة ، لأنها ضرورة للحؤول دون قتل الانسان للانسان ، فأصبح بذلك رائد الاستبدادية الحديثة ، الّا أن الليبراليين المتخوفين من تضخم الآلة القدروية حاولوا التعمق في درسها ، لا لمباركتها بل للاهتداء الى كيفية الحد منها[٣١] . واندفع الماركسيون في هذا الدرس ، وغايتهم من معرفة القوانين العلمية للقدرة التوصل لتحرير الانسان منها تحريراً تاماً[٣٢] . وينبثق السعي للحد من القدرة أو للتحرر منها تحرراً تاماً من الاعتقاد باقترانها اقتراناً يكاد يكون تلازمياً بالاستبداد والتعسف . ومن أبرز مفكري القرن التاسع عشر الذين نددوا بالقدرة ، وانذروا بخطرها على الحرية اللورد اكتن وكان مؤرخاً « .... مؤمناً بحرية الانسان وكرامته التي تميّز الحضارة الحديثة عن سواها من الحضارات . ويرى أن التاريخ ليس نسيجاً تحيكه أيدٍ بريئة ... وان القدرة هي أشد وأدوم الاخطار التي تحط البشر وتودي بكرامتهم »[٣٣] . ولقد برزت مخاطر « القدرة السياسية » في عهد ادولف هتلر وزميله في القسوة موسوليني . وجاء من بعدهم ستالين الذي اشاع الرعب والهلع في روسيا واوروبا الشرقية . ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا تتحكم آليات الحرب في مصير الشعوب . وهكذا نشأ ترابط قوي بين التكنولوجيا المتطورة والقدرة السياسية وخرج علينا العلماء بتعبير « عصر القدرة »[٣٤] .

والملاحظ ان كل انسان يندفع في طلب « القدرة » . والمسألة التي يواجهها الانسان السياسي دائماً وابداً هي : كيف استطيع ان انفذ ارادتي بدون أن يحول الآخرون دون ذلك ؟ . وتبتغي ارادة القدرة تأمين الحرية اللازمة للانسان ، لئلا يحول الآخرون دونه ودون تحقيق ما يصبوا اليه . ولذلك تلتبس ارادة القدرة كما يتصورها اكتن بارادة البقاء والحياة ، وتصبح موضوعاً للعلم الاجتماعي كله وليس لعلم

السياسة فقط[٣٥] . فوجود الانسان مرتبط ابدياً بوجود « القدرة » . وأبرز ممثل لفلسفة القوة او القدرة هذه هو الفيلسوف الالماني نيتشه (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠) الذي كتب يقول : « حيث توجد حياة ، توجد أيضاً ارادة ، ارادة قوة ، لا ارادة حياة ... ما الشر ؟ الشعور بأن القوة تنمو وتزيد ، وبأن مقاومة ما قد قضي عليها . لا رضى ، بل قوة اكثر واكثر ؟ لا سلام مطلقاً ، بل حرباً ، لا فضيلة ، بل مهارة ، الضعفاء العجزة يجب ان يُفنوا : هذا أول مبدأ من مبادىء حبنا للانسانية . ويجب ايضاً أن يساعدوا على هذا الفناء . أي الرذائل أشد ضرراً ؟ الشفقة على الضعفاء العاجزين »[٣٦] . المعلوم أن الحركات الاستبدادية الحديثة قد تغذت بهذه الفلسفة القدروية واتخذت الحركة النازية من نيتشه أباً من آبائها الفكريين . ولا يستغرب العلامة لازويل مثل هذا الالتباس بين ارادة القدرة وارادة الحياة أو غيرها من النزعات في نفس الانسان . لأن ارادة القدرة لا بد من ان تكون مرتبطة في نظره بغاية ما أو بقيمة ما .ولذلك فان الدراسة العلمية الصحيحة للقدرة يجب ان تشمل دراسة القدرة والقيم . فالقدرة ليست غاية في ذاتها ولكنها وسيلة لغايات اخرى . والذين يسعون لبلوغ القدرة إنما ينشدون هذه الغايات ، وغاياتهم مرتبطة بالقيم السائدة في المجتمع ، ومن هذه القيم الامن ، أو الدخل أو المجد . فقد تطلب القدرة في سبيل التمتع بالامن أو في سبيل الحصول على المزيد من الدخل ، أو في سبيل بلوغ المجد .

فدراسة القدرة مرتبطة اذن ارتباطاً ضرورياً بدراسة توزيع القيم في المجتمع . فاذا ما جمعنا بين دراسة القدرة والقيم ، أصبح الموضوع الرئيسي الذي يبحث فيه علم السياسة هو : من يحصل على ماذا ، متى ، وكيف ؟[٣٧] . ويتحول هذا الاهتمام بمن يستفيد من القدرة وكيف يستفيد منها العلاّمة لازويل من البحث في موضوع القدرة الى موضوع اصحاب القدرة ، أو موضوع النخبة (الصفوة) ، التي تقبض على ناصية القدرة ، وتستخدمها لبلوغ « القيم » التي تصبو اليها . ويتوسع في دراسة هذه النخبة دراسة نفسية سياسية تستفزه اليها ملاحظته ان اصحاب القدرة السياسية هم دائماً أقلية . فيحاول أن يتبين الخصائص الشخصية ، التي تمكن هذه الاقلية دون سواها من بلوغ القدرة ، ومن وضع اليد على السلطة . فيدفع بذلك علم السياسة من دراسة القدرة كظاهرة إرادية .او كظاهرة قيمية الى دراستها كظاهرة قيادية . ويعرّف لازويل القدرة في كتاباته بانها « المشاركة في التقرير السياسي » . فهذه المشاركة هي التعبير الفعلي عن القدرة السياسية[٣٨] . ولذلك يكون المنتظم السياسي اكثر ديمقراطية بقدر ما يتسع نطاق المشاركة في القرارات السياسية الهامة . اما السياسة السلطوية فهي السياسة التي يشعر الذين توضع من أجلهم ، بأن عليهم ان يطيعوها . وهذا هو مدلولها العملي لا مدلولها الخلقي . ذلك أن الذين تتناولهم السياسة قد يكونون غير راضين عن السلطة التي صدرت عنها ، فيقبلون السياسة ، وان لم يقبلوا السلطة التي وضعتها . لأن قبول السلطة لا يكون دائماً عن رضا ، بل قد

يكون أيضاً بحكم الاقتناع المعنوي ، أو الاعتياد التقليدي ، أو الخوف من عواقب العصيان . وقد يكونون راضين عن السلطة التي صدرت عنها السياسة ، ولكنهم غير مرتاحين لسياستها ، ويشعرون مع ذلك بأن عليهم أن يطيعوها فتكون السياسة سلطوية متى اقترنت بهذه الطاعة أياً كان الدافع اليها .

ويعنى علم السياسة بالسياسة السلطوية ، التي تتناول المجتمع ككل . فللنقابة وللكنيسة وللجمعية سلطة معنوية على اعضائها تجعل سياسة كل منها سياسة سلطوية . ولكن عواقب هذه السياسة تمس فئة ما من المجتمع لا المجتمع كله . ولذلك فان علم السياسة لا يتناولها الاّ من حيث علاقتها بالسياسة السلطوية العامة للدولة التي تمس جميع المواطنين. ونحتاج اخيراً لتوضيح مدلول المجتمع في السياق الذي نحن بصدده . فالسياسة السلطوية المعتمدة لا تمس بالضرورة في جميع الاحوال جميع المواطنين[٣٩] . فقد يكون القرار المتخذ متعلقاً بالمزارعين أو باصحاب المصارف أو باقليم ما دون الآخر ، فيحمل مغانم أو أضراراً للذين أتخذ بشأنهم . ولكنه ما دام صادراً عن السلطة السياسية ، فانه يكتسب طابعاً الزامياً لجميع المواطنين ، فيصبح بذلك قراراً مجتمعياً ، وتصبح السياسة التي يرتبط بها سياسة مجتمعية عامة ،- ويصبح التوزيع القيمي الذي ينتج عنه ذا تأثير على المجتمع بكامله[٤٠] . وقد ابرز العلاّمة ديفيد أيستون ظاهرة التوزيع السلطوي للقيم على اساس انها المدلول الرئيسي « للسياسة »[٤١] . التوزيع السلطوي للقيم يشمل كافة الاصعدة في الحياة الاجتماعية والسياسية . والتوزيع السلطوي للقيم لا يُرادِفْ بالضرورة توزيع الدولة أو الحكومة للقيم . فهناك توزيع سلطوي للقيم على الصعيد الدولي ، مع انه لا توجد سلطة دولية يمكن أن تعتبر حكومة عالمية . ويتراوح التوزيع الدولي للقيم بين الدول الكبرى والمنظمات الدولية كعصبة الامم والامم المتحدة . ثم ان هناك مجتمعات بدائية وقبلية يعرف فيها التوزيع السلطوي للقيم ، بدون ان يكون فيها تنظيم سياسي قانوني ينطبق عليه وصف الدولة . ولذلك نستطيع القول بان التوزيع السلطوي للقيم يظهر في المجتمع بظهور سياسة اجتماعية فيه تتناول جميع فئات المجتمع لا فئة ما دون الاخرى . وظهور هذه السياسة هو نتيجة لتنازع فئاته على القيم الكائنة أو التي يجب ان تكون فيه . ولا يمكن ان يسوى هذا التنازع الاّ بوضع سياسة تُفرض على الجميع . فوجود هذه السياسة ضرورة لبقاء المجتمع واستمراره . لأن أهم ما يصون حياة المجتمع هو قدرة ابنائه على أن يتشاركوا في حل ما يعترضهم من مشاكل .

وتختلف المجتمعات في المؤسسات والآليات التي تجترحها لوضع هذه السياسة وتنفيذها[٤٢] . والدولة هي واحدة من هذه المؤسسات . ولكن الدول تختلف كما يختلف مفهومها من مجتمع لآخر . ولذلك فان التوزيع السلطوي للقيم هو ظاهرة سياسية أعم من ظاهرة الدولة . وهي ظاهرة واجبة الوجود في جميع المجتمعات » والسبب في ذلك بديهي . فقد رسمت الليبرالية في أول نشوئها صورة بهيّة للمجتمع ، وزينت للناس

مستقبلاً تسّوى فيه العلاقات الاجتماعية تسوية آلية لا يتدخل فيها احد باسم الجماعة . ولكن مثل هذا الأمر لم يحدث في أي مجتمع من المجتمعات التي عرفها التاريخ . والأقرب الى الحقيقة تأكيد الليبرالية في نهاية القرن الثامن عشر ، بأن في كل مجتمع عادات تساعد على أن يسوي افراده فيما بينهم كثيراً من خلافاتهم ومنازعاتهم حول نصيب كل منهم من قيم المجتمع . ولكن نطاق التفاوض الخاص يزداد ضموراً كلما ازداد المجتمع سعة وتعقيداً . ولذلك لا بد من تدخل من يستند الى السلطة حتى في أصغر المجتمعات وأبسطها ليقرر كيفيّة حل الاختلافات الناشئة حول الاشياء ذات القيمة » . ولا يستطيع المتدخل باسم الجماعة ان يضع سياسة اجتماعية ، ويحمل الجميع عليها ، الاّ اذا كانت له قدرة سياسية تمكنه من اكراه الجميع على التقيّد بهذه السياسة . ولا يمكن أن يحدث التوزيع السلطوي للقيم بدون هذه القدرة[٤٣] . ولكن هذه القدرة لا تعني بالضرورة قوة مادية أو جسمانية يملكها المتدخل ، ولكنها علاقة بينه وبين الذين يتدخل بينهم . وتمكنه هذه العلاقة من التأثير في سلوكهم . وليس التأثير (Influence) مرادفاً للقوة (Power). فكل انسان يؤثر بسلوكه الشخصي في سلوك الانسان الآخر .

فاذا اعتبرنا ان القدرة هي التأثير اصبحت دراسة القدرة دراسة لجميع العلاقات الاجتماعية . ولكن المعنى الخاص للقدرة السياسية هو انها العلاقة التي تمكن الفئة او الشخص من توجيه أفعال الآخرين توجيهاً يتفق مع اهدافه[٤٤] . ويختلف صاحب هذه القدرة عن أصحاب التأثير بأنه يستطيع ان يفرض عقوبة على الذين يرفضون السير في الوجهة التي يريدها . فالقدرة موجودة ما دام هناك شخص يسيطر تحت وطأة العقوبة على تصرفات الآخرين . ولذلك فان البحث في التوزيع السلطوي للقيم يستدعي البحث في التقرير القدروي وفي الطرق التي يستطيع الناس أن يحملوا بها الآخرين على اتخاذ القرارات وتنفيذها . ويعني هذا أن « علم السياسة هو دراسة التوزيع السلطوي للقيم كما يؤثر فيه توزيع القدرة واستخدامها »[٤٥] . ويمكن ان تدرس القدرة السياسية كظاهرة اجتماعية ، كما درسها ابن خلدون أو كظاهرة سياسية تصدر عنها سائر الظواهر السياسية كما درسها برتراند دي جوفنيل او كظاهرة علاقية كما درسها كارل يواخيم فريدرش او كظاهرة طبقية كما درسها رالف دارندورف . ولابْن خلدون في هذه الدراسات منزلة الرائد فقد سبق الباحثين الى تصور « دوام النمو التاريخي ... والى تصور التاريخ كمجموعة معقدة من عمليات التغيّر الاجتماعي ... »[٤٦] .

وقد تناول ابن خلدون القدرة السياسية كعملية من هذه العمليات . واعتبر العصبية أساساً للقدرة السياسية وللتماسك الاجتماعي ، فجاء « تفسيره للقدرة السياسية ومختلف الاشكال السياسية تفسيراً اجتماعياً او سوسيولوجياً » . ولكنه كعادته لم يتوقف عند هذا التفسير وحده ، بل بيّن الترابط المتبادل بين العصبية

والعلاقات القدروية »[٤٧] . وبيّن هذا الترابط بعد أن فسّر نشأة المجتمع تفسيراً اقتصادياً . فالمجتمع وليد الحاجة الى التعاون في تأمين الضرورات الاقتصادية ، ونوع المجتمع مرتبط باختلاف وسائل الانتاج السائدة ، فاختلاف « .... الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ، فان اجتماعهم انما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي »[٤٨] . والمجتمع البدوي الذي يعيش على القدر الضروري من الاقوات والملابس والمساكن سابق للمجتمع الحضري الذي يبلغ ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهية في الملابس والبيوت . ويحافظ المجتمع البدوي على فضائل خلقية يفقدها المجتمع الحضري ، فأبناؤه على الفطرة ، ولذلك يكونون أقرب الى خلال الخير والى تقبّل الافكار الخيّرة ، وتصبح خلالهم الفطرية التي يفرضها اسلوب معاشهم كالشجاعة والبأس والنجدة عادات لهم ، لأن « الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه . فالذي ألفه في الاحوال التي صار خلقاً وملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة » . والشجاعة لازمة لهم لحاجتهم الى دفع العدوان بأنفسهم . وبينما يدفع السلطان أو الاسوار العدوان عن أهل الحضر ، الاّ أن أهل البادية تذود عنهم حامية الحي من انجادهم ووفتيانهم المعروفين بالشجاعة فيهم ، « ولا يصدق دفاعهم وزيادهم الاّ اذا كانوا عصبيّة وأهل نسب واحد ، لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويُخشىٰ جانبهم ، اذ نعرة كل احد على نسبه وعصبيته أهم »[٤٩] .

وهذه العصبية هي صلة رحم طبيعية في البشر ، وهي التي يحصل بها الاتحاد والالتحام في المجتمع . وقد يكون النسب الذي تبنى عليه العصبيّة توهماً لا يستند الى حقيقة ، ويظل له مع ذلك نفعه من حيث الوصلة والالتحام ... والرياسة فيهم إنما تكون في نصاب واحد منهم ولا تكون في الكل ، « .... » . « فالرياسة طور من الاطوار المؤدية الى الملك . وبعد ان تتغلب العصبية على عصبيات قومها تقاتل عصبيّات اقوام آخرين وتتغلب عليهم . فاذا كان لهؤلاء القوم دولة أنتزعتها منهم ، واذا كانت هذه الدولة في حالة الهرم والانهيار قضت عليها واستبدت بأهلها ، واذا لم تكن في حالة انهيار شاركت العصبية الحاكمة فيها في حكمها ، فالملك « ... اما بالاستبداد او بالمظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك » . فاذا ما بلغ اهل العصبية الملك ، انغمسوا في النعيم والترف ، وخسروا طبائع البداوة وعاداتها التي كان لهم بها التغلب، واكتسبوا عادات الحضارة ، واستسلموا في ظل الدولة الى الدعة والراحة ، ونشأ الابناء والاعقاب في النعيم والترف ، واستنكفوا عن سائر الامور الضرورية في العصبية ، فنقصت العصبية في الاجيال المتعاقبة وزالت البسالة ، الى ان تزول العصبية وينقرض القبيل بزوالها انقراضاً تاماً ، « فإن عوارض الترف والفرق في النعيم كاسر من صورة العصبية التي بها التغلب ، واذا انقرضت العصبية قصر القبيل عن المدافعة والحماية فضلاً عن المطالبة ، والتهمتهم الامم سواهم » . فاذا زالت العصبية وزال أهلها وزالت دولتهم حلت محلّها عصبيّة جديدة وأمة جديدة ودولة جديدة . وهكذا تتعاقب الامم والدول لأسباب طبيعية اجتماعية اقتصادية تتعلق

بقدرتها أي بطاقتها على التغلب على بعضها البعض[٥٠] . ويقدم ابن خلدون هذا التحليل العلمي لحركية القدرة في الوقت الذي كان يفسر فيه نشوء المجتمعات والامم والدول تفسيرا دينياً أو خلقياً ، أي قبل عدّة قرون من ظهور التفسيرات الوضعية في اوروبا الحديثة[٥١] .

أما العلاّمة بيرتراند دي جوفنيل فيدرس القدرة (Pouvoir) كظاهرة سياسية طبيعيةويعتبرها مصدراً لسائر الفعاليات السياسية،ويحلل طبيعتها الحركيةفي ضوء المنطق الديالكتيكي للأمر (Commandement) . ويبدأ تحليله بنقد النظرية القانونية السائدة للدولة ، التي تصور الدولة كتجسيد للأمة[٥٢] . فالدولة الحديثة هي آلة ضخمة تزداد تضخماً بازدياد الخدمات التي تقدمها للمجتمع . وتبدو هذه الآلة وكأنها من صنع المجتمع ككل ، لا من صنع فئاته التي تتصارع وتتجاذب السيطرة عليها . وما دامت تظهر من صنع المجتمع ، فانها تلوح أيضاً كممثلة لارادة المجتمع العامة واداة لهذه الارادة[٥٣] .

ويبشر القانونيون بوحدة ارادة الامة وارادة الدولة ، متناسين أن بوسع ارادة خاصة أن تضع يدها على الآلة الحكومية ، وان تستغلها لاغراضها الانانية . فاذا ما طغت هذه الارادة على الدولة ، علت قدرتها التعسفيّة أية قدرة أو ارادة اخرى في المجتمع ، وتهافتت نظرية وحدة الأمة والدولة . وخطأ الذين يعتبرون الدولة تجسيداً للأمة،ويوحدون بين الدولةوالقدرة،أنهم ينظرون الى القدرة من خلال الاشكال التي اتخذتها في مختلف المجتمعات الماضيةوالحاضرة ، ويتوقفون لدى الغايات العادلة التي خدمتها القدرة ، بدون أن يكلفوا أنفسهم عناء النظر الى القدرة كغاية في ذاتها ، وبدون ان يخترقوا ببصرهم أشكال القدرة الى جوهرها . ولو فعلوا ذلك لتبيّن لهم أن جوهر القدرة هو الأمر . وهذا الجوهر كامن فيها أيّاً كانت الاشكال التي تتلبسها . وهي بهذا الجوهر أي في حالتها الطبيعية قائمة بذاتها ولذاتها . ويستطيع الباحث ان يفقه حقيقتها ، اذا ما أنطق جوهرها هذا ، وحاول ان يتتبع حركتها الفعلية كظاهرة موجودة بذاتها في مختلف أطوار التاريخ . ولا يستطيع الباحث ان يراها على حقيقتها في مختلف اطوار التاريخ ، الاّ اذا نظر اليها كعلّة وسبب لا كنتيجة . ويقترن هذا النظر بعاطفية تقلب الدور الذي لعبته القدرة في التاريخ رأساً على عقب . والحقيقة التي يمكن ان تدرك بالملاحظة التاريخية ، هي ان أولي القدرة هم الذين فرضوا طاعتهم على المجموعات البشرية التي استطاعوا أن يحكموها . وفعلوا ذلك مدفوعين برغبتهم في ان يكون لهم الأمر ، وان تكون لهم السيطرة على هذه المجموعات . فأولو القدرة والأمر هم الذين نشدوا حكم الشعوب ، وليست الشعوب هي التي نشدت حكمهم . ولو صح ان الشعوب هي التي نشدت حكمهم ، لوجب ان تكون هذه الشعوب متوحدة وواعية لوحدتها قبل أن يسيطر عليها اولو القدرة والأمر[٥٤] . ولكن الواقع هو انها حققت وحدتها ، وتحولت من فئات متنافرة الى أمة واحدة ، في ظل القدرة التي فرضها عليها

الحكام . فالقدرة هي صانعة الوحدة ، وليست الوحدة صانعة القدرة . « ولذلك ، لا يمكن أن تكون القدرة في مبدئها منبثقة من الامة أو معبّرة عن وجودها ، لأن الأمة لم تولد الاّ كنتيجة لتساكن عناصر متمايزة في ظل قدرة واحدة »(٥٥) .

وأكثر الذين قلبوا القدرة من سبب الى نتيجة هم مؤرخو القوميات الاوروبية في القرن التاسع عشر . فقد رأى هؤلاء أمامهم قوميات فرنسية وبريطانية واسبانية والمانية وايطالية تامة التكوين ، فخلعوا صورة حاضرها على ماضيها . وألقوا هالة من القداسة على الحكام ، الذين وحّدوا ابناء هذه القوميات ، وحولوهم من غزاة وفاتحين الى أبطال تجسدت فيهم ارادة الوحدة لدى أبناء الأمة . وبالغوا في تقدير ارادة الوحدة ، ونسبوها الى « الوعي الجماعي » ، وجعلوا الحكام سدنة هذا الوعي(٥٦) . والوعي الجماعي ظاهرة قديمة في التاريخ ، ولكن الحدود الطبيعية التي ظهر فيها هي حدود فئوية صغيرة ، وحدود جغرافية ضيقة . وقدرة الحكام وأمرهم هما اللذان وسعّا حدود هذا الوعي ، وأتاحا المجال لترويب (Coagulation) الفئات المختلفة في قومية واحدة . ولولا هذا الترويب لما استحالت الفئات المتعددة الى امة واحدة ، ولا المجتمعات الصغيرة الى مجموعات كبيرة . وليس هذا التكوين وليد غريزة التجمع ، ولكنه من صنع غريزة السيطرة . وليست الأمة هي التي حركت قادتها ، لانها لم تكن موجودة كامّة حين تحرك هؤلاء للسيطرة عليها .

والغزو هو مبدأ تكوين المجموعات الانسانية الكبيرة . وتشرع بهذا الغزو مدينة ، ثم تتوسع وتفرض ارادتها على المدن الاخرى ، أو قبيلة تتحرك من بعيد ، وتبسط سلطانها على القبائل الاخرى(٥٧) . والدول الحديثة في اوروبا الغربية تدين بوجودها لقبائل الفرنك والغوط والنورمان ، التي أجتاحت اراضي غيرها من الشعوب ، وتغلبت عليها . ولم يكن الرومان قبل ذلك أحسن منهم حالاً . وقد أصاب الفيلسوف القديس اوغسطين في اعتقاده بانبثاق الدول من العصابات . ومجموعة العصابة في نظره اشبه شيء بامبراطورية صغيرة يحكمها زعيم يتقاسم الانفال مع أتباعه ، ويؤلف منهم مجتمعاً مترابطاً . وتكبر العصابة بانضمام أقوام من الاشقياء اليها ، فتغزو مختلف الاماكن ، وتستولي على المدن وتخضع الشعوب وتتخذ مركزاً لغزوها ، وما تلبث أن تعلن الاراضي التي غزتها دولة لها ، وان تحوّل مركز الغزو عاصمة للدولة . وهكذا تنبثق الدولة من قدرة عصابة غازية . ولا تستطيع هذه الدولة ان تدعي اي نوع من انواع الشرعية . فكل همها هو أن تخضع المغلوبين ، وان تستغلّهم لمصلحتها ، وان تغتصب قوتها من عملهم وكدّهم(٥٨) . وهذا ما قصد اليه جيوم بعد أن غزا أنجلترا ، وقسّمها الى ستين الف قطاع ، تعمل فيها ستون الف مجموعة لتغذية الغزاة . ولولا حاجة العصابات الغازية لعمل المغلوبين لما تركتهم أحياء . وحين وجد الغزاة الاوروبيون المتمدنون انفسهم في أمريكا الشمالية واستراليا مستغنين عن السكان الاصليين اخذوا يبيدونهم . ولم تكن روما تغزو الشعوب الأخرى الاّ في سبيل الاسلاب

والضرائب . وكانت أثينا « الديمقراطية » تعتبر انه لا يليق بالمواطن الاثيني أن يدفع الضرائب ، ولذلك يجب ان تملأ خزائنها من الجزيات التي يدفعها الحلفاء المستظلون بحمايتها . وروما وأثينا مدينتان صغيرتان سيطرت كل منهما على مجموعة امبراطورية اكبر منها . وهما في ذلك نموذج للغزو التاريخي ، الذي يؤدي دائماً الى سيطرة مجتمع صغير على مجموعة من المجتمعات الاكبر منه عدداً(٥٩) .

وسواء أكان المجتمع المسيطر جمهورياً كمجتمع روما ، أو ديمقراطياً كمجتمع أثينا ، أو نزاعاً الى المساواة كمجتمع سبارطة ، فان العلاقات التي يقيمها مع المجتمع الخاضع له تمثل صورة صادقة للأمر بذاته ولذاته أي من القدرة بذاتها ولذاتها . ويشعر الغزاة أنهم لا يستطيعون أن يدافعوا عن الاراضي التي افتتحوها الاّ بمساعدة سكانها . ولذلك يمنحونهم بعض الحقوق مع الاحتفاظ لأهل المدينة الغازية بحقوق السيادة . ويبرز من بين الغزاة فرد يفرض على الغزاة والمغلوبين سلطانه الملكي الشخصي . ويظل الأمر مستنداً الى مبدأ القوّة الذي انطلق منه الغزو ، ولكن هذه القوّة تتحول من أيدي الجماعة الغازية الى يد الملك الفردية . وقد يستعملها ضد رفاقه في الغزو . وما يلبث ان يؤلف « ملكية قومية » تنشأ في ظلّها الامة . ويظل يمارس القدرة بذاتها ولذاتها ، ويستخدم الآلة الحكومية التي خلفها لحكم الجمهور ويسخرها لتوطيد سلطانه الشخصي . ولكن توطيد سلطانه يقضي عليه بتأدية خدمات للجمهور. فيبدو في حرصه على أن يستتب له الأمر ، وكأنه حريض على الخير العام . فيبذل جهوده لاكتساب عطف اكثرية القوى الاجتماعية التي تتألف منها المملكة(٦٠) . وشأنه في ذلك شأن الحاكم الديمقراطي الذي يحتاج لتأييد اكثرية الناخبين . ويظهر ولاء فئات الشعب للملك ويتحول مقر الملك الى عاصمة قومية يحيط فيها الاعوان وكذلك الموظفون . ويعمل هؤلاء مع الملك في خدمة مجتمعهم . ولكنهم يعملون أيضاً لتثبيت سلطانه وتوكيد سلطانهم . فتتألف من الملك وادارته قدرة سيّده ومجهزة تجهيزاً افضل لفرض سيادتها على الآخرين ، مستعينة على ذلك بما تؤديه لهم من خدمات . وتوحي هذه الخدمات بأن القدرة تحررت من منشئها الاناني ، وانها أصبحت تؤمن للأمة محاسن النظام والعدالة والرغد والرفاهية ، وانها تحولت من قدرة أنانية الى قدرة إيثارية أجتماعية(٦١) . ولكنها تظل مع ذلك تتراوح بين الانانية والايثارية . ويزداد وعي الناس لانانيتها بقدر ما يزداد طابعها القومي وتزداد خدماتها لهم . ولذلك يفكر الناس بالثورة عليها ، لتحريرها تحريراً تاماً من أنانيتها ولتصبح اداة كاملة لخدمة المجتمع . ويتطلع الذين يفكرون بالثورة لالغاء الآلة الحكومية الغاء تاماً ، واستبدالها بالحكم الشعبي . فالآلة الحكومية آلة سيطرة ، فاذا زالت زالت السيطرة معها ، وحلّت محلها مجالس شعبية من المواطنين وذهبت الملكية وقامت محلها الجمهورية . وتحاول الجمهورية الثورية ان تتبنى حكم الشعب الديمقراطي ولكنها تفشل امام المعطيات والتعقيدات الاجتماعية ، فلتجأ الى آلة الحكومة والتسلط من جديد...وكأن شيئاً لم

يتغير . وهكذا يعود الصراع بين الفئات وتسقط رؤوس المعارضين وما الثورة الفرنسية والروسية سوى امثلة حيّة على هذا الواقع . فالكل يسعى الى السلطة سواء أكان ملكياً أو ثورياً ، والكل يعتمد على آلة الحكومة ولا مناص من الصراع[٦٢] .

لا يقصد العلاّمة دي جوفنيل من هذا التحليل الصارم والحالك ان يقيّم القدرة بل أن يصفها الوصف ، الذي يعتقد انه موضوعي ، معتمداً في ذلك على استقراء التاريخ . ويلاحظ من هذا الاستقراء وجوداً ذاتياً وحركة ذاتية للقدرة . وهذا ما يبرر اتخاذها الموضوع الرئيسي لعلم السياسة . لأنها ما دامت الظاهرة السياسية المحورية ، فإن فقه الظواهر السياسية الاخرى رهن بفقه القدرة[٦٣] . وتبدو هذه الظواهر في نظر دي جوفنيل كغلافات براقة للقدرة . فهي الحركة القائمة وراء أي شكل من اشكال الحكم ، سواء اكان ملكياً أو جمهورياً ، استبدادياً أو ديمقراطياً ورأسمالياً أو أشتراكياً[٦٤] . ولكن الماركسيين يرون القدرة ظاهرة اقتصادية طبقية ، ويجدون فيها اداة لسيرة طبقة ما على طبقة اخرى . وتظل القدرة سيطرة فئة قليلة على فئات اكبر منها ، إلى ان تقوم ديكتاتورية الطبقة العاملة ، فتصبح السيطرة حينئذ للشعب . وتكون هذه الديكتاتورية مؤقتة ، وتأتي ايذاناً بالغاء الطبقية ، أي بزوال استغلال أي أنسان للأنسان الآخر ، فتزول حينئذ القدرة الاستغلالية ، وتزول معها الدولة[٦٥] .

ويبسط اندريه فيشنسكي النظرية الماركسية حول القدرة فيقول : « يبرهن تاريخ الانسانية كله على ان الدولة نشأت من التناقضات الطبقية ومن المنازعات التي نتجت من نمو المجتمع القبلي ، ومن الحاجة للقضاء على المعارضة الطبقية . فأصبحت الدولة بذلك أداة قدرة الطبقة الاقوى أي المهيمنة اقتصادياً ، واصبحت هذه الطبقة بواسطة الدولة أقدر طبقة سياسية ، وتوفرت لها الوسائل اللازمة لدحر الطبقة المستضعفة واستغلالها ... فالقدرة السياسية بالمعنى الدقيق للكلمة هي قوّة الطبقة منظمة لقمع طبقة أخرى »[٦٦] . ولهذا نظّم مالكو العبيد قدرتهم السياسية ، واستخدموا الدولة لاسترقاق العبيد واصطنعها الاقطاعيون لاستعباد الفلاحين ، واستعملها البورجوازيون ليؤمنوا استغلال الرأسمال لليد العاملة . ونشأت الدولة بظهور التناقضات الطبقية والاقتصادية في المجتمع . ولم يكن لها وجود قبل ظهور التناقضات . فالقدرة السياسية أو الدولة ليست ظاهرة أجتماعية دائمة ، بل هي ظاهرة اقتصادية عابرة. والاسباب الاقتصادية التي أدت الى نشوئها تعجل الآن في زوالها . ذلك ان الطبقية تعرقل الآن الانتاج . ولذلك لا بد أن تزول الطبقية ، وأن ينظم المجتمع الانتاج على أساس التشارك الحر بين المنتجين ، فيعود المنتج كما كان في الأصل بدون دولة ، وتوضع الآلة الحكومية في المكان اللائق بها ، أي في متحف من متاحف العاديات الأثرية[٦٧] . وليست القدرة الفعلية في المجتمع الرأسمالي للدولة أو لحكامها ، ولكنها للرأسمال وللرأسماليين . وقد تختلف اشكال قدرة الرأسمال وانواع سيطرته من دولة لأخرى ومن حالة لأخرى ، ولكن لينين يؤكد مع ذلك « ان القدرة تظل

في أساسها في قبضة الرأسمال ، أيا كانت المبررات القانونية التي تعطي لهذا الوضع ، وسواء أكانت الدولة جمهورية ديمقراطية أم لم تكن . والواقع هو أن السيطرة الرأسمالية تزداد قوة وصفاقة بقدر ما تزداد الدولة ديمقراطية »[٦٨] .

ولكن الطبقة العاملة مع وعيها الكامل لهذه الحقيقة ، تفضل الدولة الديمقراطية على الدول الفاشستيّة. وتهتم بالمحافظة على النظام البرلماني وعلى الحقوق المدنية وعلى الحريات العامة ، لأن هذه الحقوق تؤمن لها أن تتابع نضالها للانتصار على الرأسمال . ولذلك فإن معركتها مع الدول الفاشستيّة هي أشد من معركتها مع الدول الديمقراطية . ولكن الآلة الحكومية البورجوازية ، سواء أكانت فاشستيّة أو ديمقراطية ، هي اداة قدروية لدحر الطبقة العاملة واستغلالها . واذا قيل لها بأن هذه الآلة تمثل ارادة الشعب ، أجابت : « إن هذه اكذوبة بورجوازية » . إن ارادة الشعب تتمثل في الديكتاتورية التي تقيمها الطبقة العاملة على أنقاض الآلة الحكومية البورجوازية . وتحتفظ الطبقة العاملة بالآلة الحكومية الثورية الجديدة أداة للصراع الطبقي ، لأن انتصارها على البورجوازية لا يعني أن هذه الطبقة القت سلاحها ، وانها لن تقاوم . ولذلك تظل الطبقة العاملة متمسكة بآلة القدرة السياسية إلى أن تقضي على هذه الطبقة قضاء تاماً[٦٩] . ويشرح لينين هذا بقوله : « إن ديكتاتورية البروليتاريا هي الصراع الطبقي للبروليتاريا المنتصرة ، التي وضعت يدها على القدرة السياسية ، واستخدمتها ضد البورجوازية التي دحرتها بدون أن تبيدها ، ولذلك فإنها لم تختف ولم تكف عن المقاومة . بل أن مقاومتها في ازدياد »[٧٠] . وتظل الدولة البروليتارية ضرورية في هذه الفترة الانتقالية اللازمة لابادة الطبقة البورجوازية . ولكنها دولة تختلف عن أية دولة أخرى ، ذلك أن قدرة البروليتاريا السياسية فيها هي قدرة عامة ، لا القدرة الخاصة لفئة صغيرة كما هو الحال في اية دولة أخرى . وهذه القدرة البروليتارية الجديدة هي ، كما يصفها ستالين نوع جديد من الديمقراطية . « فالنظام السوفياتي هو الحد الأقصى من الديمقراطية للعمال والفلاحين . ويعني هذا النظام التحرر من الديمقراطية البورجوازية ، وقيام نوع جديد من الديمقراطية في تاريخ العالم هو الديمقراطية البروليتارية أو ديكتاتورية البروليتاريا »[٧١] . وتظل هذه الديكتاتورية قائمة وموطدة الى أن يُقضىٰ على الرأسمالية في جميع بلاد العالم ، ويزول خطر محاصرة الرأسمالية للاشتراكية ، وينبثق المجتمع الانساني الجديد الذي « يؤخذ فيه من كل أنسان وفقاً لمؤهلاته ، ويُعطي كل انسان وفقاً لحاجاته » . فتزول حينئذ القدرة كأساس للعلاقات الاجتماعية والانسانية وتحل محلها الاهلية وتزول الطبقية زوالاً تاماً ، وتزول الدولة بزوالها .

ان وراء هذا التحليل الماركسي للقدرة نظرة حركية وتفاؤلية للتاريخ الانساني ، على انه تاريخ التطور من مجتمع قوامه القدرة الى مجتمع قوامه الأهلية ، أو من مجتمع الضرورة التي تستدعي حركة القدرة الديالكتيكية ، الى مجتمع قوامه حرية تقترن

بزوال التناقضات ، أي بزوال القدرة السياسية . ولكن الدولة البروليتارية التي يُفترض فيها أن تؤمن الانتقال من حال الضرورة الى حال الحرية تجسّم في وجودها من القدرة السياسية والاقتصادية ما لم يتوفر لأية دولة اخرى في التاريخ الانساني ، فتجعل بذلك الدراسة العلمية لقوانين القدرة الزم منها في أي وقت آخر[٧٢] . واذا استعملنا تعريف ديفيد ايستون للسياسة أو تحديده لموضوع علم السياسة ، لوجدنا أن الدولة بامتلاكها جميع وسائل الانتاج تتحول في ظل النظام الماركسي الى موزعة سلطوية مطلقة لجميع القيم . ولا تعود قدرة الدولة في هذا النظام أو في سواه الى القوة المادية او الجسمانية التي تتوفر لها فحسب ، ولكنها تعود أيضاً الى طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المواطنين[٧٣] . ويفسّر لنا هذا موقف بعض الباحثين السياسيين الذين يصورون القدرة بأنها علاقة ، على أساس ان القدرة موجودة هناك حيث يكون حاكم يأمر ومحكوم يطيع . وليست القدرة المادية او الجسمانية او القوة وحدها هي التي تقرر علاقة الحكام بالمحكومين . فهل يمكن ان نتجاهل اهم وجه للقدرة بالمعنى السياسي والانساني . وهو انها علاقة بين كائنات انسانية .

ولهذا فإن القدرة مرتبطة ايضاً بالقيم التي يتمسك بها الافراد وبالمصالح التي يتابعونها والتي تنبثق كلها من حاجات عميقة . وما دمنا نقول بوجود علاقة بين القدرة والقيم ونفترض ان هذه العلاقة تعني مجموعة من الناس ، فإننا نستطيع ان نستنتج من ذلك أن وجود القدرة رهن بوجود جماعة أنسانية وان القدرة هي شكل من اشكال العلاقات الانسانية . والتنبّه لصفة القدرة « كعلاقة » ليس جديداً . فالبوادر الاولى لهذا التنبؤ ظاهرة لدى جون لوك . فهو يعرّف القدرة بأنها حق صنع القوانين مقترناً بحق تطبيق عقوبة الاعدام ، وواجب توطيد قوة الجماعة . ويشترط أن يكون استخدام القوة في سبيل الخير العام . ويربط بين نشوء القدرة كسلطة شرعية وبين العقد الاجتماعي . فهذا العقد هو مبدأ تكوين الجماعة . ومنطلق تحوّلها من حال الاجتماع الطبيعي الى حال الاجتماع المدني . ويعني تعاقد أبناء الجماعة أنهم يتنازلون عن القدرة اللازمة لتحقيق الغاية التي يتحدون من أجلها. وهذا التعاقد هو بداية الحكومة الشرعية[٧٤] . وليس هناك دليل تاريخي على أن التعاقد كان منطلق الاجتماع المدني أو الحكومة الشرعية . ولكن جون لوك وسواه من الذين بشروا بنظرية العقد الاجتماعي ارادوا ان يؤكدوا بها انبثاق الدولة من ارادة الجماعة واعتماد القدرة على هذه الارادة .

ويبدو جون لوك وكأنه يصور القدرة كشيء مادي ومحسوس او كقوة طبيعية تنقل من المحكومين الى الحكام . ويعود هذا الى النظرية الطبيعية للقدرة التي كانت سائدة في زمانه . ولكنه ما يلبث أن يصوّرها في مواطن اخرى من كتاباته كظاهرة علاقية . فيربط بينها وبين تحولات الافكار المدركة ، التي يمكن أن تكون افكاراً فاعلة اي صانعة للتحولات الاجتماعية ، وافكاراً منفعلة اي متأثرة بهذه التحولات . ويسمي قابلية

الافكار للتأثير « القدرة الفاعلة » . ويؤكد أن هذه القدرة الفاعلة هي ملكة من ملكات نفس الانسان ، وإن لم تكن ملكة من ملكات ادراكه الحسيّ . فالنفس الانسانية أقرب للفعل أي لتسيير الارادة والادراك الحسيّ اقرب للانفعال أي للاكتفاء بملاحظة الظواهر الخارجية . وتستطيع النفس بفضل هذه الملكة الفاعلة ان تتحول الى منظم لسلوك الانسان ، فتأمره بأن يفعل اشياء ، وبأن يتجنب أشياء أخرى ، ويشمل هذا الأمر حركات الانسان النفسية والجسدية . ويربط جون لوك بين مفهومه هذا للقدرة ومفهومه للارادة والحرية . فقدرة النفس على تنظيم فعالية الانسان هي في الحقيقة قدرة الانسان على التفكير والحركة . وما دام التفكير نوعاً من الفعالية ، فان المقدرة على التفكير هي القدرة على التصرف . والقدرات هي علاقات وليست ادوات تصرّف[٧٥] .

أما العلاّمة جورج بوردو فقد تناول بالتحليل القدرة كفكرة . وقال عنها أنها طاقة تنتشر في كل مجتمع سياسي وتؤمن تماسكه ونموّه . وعليه فان القدرة في نظره ليست سوى « مركباً من القوى » ، وتوازناً بين التوترات المتناقضة . وتتفق القدرة هنا مع الفكرة التي تكونها الجماعة عن الطاقة التي تحركها . وتصبح تصوراً فكريّاً بدل أن تكون تجسدات خارجية . وهذه الطبيعة المزدوجة للقدرة ، كمعطى حسيّ وكتصور فكري،هي التي تسمح لها بأن تكون موضوعاً لعلم السياسة[٧٦] . فالقدرة هي قوة في خدمة فكرة . وتنشأ هذه القوة من الارادة الاجتماعية السائدة والهادفة لتوجيه الجماعة نحو النظام الذي ترى فيه خيرها ، والذي تستطيع أن تفرض الالتزام به على جميع اعضائها . فالقوة والفكرة متداخلتان ، ويمارس القوة أولو القدرة من الحكام . ولكن الحكام يزولون وتبقى مع ذلك للحكم قدرته وهذا يعني ان القدرة كفكرة يظل فعلها قائماً في النفوس مهما تغيّر الحكام وتغيّرت الظروف[٧٧] .

٣ ـ قضايا الصراع السياسي :

يجْري الصراع السياسي على مستويين : يجري من جهة بين افراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة أو للمشاركة فيها أو للتأثير عليها . ويجري من جهة أخرى بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها . لا شك ان السلطة تهيء للذين يملكونها منافع وامتيازات : امجاداً وسمعة وفوائد ومتعاً . لذلك تدور حولها معارك حامية[٧٨] . وهذه المعارك تدور اولاً بين افراد يصارعون من اجل مقعد في المجلس النيابي أو من أجل منصب محافظ أو منصف وزير أو نجوم جنرال . والى جانب ذلك هناك صراعات طبقية وعرقية وعقائدية . وتدور المعارك ايضاً بين المواطنين والسلطة ، بين الحاكمين والمحكومين ، بين أعضاء الجماعة وجهاز الاكراه الاجتماعي . وليس الصراع طبعاً بين المواطنين من جهة والسلطة من جهة اخرى ، بل بين بعض المواطنين القابضين على زمام السلطة وبين مواطنين آخرين يخضعون لهذه السلطة . ان ممارسة السلطة تكون دائماً لمصلحة فئة أو جماعة او طبقة[٧٩] . والكفاح ضدها انما تقوم به فئات أخرى أو جماعات أخرى أو طبقات اخرى تريد أن تحلّ محلّ الفئات

او الجماعات او الطبقات السابقة . ومع ذلك يبقى جهاز الدولة في أيدي اقلية داخل الطبقة المسيطرة نفسها ، فتنشأ صراعات بين هذه الاقلية وبين الاكثرية ، صراعات غير الصراعات القائمة بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة . وهذا التعارض بين الحاكمين والمحكومين موجود عبر التاريخ البشري .

وتتعارض المذاهب السياسية من حيث نظرتها للصراع وعوامله[٨٠] . فالماركسيون يرون ان التعارضات السياسية هي ثمرة البنى الاجتماعية الاقتصادية . فحالة التكنيك تحدد أطرزة الانتاج وأطرزة الانتاج تولّد طبقات اجتماعية متنازعة . فالمسيطرون يستعملون الدولة لابقاء سيطرتهم على الآخرين ، وهؤلاء يقاومون هذا الاضطهاد بطبيعة الحال . وبهذا يكون الصراع صورة لنزاع الطبقات . وهو اذن صراع جماعي في الدرجة الاولى : يدور بين جماعات (هي الطبقات الاجتماعية) . أما التنافس بين أفراد فهو ثانوي في نظر الماركسيين . ويهمل الماركسيون ايضاً التعارض بين المواطنين والسلطة ، ما لم يكن في صورة نزاع بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة التي تملك زمام الدولة : ومع ذلك قادتهم تجربة الستالينية الى طرح هذه المشكلة[٨١] .

أما المذهب الليبرالي فقد عالج موضوع الصراع من زاويتين : كفاح المواطنين ضد السلطة والتنافس بين الافراد للحصول على أحسن مركز في المجتمع . وهذان النوعان من الصراع إنما تولّدهما في رأي الغربيين عوامل نفسية قبل كل شيء. فالسلطة في نظرهم « مفسدة » . ويقول الليبراليون ايضاً ان كل انسان في المجتمع الذي تقل خيراته عن حاجات افراده ، يحاول أن يحصل لنفسه على اكبر قسط من الامتياز على غيره ؛ والسلطة وسيلة ناجعة للظفر بذلك[٨٢] . تستند هذه الآراء الى نظريات العلامة توماس هوبز السيكولوجية الاجمالية التي تتصور إنساناً سياسياً «Homo Politicus» يحركه مبدأ المصلحة الشخصية على غرار الانسان الاقتصادي «Homo Economicus»

اما في الآونة الاخيرة فقد ظهرت عدة نظريات في الصراع على يد المدرسة الوظيفية بزعامة تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ولويس كوزر والتي نظرت بدورها الى الصراع باعتباره « خللاً في توازن النسق السياسي العام »[٨٣] . وهناك نظريات اخرى ظهرت في المانيا الاتحادية على يد العلّامة رالف دارندورف حيث حلل هذا عوامل الصراع من خلال ظاهرة « السيادة والمصلحة »[٨٤] . لكن هذه النظريات والمذاهب جميعها لا تنكر وجود عوامل متعددة للصراع ، منها العوامل البيولوجية والاقتصادية والديمغرافية والدينية والعرقية والمصالح المتضاربة والثقافية والحضارية والنفسية وغيرها[٨٥] .

أسلحة الصراع : يستعمل الافراد المتنازعون وتستعمل المنظمات المتنازعة انواعاً شتى من الاسلحة في الصراع السياسي . وتكون الغلبة لنوع من هذه الانواع

تبعاً لأنماط المجتمعات أو المؤسسات أو الثقافات او الجماعات المتصارعة . وتذهب النظريات الغربية المعاصرة الى استبعاد « العنف » كوسيلة من وسائل الصراع في النسق السياسي العام . فالهدف الاول من السياسة هو إبعاد العنف والاستغناء عن الصراعات الدامية باشكال من الصراع أقل قسوة . فقد اقترح دارندورف ان يعتمد الصراع على اسلوب « ورقة الحوار الديمقراطي » وليس على « الرصاصة القاتلة »[٨٦] .

ان السياسية ، سواء أكانت داخلية ام خارجية ، تبدأ حيث تنتهي الحرب ، سواء أكانت هذه الحرب أهلية أم كانت بين شعوب مختلفة . ان السياسة كفاح ، ولكنها حدّ للكفاح أيضاً . ومع ذلك لا بد من الملاحظة ان السياسة ليست دائماً هكذا . فلئن كانت السياسة تميل الى حذف العنف ، فإنها لا تتوصل الى ذلك أبداً على صورة كاملة . فالاسلحة ، بالمعنى الضيّق لهذه الكلمة أعني الاسلحة العسكرية ، ليست مبعدة إبعاداً كاملاً عن المعارك السياسية . ويجب ان ننظر في هذه الاسلحة اولاً[٨٧] .

١ ـ العنف المادي : « السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية » . ان هذا القول المعبِّر لزعيم الصين ماوتسي تونغ يوحي بأن الاسلحة العسكرية هي مصدر السلطة ، وان السلطة تعتمد عليها في الدرجة الاولى[٨٨] . إن السلطة تعتمد على العنف المادي في كثير من الجماعات الانسانية . فالشخص الاقوى ، بقبضة يده أو بسكينه ، هو الزعيم في عصابات القمصان السود ، وفي تجمعات المجرمين ، وفي باحات اللعب بالمدارس . ولهذا العامل أيضاً شأنه في سيطرة الكبار على الصغار ، والرجال على النساء . ورجال الحرس والجنود والشرطة وامثالهم هم متراس الحاكمين ضد شعوبهم . والسياسة لا تميل الى تدمير أدوات العنف بل الى حصر استعمالها في أيدي السلطة ، والى تحريم استعمالها على المواطنين[٨٩] . اليست « الدولة » احتكاراً للاكراه والقهر الذي يهب قوة رهيبة للطبقة او الحزب او الفئة التي تمسك بزمام السلطة ؟ فوجود سلطة مسلحّة وحدها وسط شعب اعزل تضع الشعب تحت رحمة السلطة .

ان احتكار السلطة يؤدي الى زوال استعمال وسائل العنف في المعارك السياسية ، لأن طرفاً واحداً من الاطراف المتصارعة يملك هذه الوسائل . والاسلحة العسكرية ، الى جانب استعمالها استعمالاً مطرداً من قبل الدولة لاقرار سلطتها على المحكومين ، تستعمل في المعارك السياسية في ثلاث حالات رئيسية . أولاها مرحلة بدائية من التطور الاجتماعي ، تكون فيها الدولة ما تزال أضعف من أن تحتكر هذه الاسلحة لنفسها . فالكفاح من اجل السلطة يشهد عندئذ تجابه اطراف مسلحّة ، وتتخذ المنظمات السياسية عندئذ شكل ميليشيا . ونلاحظ مثل هذه الظاهرة في بلدان متخلفة مثل الهند ودول امريكا اللاتينية والعديد من الدول العربية والافريقية . ويمكن ان تحدث ظروف مشابهة في مرحلة أعلى من ذلك من مراحل التطور السياسي ، وذلك

حين يعمد أحد الاحزاب الى تنظيم صفوفه تنظيماً شبه عسكري ، وحين يصبح هذا التنظيم قوياً ، وتدعه الدولة وشأنه[٩٠] . فعندئذ لا بد ان تلجأ الاحزاب المعادية الى هذه الاساليب نفسها ، فتعمد الى التسلح للدفاع والمجابهة . إن شيئاً شبيهاً بهذا قد حدث في المانيا ابان الثلاثينات مع نمو الهتلرية . فإن الاحزاب اليسارية قد اضطرت من أجل مقاومة الميليشيا النازية الى أن تشكل لنفسها ميليشيات هي أيضاً[٩١] .

وأما الحالة الثانية فهي الحالة التي لا تملك فيها المعارضة وسائل اخرى غير هذه الوسائل الحربية ، وذلك حين تكون محرومة من جميع وسائل التعبير ، أو حين تكون وسائل التعبير المتاحة لها غير مجدية . والعصيان المسلّح ضد السلطة يجري عندئذ على مرحلتين بوجه عام : الاولى مرحلة المقاومة السرية والثانية مرحلة الصدام الثوري . والمرحلة الاولى تمهّد عادة للمرحلة الثانية . على ان المرحلتين ليستا منفصلتين انفصالاً مطلقاً . ذلك ان الثورة يمكن أن تكون إما ثورة عارمة فسرعان ما تسقط السلطة في ايدي المعارضة ، واما حرباً أهلية تلعب فيها المقاومة السرية دوراً كبيراً . ويميل الشكل الثاني الى أن يحل محل الشكل الاول ، بسبب نمو وسائل الاكراه التي تملكها الدولة . ففي الماضي ، حين كانت الجيوش ضعيفة نسبيّاً ، كان يسهل على الشعب أن ينتصر عليها انتصاراً سريعاً . أما الآن فان الاسلحة التي تحتكرها الدولة قد بلغت من القوة الى درجة ان الثورة الشعبية لا تستطيع ان تحطمها الاّ بحرب اهلية طويلة[٩٢] . وقد تجلى ذلك في ثورة كوبا بقيادة فيدل كاسترو .

واما الحالة الثالثة التي تسوّى فيها الصراعات العسكرية بالسلاح فهي الحالة التي يكف فيها العسكريون عن ان يكونوا في خدمة الدولة وتحت تصرّف الحاكمين ، فيندفعون هم انفسهم في صراع من اجل السلطة . ففي روما ، ابان القرن الثالث بعد ميلاد المسيح ، كانت كتائب الجيش تنصّب الاباطرة وتخلعهم ، وتهب العرش لهذا او ذاك من قادتها ، وكثيراً ما كان يتم ذلك لقاء وعد يقطعه القائد على نفسه بتوزيع مال أو منافع شتى . ثم كانت تخلعه بعد ذلك بقليل وتحل محله امبراطوراً آخر[٩٣] واليوم نرى العسكريين في العديد من بلدان العالم الثالث ينصبّون الحكومات ويخلعونها . ان تنصيب الجيش نفسه منظمة سياسية مستقلة ، وانقطاعه عن اطاعة الحكومة ، يعبران عن تحلل عميق في كيان الدولة . على أن الجيش خطر على الدولة دائماً بطبيعته العسكرية ذاتها . فالذين يملكون الاسلحة محمولون على اساءة استعمالها ككل من يملك سلطة . ان الاسلحة هي التعبير الاقصى عن السلطة وهي اداتها الفعّالة وعنوان وجودها . فمن مَلَك سيفاً اغراه ان يلقيه في الميزان . والعسكريون المسلحون هم خطر دائم على الحاكمين وعلى المواطنين العزّل . وتحاول السلطة عادة ان تحد من هذا الخطر ، اولاً بتقوية شعور الضباط بأن عليهم ان يطيعوا الدولة دائماً وفي جميع الظروف ، ومهما يكن شكل هذه الدولة ثم بالخدمة العسكرية للشباب حيث يجري زرع « المواطنة » الحقيقية في صدورهم[٩٤] . هذا وتحاول بعض الاقطار خلق قوة من

الحرس الوطني او المليشيات الشعبية لايجاد قوّة موازية للجيش ، ت
تحرك الجيش ان تدافع عن السلطة . وفي بعض الأحيان يستولي الجيش
باعتباره اداة لحزب او جماعة معينة . وبشكل عام ،فان العسكريين يسند
الاقلية التي تتمتع بالامتيازات وتحتاج الى بنادق ورشاشات ومصفحات
سيطرتها على الطبقات الكادحة . ففي امريكا اللاتينية مثلاً تخدم الانقلابات على
العموم مصالح كبار الملاكين والبورجوازية والكمبرادورية و«القطط السمان». وهذا لا يعني عدم ظهور حركات اصلاحية قام بها الجيش لصالح الشعب . فقد اشار ريمون آرون في احدى دراساته عن « الرجعية ودور الجيش في البلدان النامية » الى ان ضباط الجيش في دول العالم الثالث كثيراً ما يثورون لصالح الجماهير[٩٥] .

٢ ـ الاموال : يُجمع الكثيرون ان للمال سلطة . ولكن المال لا يستطيع ان يكون ذا فعالية في كل مكان وفي كل الظروف . وليس الثراء سلاحاً سياسياً يستعمل استعمالاً مباشراً كالوسائل العسكرية . ان في وسع فرقة من فرق الجيش ان تستولي بنفسها على الحكم . اما صاحب بنك فلا . صحيح ان بامكان الاغنياء شراء مقاعد البرلمان ، لكن هذه الظاهرة موجودة فقط في اوساط الشعوب المتخلفة وتكاد تكون معدومة في اوساط الشعوب المتقدمة . الثروة قادرة حقيقة على القيام بتهيئة الوسائل التي بها يمكن الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بالسلطة . فالمال يتيح شراء اسلحة وضمائر وصحف واذاعات ومحطات التلفزة ورجال سياسة[٩٦] . ثم ان اصحاب الثروة ، في الغالب الاعم ، لا يسعون الى ممارسة السلطة بأنفسهم ، وانما يحاولون ان يرفعوا الى الحكم اناساً يثقون بهم ويستطيعون ان يضغطوا عليهم .

ومما يدل على تأثير المال من حيث هو سلاح سياسي ان هناك موازاة بين تطور اشكال الثراء وتطور اشكال السلطة . ففي المجتمعات الزراعية حيث يشكل استغلال الارض المصدر الرئيسي للثروة ، كانت طبقة المالكين الزراعيين هي التي تمسك بزمام السلطة السياسية . ويكون نظام الحكم ارستقراطياً حيث تكون السلطة متوقفة على امتلاك الارض وسلاح الفرسان في آن واحد ، حيث تكون السلطة اقطاعية حربية معاً . وفي المجتمعات التجارية والصناعية يصبح امتلاك مصنع او مخزن او بنك هو القاعدة الرئيسية للثراء ، وعندئذ تسقط السلطة السياسية في ايدي البورجوازية . ومع نمو البورجوازية جاء نمو العقائد الديمقراطية الليبرالية كرفض لنظام البرجوازية الظالم . وفي جانب آخر نمت عقائد ثورية اشتراكية واعتبرت نفسها في حرب « مقدسة » ضد الرأسمالية البورجوازية . وقد أكّد كارل ماركس ان الرأسمالية « نظام يحمل في أحشائه بذور تدميره »[٩٧] .

٣ ـ وسائل الاعلام : للتقدم التكنيكي في احد الميادين نتائج سياسية هي على جانب عظيم من الخطورة ، الا وهو ميدان الاعلام . لقد كان اختراع الطباعة عاملاً من العوامل الحاسمة في الاصلاح وفي الاندفاعة الليبرالية التي ادت اخيراً الى وقوع

الثورات التحررية مثل الثورة الفرنسية . ونشوء الصحافة في القرن الأخير ساهم مساهمة كبيرة في نمو الديمقراطية ، فالصحافة هي التي وصفت بأنها « السلطة الرابعة » اشارة الى ما لها من شأن سياسي عظيم . وفي هذه الايام لا تقل الصحافة الناطقة (الراديو) والصحافة البصرية (التلفزة) أثراً عن الصحافة المكتوبة ، فهي جزء من السلطة الرابعة ايضاً(٩٨) . وتعتبر « وسائل اعلام الجماهير » سلاح سياسي قوي جداً . في انظمة الحكم الديكتاتورية والاوتوقراطية تكون وسائل الاعلام في العادة محتكرة من قبل الدولة ، تذيع دعايات سياسية وتشكل مع اجهزة الشرطة والمخابرات القاعدة الرئيسية التي يستند اليها الحكم . وهذه الدعاية تميل الى الحصول على ولاء جميع المواطنين للحكومة بالاجماع . ولا تتورع الكثير من حكومات العالم الثالث والدول الشيوعية عن التحايل في سبيل الحصول على هذا الولاء وتدعم هذه الدعاية بسياسة « الترهيب - الترغيب » .

وتبدو فعالية سلاح الاعلام في الصراع السياسي الذي يحتدم بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة حيث يجري تصويرهم على انهم مخربون وخارجون عن القانون وعملاء ومتآمرون وانهزاميون ورجعيون او كما يحلو لبعض وسائل الاعلام القول : « خفافيش الظلام » . إن مهمة « الاعلام » هو اضعاف أو القضاء على معارضي السلطة . ومن جهة اخرى فان وسائل الاعلام هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى القوى المتصارعة لتبرير سحق فريق من قبل فريق آخر . ويبرز « الكذب » هنا كسلاح من اسلحة التخّلف في لعبة الصراع(٩٩) .

٤ - استراتيجيات الصراع : في الصراع السياسي ، كما في جميع انواع الصراع المعقدة ، يعمل كل امرىء وفقاً لخطّة تصورها من قبل وانضجها كثيراً او قليلاً ، ولم يحسب فيها حساب هجماته وحدها ، بل حسب فيها ايضاً حساب ردود العدو ووسائل مواجهة هذه الردود . فهذه الخطة في الصراع هي ما يسمى بالاستراتيجية : ومختلف العناصر التي تتألف منها الاستراتيجية (هجمات على العدو وأجوبة على ردوده) هي ما نسميه بالتكتيك(١٠٠) .

لا يجري الصراع السياسي في دول العالم على نمط واحد . فهو في بلاد الغرب مختلف تماماً عن بلاد الشرق ومختلف عن دول العالم الثالث . وبشكل عام فان الصراع السياسي في صورته البسيطة يجري بين الراضين والمؤيدين للنظام السياسي القائم وبين المعارضين لهذا النظام وقد يحدث ايضاً ضمن اطار الفئة الحاكمة . ويحلو لبعض وسائل الاعلام تسمية هذا الوضع بانه « صراع بين اليمين واليسار » او « صراع بين الصقور والحمائم » أو « صراع بين القوى التقدمية والقوى الرجعية » او صراع بين « الواقعيين والراديكاليين » . وقد ظهرت في الأونة الاخيرة تصنيفات

عجيبة مثل : اليمين المتطرف واليمين المعتدل واليسار الواقعي واليسار المغامر او الثوري . وكل هذه التصنيفات انما تعبّر عن « المواقع السياسية » مؤيدة بالطبع بفكرة العدو والصديق انطلاقاً من ظاهرة المصالح المشتركة او المتصارعة . وكثيراً ما تعمد القوى الحاكمة الى سياسة التمويه لاخفاء الاهداف والدوافع الواقعية للعمل السياسي وذلك عن طريق الترويج لأشياء كاذبة في جوهرها ، لكن ظاهرها الاخلاص(١٠١) . والتموية يتخذ اشكالاً كثيرة جداً . واكثر اشكاله شيوعاً ان تخفي هدفاً لا تستطيع الاعتراف به وراء هدف يمكنك الاعتراف به ، بالنسبة الى نظام القيم الذي يأخذ به المجتمع(١٠٢) . وذلك اسلوب متبع في بلاد الغرب على نطاق واسع لحماية المصالح الرأسمالية . فالرأسماليون لا يقولون ان ملكية وسائل الانتاج تكفل لهم ارباحاً طائلة ، وانما يشيرون الى الحريات الفردية المتوفرة عندهم . وتعتبر الايديولوجية من أهم أسلحة التمويه . فكثيراً ما يستعمل الشيوعيون اساليب التمويه في تحقيق اهدافهم . فهم يطالبون بالعدالة الاجتماعية عن طريق اسقاط الانظمة السياسية القائمة ، لكنهم سرعان ما يدوسون هذه « العدالة » باقدامهم(١٠٣) .

وما دام الصراع السياسي مستمراً ، فإن عملية تطوير الاستراتيجيات ستستمر ايضاً . وسيبقى الصراع **داخل النظام وعلى النظام في نفس الوقت** . والتفريق بين الصراع على النظام والصراع في النظام يرتبط بتصور المشروعية . فالصراع يبقى في اطار النظام ، اذا كان جميع المواطنين يرون هذا النظام شرعياً وكان هذا النظام محل اتفاق . ويكون الصراع صراعاً على النظام اذا انقطع هذا الاتفاق ، وكان هناك شك في مشروعية النظام عند هذا الطرف او ذاك . لكن الوجه الايجابي للصراع انه يقود ايضاً الى نوع من « التكامل » « والتقدم » « والتضامن » كما يقول العلاّمة رالف دارندورف . فنحن حين نحدد قواعد لعبة الصراع ونعيّن اطاره ، انما نتجه الى ضبطه والتحكم في نتائجه(١٠٤) . ان الصراع في النظام شكل من أشكال النزاع وشكل من اشكال التكامل في آن معاً ، لأنه يعبر عن اتفاق على المبادىء الاساسية للمجتمع وعلى المؤسسات التي تطبق هذه المبادىء . والشرعية سلاح قتال اذا جُحدت ووسيلة تكامل اذا هي كانت محل اتفاق . وهكذا فان السياسة جهد دائم من اجل التوازن وسعي مكثّف لانهاء النزاعات للوصول الى قاسم مشترك عن طريق نبذ اسلوب القوة واعتماد اسلوب الحوار والجدل بين المتصارعين .

وازالة العنف لم ولن تكون ازالة كاملة في يوم من الايام. صحيح ان السياسة جهد في سبيل ابعاد العنف ، ولكن السياسة لا تظفر بذلك ظفراً كاملاً أبداً . فالعنف يظل قائماً حتى في اكثر الدول تمدناً وأحسنها تنظيماً وأشدها ديمقراطية . يظل هناك بقية من عنف يستعمله افراد منعزلون وتستعمله فئات صغيرة تشكل اقليّات ضئيلة جداً ، ويستعمله اناس متعصبون يظلون يلجؤن الى الضرب بالأيدي أو بالخنجر ، بل حتى بالقنبلة والمسدس(١٠٥) . ويبقى هنالك عنف كامن أيضاً : فالطبقات والفئات والافراد

يستعملون وسائل قانونية غير عنيفة طالما ظلت هذه الوسائل تسمح لهم بالتعبير عن انفسهم حقاً ، والاّ كان الانفجار . واخيراً ،فإن الدولة نفسها تستند الى العنف : فالجيش والشرطة واجهزة المخابرات والسجون والجلادون هم سندها الاول . صحيح ان معنى هذه الادوات الاكراهية يتغير حين تستعمل حقاً للمصلحة العامة الخير المشترك . فالسلطة قد تستعمل العنف لمنع عنف اكبر واخطر . وحين يصف الماركسيون الدولة بأنها مجموعة من وسائل الاكراه تستعملها الطبقة المسيطرة من اجل ان تؤمن لنفسها استغلال الطبقات الاخرى ، لا تكون السياسة ازالة للعنف بل تركيزاً واحتكاراً وتنظيماً لوسائل العنف تُنتزع من الافراد والفئات وتوضع في أيدي السلطة وحدها . ومع ذلك فان هذا النوع من التركيز والاحتكار والتنظيم يقلل استعمال العنف . حتى لقد اعترف لينين بذلك حين قال : « إن الدولة جهاز سيطرة طبقية ، جهاز اضطهاد تستعمله طبقة ضد طبقة أخرى[١٠٦] . إنها خلق « نظام » يجعل هذا الاضطهاد مشروعاً ويعززه بتخفيف النزاع بين الطبقات . وبشكل عام فان الصراعات ستبقى مستمرة ، طالما ان الاسباب التي قادت لقيامها لا تزول . وقد يشك البعض في امكانية ازالة عوامل الصراع ، نظراً لقلة البضاعة على الارض (هوبز) ، وهذا الشك منطقي . لكن سعينا الى منح الحياة معنى يستلزم مواصلة التحدي والاصرار . فنحن نعيش في«فلك نوح»، فاما أن نعيش معاً أو نموت معاً[١٠٧] .

الهوامش

(١) حول مصطلح الايديولوجية انظر :

— Apter, D. : Ideology and Discontent, Glencoe, 1964.

(٢) انظر :

— Mannheim, Karl: Wissenssoziologie, Neuwied 1964.

— Destutt de Tracy: Mémoir Sur La Faculté de Penser, 1er Volume (1796— 1798) Project d'ideologie, 1801.

(٣) انظر :

— Bell, D. : The End of Ideology, Glencoe 1960.

— Emil Brehier: Histoire de la Philosophie, Paris, 1940.

(٤) انظر المزيد في :

— Axel, Görlitz: Handlexikon zur Politikwissenschaft, München 1973, P. 154- 160.

(٥) انظر :

— Karl Mannheim,: Ideologie und Utopie, Bonn (W. Germany) 1964.

(٦) التفاصيل مع :

— Preston King: An Ideological Fallacy, in Politics and Experience, Cambridge, P. 341.

(٧) قارن مع :

— Karl Loewenstein: L'Influence des ideologies sur les Changements Politiques, in: Bulletin International des Sciences Sociales, 1953.

(٨) انظر الانتقاد المرير الذي وجهه ريمون آرون ضد الايديولوجية :

— Raymond Aron: L'Opium des Intellectuels, Paris 1955.

— Watkins, Frederick: The Age of Ideology, 1964

(٩) انظر :

— Jean Mynaud: Destin des Ideologies Lausanne, Etudes de Science Politique, 4, 1961.

— Karl Dietrich Bracher: Ideologie, in : Staat und Politik, Frankfurt 1957, PP. 138-140.

(١٠) انظر : ـ عبد الغني البشري : الاصول النظرية لدلول كلمة الايديولوجية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، يناير ١٩٦٥

ـ حسن صعب : الوعي العقائدي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٩ .

(١١) ـ انظر : غاستون بوتول : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة خليل الجر ، المنشورات العربية ، ماذا اعرف ١٩٨٠ . ص ١٠٥ وما بعدها .

ـ وانظر : غاستون بوتول : سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات . ١٩٧٤

(١٢) انظر : غاستون بوتول : المرجع السابق . وانظر ايضاً :

— Gregor, James: Contemporary Radical Ideologies, New York 1967

— Grims, Alan: Modern Political Ideologies, N. Y. Oxford- University Press.

— Kohn, Hans: Political Ideologies of the 20thcentury, N. Y. 1966.

(١٣) انظر : غاستون بوتول : المرجع السابق وطالع كذلك : ـ

— Shklar, Judith: Political Theory and Ideology, New York 1966.

— Young James: The Politics of Affluence, Belmont, Calif. 1968.

(١٤) انظر : غاستون بوتول : المرجع السابق .

— Barbara Ward: Nationalism and Ideology, N. Y. 1966.

— Daniell Bell, The End of Ideology, N. Y. 1961. P. 397.

— David Apter: Ideology in Modernizing Societes in: The Politics of Modernization, Chicago, 1965.

— David Minar: Ideology and Political Behavior, in: The Midwest Journal of Political Science, 5. 11. 1961, P. 317- 331.

(١٥) انظر : غاستون بوتول : المرجع السابق .

وانظر كذلك : جورج كلاوس : لغة السياسة : ترجمة ميشيل كيلو ، دمشق ١٩٧٧ .

(١٦) انظر :

— Bhaskaran, R: Sociology of Politics, Bombay, 1967, PP. 233- 235

(١٧) انظر :

— Robert Dahl: The Concept of Power, Behavioral Science, Nr. 2, 1957.

(١٨) لمزيد من التفاصيل : راجع : فاروق يوسف : دراسات في الاجتماع السياسي (القوة والقيادة) ـ مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والتجارة والعلوم السياسية ـ القاهرة ١٩٧٣ .

(١٩) انظر المزيد في :